

البنك الأردني الكويتي

JORDAN KUWAIT BANK

“أكثر من بنك”



الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة تقرير عام 2025

34 الممارسات الاجتماعية

35	تنمية رأس المال البشري
41	رفاه الموظفين
45	تعزيز تنمية المجتمع و تحقيق الشموليّة

50 الممارسات البيئية

51	الموازنة بين الربحية المالية والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة
52	إدارة مخاطر المناخ
57	التمويل الداعم لخفض الكربون
57	إدارة المياه العادمة

59 الابتكار

60	الريادة في الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة والتمويل المستدام
64	ابتكار المنتجات المستدامة
68	الخدمات المصرفية المسؤولة وتجربة العملاء

الملاحق)\$

73	الملحق (أ) الاختصارات
75	الملحق (ب) تعريفات الموضوعات الجوهرية
76	الملحق (ج) مؤشر محتوى المبادرة العالمية لإعداد التقارير

4 كلمة رئيس لجنة الاستدامة

5 كلمة الرئيس التنفيذي للمجموعة

6 عن هذا التقرير

6	نطاق التقرير
6	تواصلوا معنا

7 البنك الأردني الكويتي: أكثر من بنك

7	نبذة عن البنك الأردني الكويتي
8	مسيرتنا حتى الآن
9	الجوائز والشهادات التقديرية
10	العضويات والشراكات
11	الشركاء والشركات التابعة
12	الأداء الاقتصادي

13 نهجنا لتحقيق الاستدامة

15	حوكمة الاستدامة
15	استراتيجية وإطار الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة
16	تقييم الأهمية النسبية المزدوجة
17	إشراك أصحاب العلاقة

18 أبرز محطات العام

19 الحوكمة

20	الحوكمة والأخلاقيات
26	الشفافية والمساءلة
30	حوكمة الاستدامة
31	تعزيز مرونة واستمرارية الأعمال
33	مكافحة التلويح الأخضر

جدول المحتويات



كلمة رئيس لجنة الاستدامة المنبثقة عن مجلس الإدارة

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم في مجالات الاستدامة والأطر التنظيمية والإفصاح، أصبحت الاستدامة عاملاً أساسياً يساهم في تعزيز مرونة المؤسسات المالية، وقدرتها على تحقيق النمو المستدام، وخلق القيمة المضافة على المدى الطويل. وفي الأردن، يتجسد هذا التحول من خلال التطور المستمر في الأطر التنظيمية، وتزايد متطلبات الشفافية والإفصاح، بما يرسخ أهمية دمج الاستدامة في الاستراتيجية المؤسسية وعملية صنع القرار.

وفي هذا السياق، يواصل البنك الأردني الكويتي تعزيز مبادئ الاستدامة عبر مختلف عملياته وأنشطته، وذلك بدمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في قراراته التمويلية، وممارسات إدارة المخاطر، وتطوير الحلول والخدمات المصرفية، بما يعزز مساهمته في دعم الاقتصاد والمجتمع بصورة مستدامة.

ويعكس نهج البنك في الاستدامة التزاماً مؤسسياً متكاملاً، يبدأ من مجلس الإدارة ولجنة الاستدامة المنبثقة عنه، ويمتد إلى مختلف المستويات الإدارية والتنفيذية، كما شكّل إطلاق البنك لاستراتيجية الاستدامة للأعوام (٢٠٢٦-٢٠٢٨) خطوة محورية في ترجمة هذا الالتزام إلى إطار عملي يوجّه عملية اتخاذ القرار، ويعزز دمج مبادئ الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في مختلف الأنشطة والعمليات.

يستعرض هذا التقرير أبرز ما حققه البنك الأردني الكويتي من تقدم في مسيرته نحو الاستدامة، بما يشمل توسيع نطاق التمويل المستدام، وتطوير الحلول المصرفية المسؤولة، وتعزيز تنفيذ المبادرات الاجتماعية، إلى جانب جهودنا المستمرة في الارتقاء بممارسات الحوكمة والشفافية والإفصاح، بما يتوافق مع أفضل المعايير الوطنية والدولية.

نعتز بما تحقق من إنجازات في مسيرتنا حتى اليوم، إلا أننا ندرك أن الاستدامة تمثل التزاماً مستمراً وعضواً أساسياً في نجاح البنك على المدى الطويل. لذا فإن التزامنا بالاستدامة ليس مبادرة مرحلية، بل هو جزء أصيل من ثقافتنا المؤسسية، ومنهجنا في اتخاذ القرارات، وتحقيق النمو المسؤول، وسنواصل التزامنا بخلق قيمة مستدامة والمساهمة في بناء مستقبل أكثر مرونة وشمولاً واستدامة.

وفي الختام، أقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أصحاب المعالي محافظي كل من البنك المركزي الأردني، والبنك المركزي القبرصي، والبنك المركزي العراقي، وأعضاء مجلس الإدارة، وعملائنا، وموظفينا، وشركائنا، ومساهمينا، على ثقتهم ودعمهم المتواصل لهذه المسيرة، ونتطلع بثقة إلى المرحلة المقبلة، مستندين إلى رؤية واضحة وطموح مستمر، لتعزيز دور البنك الريادي في دعم التحول نحو اقتصاد أكثر استدامة وشمولاً ومرونة، والمساهمة في خلق قيمة مستدامة على المدى الطويل.



نسرين بركات
رئيس لجنة الاستدامة المنبثقة
عن مجلس الإدارة

كلمة الرئيس التنفيذي للمجموعة

أصحاب العلاقة الكرام، يسرّني أن أقدم تقرير البنك الأردني الكويتي لعام 2025 حول الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، حيث يعكس هذا التقرير قناعتنا الراسخة بأن خلق القيمة المستدامة يتحقق عندما يتكامل الأداء المالي القوي مع الإدارة المسؤولة. وفي البنك الأردني الكويتي، لا تُعد الاستدامة مساراً موازياً، بل هي جزء أصيل ومندمج في استراتيجيتنا وثقافتنا والطريقة التي نتخذ بها قراراتنا. ويُجسّد هذا الالتزام وعدنا بأن نكون "أكثر من بنك"، وهو الوعد الذي واصلنا الوفاء به في كل ما نقوم به.

وعلى مدى السنوات الماضية، رسّخ البنك مسيرته في مجال الاستدامة على أسس من وضوح الغاية والمساءلة. فبدأ التزامنا أولي في عام 2020، تطوّر ليصبح توجّهاً استراتيجياً يوجّه كيفية تخصيص رأس المال، وخدمة العملاء، والتفاعل مع المجتمعات التي نعمل ضمنها، ويظل نهجنا متوافقاً مع رؤية الأردن 2025، ورؤية التحديث الاقتصادي، وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، واستراتيجية التمويل الأخضر الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

وشكّل عام 2025 محطة بارزة في مسيرة البنك، فإلى جانب الأداء المالي القوي، حيث بلغ صافي الربح 151.1 مليون دينار أردني، واصلنا إحراز تقدم في أولوياتنا الاستراتيجية التي تعزز مكانتنا على المدى الطويل. ومن أبرز محطات العام البدء بإجراءات الاستحواذ على حصة مسيطرة في بنك FIMBank، وهي مؤسسة مصرفية مقرها مالطا ومتخصصة في الخدمات المصرفية الدولية، حيث تهدف هذه الخطوة الاستراتيجية إلى توسيع الحضور الدولي للبنك الأردني الكويتي وتعزيز قدراته في تمويل التجارة والخدمات المصرفية العابرة للحدود، بما يدعم طموحنا لبناء مجموعة مصرفية أكثر تنوعاً وترابطاً على المستوى الدولي.

كما أطلق البنك استراتيجيته الأولى للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية للأعوام 2026-2028، والتي تم تطويرها بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية، وتؤسس هذه الاستراتيجية إطاراً متكاملاً لدمج ممارسات البيئة والمجتمع والحوكمة عبر مختلف أعمال البنك، مع ترسيخ الابتكار كركيزة أساسية تدعم التمويل المستدام وتعزز خلق القيمة على المدى الطويل.

ولا تمثل الإدارة البيئية والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة الرشيدة بالنسبة للبنك الأردني الكويتي مجرد طموحات، بل تشكل مبادئ تشغيلية نسعى من خلالها تحقيق قيمة مستدامة. وخلال عام 2025، حققنا تقدماً ملموساً عبر هذه الأبعاد الثلاثة، فقد نمت محفظة التمويل الأخضر لتصل إلى 82.9 مليون دينار أردني، بما يدعم مشاريع قادرة على التكيف مع تغير المناخ عبر مختلف القطاعات، في حين يعكس خفض إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 12%، وإلى جانب التوسع المستمر في مجال الطاقة الشمسية، الأثر الملموس للالتزامات البيئية. كما يُعد حصولنا على شهادة EDGE للمباني الخضراء عن مبنى الإدارة العامة للبنك من مؤسسة التمويل الدولية كأول بنك في الأردن إنجازاً بارزاً يجسد التزامنا بالريادة من خلال القدوة.

ولم يكن تحقيق هذه الإنجازات ممكناً لولا تفاني موظفينا، الذين يشكلون الركيزة الأساسية لنجاحنا. ففي عام 2025، قدمنا 60,630 ساعة تدريب، خصص نحو 40% منها للموظفات، تأكيداً على التزامنا بتوفير فرص تطوير متكافئة. كما شكّلت النساء 33% من التعيينات الجديدة، كما نفخر بالحفاظ على تصنيف "Achiever" ضمن مبادئ تمكين المرأة، بما يعكس طموحنا لتحقيق الأجر المتساوي مقابل العمل المتساوي بحلول عام 2030. كما حصل البنك على جائزة التنوع من مؤسسة التمويل الدولية تقديراً لتميزه في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهو إنجاز يعكس الثقافة المؤسسية التي عملنا على ترسيخها.

ونلتزم كذلك بإحداث أثر إيجابي في المجتمعات التي نعمل على دعمها. ففي عام 2025، وجّهنا 1.29 مليون دينار أردني لتنفيذ 209 مشروعاً ضمن مسؤوليتنا المجتمعية، بما يماشى مع أهداف التنمية المستدامة الرئيسية، كما تشرّفنا بالحصول على لقب "أفضل بنك في المسؤولية المجتمعية في الأردن لعام 2025"، في انعكاس للالتزام المستمر بالاستثمار القائم على احتياجات المجتمع والموجه نحو تحقيق الأثر في مختلف أنحاء المملكة، وبالنظر إلى المستقبل، سيواصل البنك الأردني الكويتي دعم النمو الاقتصادي المستدام في الأردن، مع تعزيز التزامه بممارسات العمل المصرفي المسؤول. ومن خلال البناء على ما تحقق من إنجازات، يظل البنك مركزاً على خلق قيمة مستدامة لأصحاب العلاقة والمجتمعات التي يخدمها.

وأدعوكم للاطلاع على هذا التقرير باعتباره نافذة على مسيرتنا، والتقدم الذي أحرزناه، والتحديات التي نواصل التعامل معها، والطموحات التي تدفعنا قدماً. إن ثقتكم المستمرة وملاحظاتكم تمثلان عنصراً أساسياً في تقدمنا على هذا المسار المشترك.

وفي الختام، أقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أصحاب المعالي محافظي كل من البنك المركزي الأردني، والبنك المركزي القبرصي، والبنك المركزي العراقي، وإلى مجلس إدارتنا، وعملائنا، وموظفينا، وشركائنا، ومساهمينا، معاً، سنواصل بناء مستقبل أكثر قوة ومرونة واستدامة.



هيثم البطيخي
الرئيس التنفيذي للمجموعة

عن هذا التقرير

يسلّط تقرير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة السنوي السادس للبنك الأردني الكويتي ("البنك الأردني الكويتي" أو "البنك") الضوء على نهج الاستدامة للبنك وأدائه على مستوى الموضوعات البيئية والاجتماعية والحوكمة خلال عام 2025. ويبرز التقرير المبادرات والإنجازات الرئيسية التي تم تحقيقها خلال العام، كما يؤكد التزام البنك بعمليات الإفصاح الدوري والتي تتمتع بالشفافية.

أعدّ البنك الأردني الكويتي هذا التقرير استنادًا إلى معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)، وهو إطار عمل معترف به عالميًا بإعداد تقارير الاستدامة، وبما يتماشى أيضًا مع متطلبات الإفصاح عن الاستدامة لبورصة عمان (ASE)، وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (UN SDGs).

نطاق التقرير

يغطي هذا التقرير جميع عمليات مجموعة البنك الأردني الكويتي في المملكة الأردنية الهاشمية في الفترة الممتدة من 1 يناير 2025 إلى 31 ديسمبر 2025، ما لم يُنص على خلاف ذلك، وتُعد جميع القيم النقدية الواردة في هذا التقرير مقيّمة بالدينار الأردني، ما لم ينص على خلاف ذلك. كما تغطي بيانات الأداء الاقتصادي مجموعة البنك الأردني الكويتي بأكملها، بما في ذلك عمليات البنك في قبرص.

تم إعداد هذا التقرير على مستوى المجموعة، ومع ذلك، ونظرًا للقيود الحالية المتعلقة بتوافر البيانات، قد يكون نطاق بعض إفصاحات الاستدامة أكثر محدودية، ويلتزم البنك الأردني الكويتي بالعمل تدريجيًا على تعزيز عمليات جمع البيانات وتوسيع نطاق تغطية الإفصاحات على مستوى المجموعة في دورات إعداد التقارير المستقبلية.

ويشير التقرير إلى الشركات التابعة للبنك، بما في ذلك الشركة المتحدة للاستثمارات المالية، وشركة إجارة للتأجير التمويلي، ومصرف بغداد. وما لم يُنص صراحةً على خلاف ذلك، فإن بيانات الاستدامة والإفصاحات المعروضة في هذا التقرير تتعلق بالبنك الأردني الكويتي حصراً، على أن يتم الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالشركات التابعة حسب الاقتضاء.

البيانات التطلعية

تضمن هذا التقرير بيانات يمكن أن تكون "بيانات تطلعية" تعبر عن الطريقة التي ينوي البنك الأردني الكويتي من خلالها ممارسة أنشطته، وتتسم هذه البيانات بأنها تتضمن المصطلحات التطلعية، مثل: "الخطط"، أو "الأهداف"، أو استخدام بعض الأفعال، مثل: "يفترض"، أو "يستمر"، أو "يعتقد"، أو أي صيغ أخرى من هذه الكلمات التي تعبر عن حدوث بعض الإجراءات أو وقوع بعض الأحداث أو النتائج أو تحققها، مثل: "ربما"، أو "يمكن"، أو "ينبغي"، أو "يُحتمل"، أو "سوف".

لقد بذل البنك الأردني الكويتي قصارى جهده لضمان أن يكون هذا التقرير دقيقًا وكاملًا قدر الإمكان. ومن ناحية أخرى، توضع البيانات التطلعية بعد الأخذ في الاعتبار المخاطر الكامنة وعدم دقة التوقعات المستقبلية، التي قد تؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية اختلافًا ملموسًا عن تلك النتائج الموضحة في البيانات التطلعية المتوقعة أو الضمنية. وتخضع هذه البيانات لمخاطر خارجة عن سيطرة البنك الأردني الكويتي، لذا، لا تُعدّ ضمانًا بأن الأحداث التي تعرضها هذه البيانات التطلعية ستتحقق بالفعل.

البنك الأردني الكويتي: أكثر من بنك

نبذة عن البنك الأردني الكويتي

منذ تأسيس البنك الأردني الكويتي في عام 1976، وهو يؤدي دورًا محوريًا في النهوض بالاقتصاد الأردني. وتجسيّدًا للالتزام بالبنك بتحقيقه لشعاره "أكثر من بنك"، يتبنى البنك نهجًا يمزج بين الابتكار والمبادئ الراسخة في سياق استجابته المدروسة والواعية للمتطلبات المتطورة للبيئة المالية المعاصرة.

يقدم البنك مجموعة متكاملة من الخدمات التي تتجاوز النطاق التقليدي للخدمات المصرفية، وتشمل الاستشارات الاستثمارية، وخدمات الهيكل القانونية، وحلول التأمين، والوساطة وبصفته مؤسسة مالية موثوقة ومتكاملة، يقدم البنك خدماته لقاعدة عملاء متنوعة من خلال شبكة واسعة من الفروع، بما يعزز العلاقات طويلة الأجل القائمة على الثقة، والرؤية الثاقبة، والخدمات المخصصة.

ويجسّد هذا النهج، الذي يركز على تلبية تطلعات العميل، ثقافة مؤسسية راسخة ومتجذّرة في بيئة العمل في البنك الأردني الكويتي، إذ يشكل العمل الجماعي والتطوير المستمر والاحترام المتبادل أسس تجربة الموظفين، وكذلك يحظى كل فرد في أسرة البنك الأردني الكويتي بالتقدير والتشجيع؛ للعمل على تحقيق الرؤية المؤسسية المشتركة للبنك، وتعزيز مكانته الريادية.

وإلى جانب القيام بأعماله المصرفية الأساسية، يواصل البنك الأردني الكويتي الوفاء بالتزامه بإحداث تغيير هادف في المجتمعات التي يعمل بها، وذلك عبر دعم الجهود الإنسانية، والنهوض بالقضايا الاجتماعية، والاستثمار في الفرص التعليمية التي تبني مستقبلًا أكثر إشراقًا.

رؤيتنا

أن نجعل المستقبل المشرق للقطاع البنكي هو الواقع لعملائنا اليوم.



رسالتنا

تقديم تجارب بنكية متكاملة وسلسلة عن طريق خدمات رقمية مبتكرة ورشيقة.

قيمنا

نمو من خلال التمكين

نعلم معًا

نعامل الجميع كعائلة

نرحب بالتغيير

نحن من مواطني الشركات



قطاعات الأعمال

يزاول البنك الأردني الكويتي أعماله في أربعة قطاعات رئيسية تشمل:

43%

الخدمات المصرفية للشركات

16%

الخدمات المصرفية للأفراد

24%

قطاعات أخرى

17%

الخزينة

1,509

عدد الموظفين



13

عدد الشركات التابعة



252.6

مليون دينار أردني

الأرباح قبل الفوائد، والضريبة، والإهلاك، وإطفاء الدين



397.89

مليون دينار أردني

قيمة الإيرادات



151.15

مليون دينار أردني

قيمة صافي الدخل



0.648

دينارًا أردنيًا

ربحية السهم



مسيرتنا حتى الآن



1976
تأسيس البنك الأردني الكويتي
أسس البنك الأردني الكويتي في الخامس والعشرين من تشرين الأول من عام 1976 كشركة مساهمة عامة.

1983
تطبيق النظام الآلي للبنك
بدء تطبيق عدد من البرامج الآلية لأعمال الودائع وسجلات المساهمين.

1985
البنك الآلي
إدخال أجهزة الصراف الآلي، التي أطلق عليها اسم البنك الآلي "Auto Bank".

2001

افتتاح الفرع الآلي وفرع قبرص
افتتاح الفرع الآلي بمنطقة الصويفية، كما افتتح فرع آخر في قبرص.

2000
أول بنك في الأردن يطلق خدمة بنك الإنترنت
بعد إطلاق خدمة (NetBanker)، أطلقنا خدمة الهاتف المحمول (Bank Mobile).

1991
رَبَطَت الفروع
بالنظام الرقمي المركزي.



2002
أصبحت الشركة المتحدة للاستثمارات المالية شركة تابعة
مع امتلاك البنك لحصة مهيمنة من رأس مالها (أكثر من 50%).

2006
إدارة إقليمية في فلسطين
افتتاح فرع جديد وإدارة إقليمية في رام الله، فلسطين.

2011
تأسيس شركة إجارة للتأجير التمويلي
سُجِّلَت كشركة مساهمة خاصة برأس مال مدفوع بالكامل من البنك ببلغ 10 ملايين دينار.

2023

1. الاستحواذ على مصرف بغداد.
أتم البنك الاستحواذ على مصرف بغداد.
2. إصدار أول سند أخضر، وأول سند دائم في الأردن.
3. الاستحواذ على 97.76% من شركة بي إتش إم كابيتال للخدمات المالية.
وأعاد البنك بيع 66.97% منها إلى شركة إثمار الدولية القابضة - الإمارات العربية المتحدة.

2014

إطلاق نظام مصرفي جديد
أطلق نظام (BANKS ICS) البنكي في (56) فرعاً.

2024

1. تخصيص إيرادات السندات الخضراء.
خصص البنك 50 مليون دولار أمريكي من إيرادات السندات الخضراء لمشاريع إدارة الموارد المائية ومعالجة المياه العادمة.
2. إطلاق المحفظة الرقمية "Eli Wallet".
أطلق البنك المحفظة الرقمية "Eli Wallet"، وهي محفظة مسبقة الدفع تقدم بطاقات افتراضية وفعالية بعملة متعددة.
3. إطلاق منصة "JKBCORP".
استحدث البنك منصة "JKBCORP"، وهي منصة رقمية تعمل على تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة والعملاء من الشركات من إجراء المعاملات المالية عن بُعد.

2025

1. الاستحواذ على "فيم بنك" (FIMBank)
وافق مجلس الإدارة على الاستحواذ على حصة مهيمنة في "فيم بنك" (FIMBank) (مالطا).
2. حصول البنك على شهادة "إيدج" (EDGE) للأبنية الخضراء للتميز في التصميم من أجل كفاءة أعلى
من مؤسسة التمويل الدولية (IFC) ليكون بذلك أول بنك في المملكة يحصل على هذه الشهادة.
3. توليد الطاقة الشمسية
أنتجنا حوالي 4.25 مليون كيلوواط/ساعة، محققين وفورات في التكلفة بحوالي 1.2 مليون دينار أردني.
4. استراتيجية الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة للفترة من 2026 إلى 2028.
قمنا بإعداد استراتيجية شاملة للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة للفترة من 2026 إلى 2028، بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، التي حظيت بموافقة لجنة الاستدامة المنبثقة عن مجلس الإدارة.

الجوائز والشهادات التقديرية



"بنك العام في الأردن لعام 2025" من مجلة (THE BANKER) العالمية



"جائزة أفضل بنك في مجال المسؤولية المجتمعية للشركات في الأردن لعام 2025"



"جائزة أفضل بنك للخدمات المصرفية الخاصة في الأردن لعام 2025"



"أفضل بنك في مجال خدمة العملاء في الأردن لعام 2025"



فوز محفظة البنك الرقمية "إيلي" (EliWallet) بجائزة بيكاسو دور الفضية عن أفضل الابتكارات في فئة الإعلانات الرقمي على الشاشات (إعلانات الديجيتال)



"جائزة أفضل بنك في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات في الأردن لعام 2025"



أول بنك في الأردن يحصل على شهادة المباني الخضراء (EDGE)، الصادرة عن مؤسسة التمويل الدولية



رائد في السوق - المسؤولية الاجتماعية للشركات



له مكانته في السوق - الحلول الرقمية



بارز في السوق - الخدمات المصرفية المقدمة للشركات الصغيرة والمتوسطة

الشركاء والشركات التابعة

يندرج البنك الأردني الكويتي ضمن مجموعة شركة مشاريع الكويت القابضة (كيبيكو)، وبفضل رصيد خبراتها الاستثمارية الذي يتجاوز ثلاثة عقود في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تتنوع محفظة (كيبيكو) الاستثمارية لتغطي مجالات الخدمات المالية، والإعلام، والقطاع العقاري، والأنشطة الصناعية، متخذة من تأسيس الشركات والارتقاء بأعمالها على المدى البعيد ركيزة أساسية لها. وتتمثل مساهمة (كيبيكو) في البنك الأردني الكويتي عبر شركة الروابي المتحدة القابضة، التي تستحوذ بدورها على حصة تبلغ نحو 51% من رأس مال البنك.

ويدير البنك الأردني الكويتي أعماله من خلال ثلاث شركات تابعة، إذ يمتلك حصة استراتيجية تبلغ 53.44% في مصرف بغداد، الذي يعد أحد أكبر المصارف التجارية الخاصة في العراق، وقد أسس في عام 1992 برأس مال مدفوع قدره 400 مليار دينار عراقي، ويقدم خدماته المالية في جميع أنحاء العراق ولبنان. كما يمتلك البنك الأردني الكويتي بالكامل شركة إجارة للتأجير التمويلي، التي توفر حلول التأجير وتمويل الأصول، وكذلك يستحوذ البنك على حصة تبلغ 89.56% في الشركة المتحدة للاستثمارات المالية، في الأردن، التي تقدم الخدمات الاستثمارية والمالية في السوق الأردني.

89.56%



الشركة المتحدة للاستثمارات المالية

100%



شركة إجارة للتأجير التمويلي

53.44%



مصرف بغداد

العضويات والشراكات

إن مسيرة الاستدامة ليست درياً نسير فيه وحدنا، بل إن البنك الأردني الكويتي يتفاعل بقوة مع شبكة من الشركاء المحليين والدوليين، الذين يشاركوننا الالتزام ببناء مستقبل أكثر مسؤولية ومرونة. وتتضمن هذه الشراكات الاستراتيجية الرئيسة:

جمعية البنوك في الأردن



العمل على تعزيز الممارسات المصرفية المستدامة على مستوى القطاع

المجلس الأردني للأبنية الخضراء



التعاون لتعزيز ممارسات البناء المستدامة، واعتماد الشهادات الخضراء في الأردن

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)



المشاركة في مشاريع تدعم أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs) ضمن الإطار المحلي

وزارة البيئة



مواءمة مبادرات البنك مع السياسات واللوائح البيئية الوطنية

الميثاق العالمي للأمم المتحدة (UNCG)



الالتزام بدعم المبادئ العشرة المتعلقة بحقوق الإنسان، والعمل، والبيئة، ومكافحة الفساد

الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون (PCAF)



وضع معايير موحدة لعملية قياس انبعاثات الغازات الدفيئة، والإفصاح عنها في المحافظ المالية

هيئة الأمم المتحدة للمرأة



العمل على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مكان العمل وخارجه من خلال مبادرة تمكين المرأة

الأداء الاقتصادي

يعكس الأداء المالي للبنك الأردني الكويتي خلال عام 2025 دوره المحوري في دعم النشاط الاقتصادي، مع المحافظة على مركز رأسمالي قوي، وتحقيق عوائد مستدامة للمساهمين. وخلال هذا العام، واصل البنك تحقيق إيرادات مستقرة، فقد بلغت القيمة الاقتصادية المباشرة المتولدة 397.9 مليون دينار أردني في عام 2025، مما يعكس صلابه الأداء التشغيلي للبنك.

واستقرّ صافي الأرباح عند مستويات قوية مسجلاً 151.1 مليون دينار أردني في عام 2025، الأمر الذي عزز من كفاءة البنك في إعادة ضخ الاستثمارات في أنشطته، وتنمية القيمة الاستثمارية لمساهميته. وتزامن ذلك مع ترسيخ البنك الأردني الكويتي لركائز قاعدته الرأسمالية، إذ ارتفعت حقوق المساهمين بمعدل 7.4% لتصل إلى 952.1 مليون دينار أردني في عام 2025 مقارنة بمبلغ 886.1 مليون دينار أردني في عام 2024. كما أبقى البنك على توزيعات الأرباح بقيمة 27.0 مليون دينار أردني، ما يعكس نهجه الصارم والثابت تجاه عوائد المساهمين. وتؤكد هذه النتائج مجتمعة المركز المالي القوي والمتين للبنك الأردني الكويتي، وقدرته المستمرة على دعم النمو المستدام، مع تلبية توقعات المساهمين وأصحاب العلاقة الآخرين.

نهجنا لتحقيق الاستدامة

الأداء الاقتصادي	2025	2024	2023
القيمة الاقتصادية المباشرة المتولدة (الإيرادات) - (مليون دينار أردني)	397.89	*412.44	281.41
إجمالي القيمة الاقتصادية الموزعة - (مليون دينار أردني)، ويشمل ما يأتي:	148.56	146.33	142.32
التكاليف التشغيلية - (مليون دينار أردني)	72.59	60.64	61.99
أجور ومزايا الموظفين - (مليون دينار أردني)	53.77	48.84	48.71
المبالغ المدفوعة للحكومة (الضرائب والغرامات) - (مليون دينار أردني)	22.19	36.85	31.62
توزيعات الأرباح المدفوعة للمساهمين - (مليون دينار أردني)	27.00	18.00	10.50
القيمة الاقتصادية المحتفظ بها (القيمة الاقتصادية المباشرة المتولدة مطروحاً منها القيمة الاقتصادية الموزعة) - (مليون دينار أردني)	249.33	266.11	139.09
صافي الأرباح - (مليون دينار أردني)	151.15	194.32	90.04
حقوق المساهمين - (مليون دينار أردني)	952.06	886.13	727.51
العائد على (متوسط) حقوق المساهمين (%)	16	24	17

*أعيد احتساب رقم القيمة الاقتصادية المباشرة المتولدة لعام 2024.

دراسة حالة

دعم نمو القطاع الخاص

وقّع البنك الأردني الكويتي اتفاقية شراكة استراتيجية لمدة عام واحد مع غرفة التجارة الأمريكية في الأردن (AmCham)، بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي بين الولايات المتحدة والأردن، ودعم نمو القطاع الخاص. بالإضافة إلى ذلك، قدّم البنك الأردني الكويتي رعاية استراتيجية لـ "ملتقى التكامل الاقتصادي الوطني الرابع"، الذي جمع بين الجهات الحكومية والهيئات التنظيمية والاقتصاديين وقادة الأعمال، لمناقشة التكامل الاقتصادي، وفرص الاستثمار في الأردن.

الإيرادات حسب الدولة



نهجنا لتحقيق الاستدامة

بدأت مسيرة البنك الأردني الكويتي لتحقيق الاستدامة منذ عام 2020؛ بهدف تعزيز مسؤوليته البيئية والاجتماعية، وضمان مواكبته للتطلعات المتزايدة لأصحاب العلاقة، إضافة إلى زيادة مرونته على المدى الطويل. وقد أصبحت الاستدامة ركيزة أساسية في استراتيجيته الشاملة، إذ تُدمج في مختلف المجالات، مثل: إدارة المخاطر، والأنشطة التمويلية، والعمليات التشغيلية. ويسهم هذا النهج في تعزيز قدرة البنك على تحقيق قيمة مستدامة، بالتوازي مع التصدي بكفاءة وفاعلية للتحديات الاقتصادية، والبيئية، والتنظيمية التي تفرضها المتغيرات والمستجدات المتسارعة.

يرتكز نهج الاستدامة في البنك الأردني الكويتي على مجموعة من الأطر الوطنية والدولية، التي تدعم النمو الاقتصادي المستدام، وتعزز القدرة على التكيف مع المناخ وتطوير القطاع المالي المسؤول، على النحو المبين أدناه:

رؤية الأردن 2025



تمثل رؤية الأردن 2025 خارطة طريق وطنية تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، والتنمية الاجتماعية، وتحسين جودة الحياة، وذلك من خلال تطوير القطاع الخاص، وتعزيز الابتكار، وخلق فرص العمل. وفي هذا الإطار، يُسهم البنك الأردني الكويتي في دعم تحقيق أهداف الرؤية عبر توسيع نطاق الحصول على التمويل، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة الأعمال، والارتقاء بالخدمات المصرفية الرقمية، وتعزيز المشاركة الاقتصادية الشاملة.

رؤية التحديث الاقتصادي (EMV)



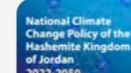
تهدف رؤية التحديث الاقتصادي في الأردن إلى تسريع وتيرة النمو، وتعزيز القدرة التنافسية، وخلق فرص العمل عبر القطاعات ذات الأولوية. ويدعم البنك الأردني الكويتي هذه الرؤية من خلال توفير التمويل المسؤول، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والابتكار، وتوجيه رأس المال نحو القطاعات التي تسهم في تحقيق التنوع الاقتصادي المستدام.

المساهمات المحددة وطنياً (NDCs)



تضع المساهمات المحددة وطنياً للأردن أهدافاً وطنيةً لخفض انبعاثات غازات الدفيئة، وتعزيز القدرة على التكيف مع المناخ، بما يتوافق مع اتفاقية باريس للمناخ. ويسهم البنك الأردني الكويتي في تحقيق ذلك من خلال دعم كفاءة الطاقة، والاستخدام الأمثل للموارد، وزيادة الوعي حول المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ عبر ممارسات التمويل المسؤول، والعمليات التشغيلية المستدامة.

السياسة الوطنية للتغير المناخي (2022-2050)



تُرسى السياسة الوطنية للتغير المناخي الإطار الاستراتيجي طويل الأجل للأردن في مجال التخفيف من التأثيرات المتعلقة بالمناخ والتكيف معها، وذلك بدمج الاعتبارات المناخية في صميم التخطيط الوطني. ويدعم البنك الأردني الكويتي هذا التوجه من خلال تضمين الاعتبارات المناخية في الحوكمة، والاستراتيجية، وعملية اتخاذ القرارات التشغيلية.

استراتيجية التمويل الأخضر للبنك المركزي الأردني (2023-2028)



تهدف استراتيجية التمويل الأخضر الصادرة عن البنك المركزي الأردني إلى تحفيز حشد التمويل المستدام، ودمج المخاطر المناخية في عملية اتخاذ القرارات المالية، وتطوير منتجات مالية خضراء. ويدعم البنك الأردني الكويتي تحقيق هذه الأهداف من خلال تعزيز ممارسات التمويل المستدام، وتوطيد دمج مخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، ودعم الاستثمار المسؤول بيئياً.

الخطة الوطنية للنمو الأخضر (NGGP)



تهدف الخطة الوطنية للنمو الأخضر في الأردن (NGGP) إلى تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال الاستثمار في القطاعات ذات الكفاءة في استخدام الموارد، مثل: الطاقة، والمياه، وإدارة النفايات، والنقل. ويدعم البنك الأردني الكويتي هذه الخطة من خلال دمج اعتبارات الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في قرارات التمويل، وتمكين الاستثمارات التي تُسهم في تحقيق النمو المستدام.

أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs)



تُشكل أهداف التنمية المستدامة إطاراً عالمياً شاملاً لمواجهة التحديات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية. ويسهم البنك الأردني الكويتي في تحقيق هذه الأهداف من خلال التمويل المسؤول، والشمول المالي، والابتكار الرقمي، والمبادرات المجتمعية التي تدعم نتائج التنمية المستدامة.

ويمكّن هذا التوافق متعدد المستويات البنك من تحقيق أثر اجتماعي وبيئي هادف ومؤثر، بما يبرهن على تفاني البنك في دمج الاستدامة في عملياته، وتقنياته، وبنيتها التحتية، وحلوله الابتكارية.

حوكمة الاستدامة

أنشأ البنك الأردني الكويتي إطاراً مؤسسياً لحوكمة الاستدامة؛ بهدف دمج ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية والأنشطة التشغيلية الرئيسية. ويعمل هذا الإطار عبر مستويات مترابطة تشمل الإشراف على مستوى مجلس الإدارة من خلال لجنة الاستدامة المنبثقة عنه، والقيادة التنفيذية من خلال لجنة الاستدامة برئاسة الرئيس التنفيذي للمجموعة، بالإضافة إلى آلية تنفيذ مشتركة بين الإدارات يقودها فريق عمل الاستدامة، بدعم من دائرة الاستدامة التي تتولى جهود دمج ممارسات الاستدامة، وتنفيذ الاستراتيجية، وإعداد تقارير الاستدامة على مستوى البنك.

وفي عام 2025، واصل البنك الأردني الكويتي تعزيز هذا الإطار بزيادة مشاركة مجلس الإدارة، وإضفاء الطابع الرسمي على مبادئ الحوكمة، بما يعزز الإشراف على ممارسات الاستدامة والمساءلة على مستوى البنك.

استراتيجية الاستدامة وإطارها

وانطلاقاً من هذه الأسس الراسخة، تتبنى استراتيجية الاستدامة هيكلًا قائمًا على منهجية الأهداف والنتائج الرئيسية (OKR) متمحورة حول الركائز الأربع ذاتها، مع وضع أهداف واضحة ونتائج رئيسية ومؤشرات أداء رئيسية (KPIs) محددة؛ لضمان المساءلة والمتابعة الفعالة. وتضع الاستراتيجية، التي أقرتها لجنة الاستدامة المنبثقة عن مجلس الإدارة في عام 2025، خارطة طريق شاملة على مستوى البنك تتماشى مع استراتيجية أعماله التجارية ومستوى تقبله للمخاطر. كما أنها تعزز الرقابة على مخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية، والحوكمة، والمخاطر المناخية، وترفع مستوى الجاهزية للامتثال للمتطلبات التشريعية، بما يشمل الإفصاحات المناخية، ومعايير الاستدامة الصادرة عن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. إضافة إلى ذلك، تُهمل هذه الاستراتيجية البنك الأردني الكويتي لتوسيع نطاق عروض منتجات التمويل المستدام، مع ترسيخ مكانته الريادية في السوق.

في عام 2025، وضع البنك الأردني الكويتي استراتيجية استدامة للفترة من 2026 إلى 2028، بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC). وتستجيب هذه الاستراتيجية للتوقعات التنظيمية المتزايدة والمخاطر المالية المرتبطة بالمناخ والمياه، فضلاً عن تنامي طلب أصحاب العلاقة على حلول التمويل المستدام، وقد استند تطويرها إلى تقييم الأهمية النسبية المزدوجة، الذي حدد مخاطر وفرص الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة الجوهرية، وإشراك أصحاب العلاقة على نطاق واسع، وإجراء المقارنة المعيارية مع النظراء، والتوقعات التنظيمية المتطورة.

ولدعم تنفيذ هذه الاستراتيجية، وضع البنك الأردني الكويتي إطاراً للاستدامة يوفر هيكلًا متكاملًا لتوجيه عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية، وإشراك أصحاب العلاقة، وإعداد تقارير الاستدامة. ويستند هذا الإطار إلى أربع ركائز أساسية، هي: الحوكمة، والبيئة، والمجتمع، والابتكار، بما يضمن تحقيق المواءمة مع أولويات الاستدامة الجوهرية، وبما يتماشى مع المعايير الدولية، ويعزز الشفافية والمساءلة على مستويات عمليات البنك.



رسالة الاستدامة

نسعى جاهدين إلى دمج الاستدامة في جميع جوانب عملياتنا التشغيلية وعملية اتخاذ القرار، من خلال اعتماد الممارسات المسؤولة، والاستثمار في الازدهار الاجتماعي والبيئي، وتوجيه الحلول المبتكرة نحو تلبية توقعات السوق، وتعزيز المرونة في مواجهة الأزمات، وأن نكون مثلاً يُحتذى به في هذا المجال، وذلك بتمكين المجتمعات، وحماية الموارد الطبيعية.



رؤية الاستدامة

أن نكون رواداً في تبني الممارسات المستدامة، وتقديم الحلول المبتكرة التي تخلق قيمة مستدامة لأصحاب العلاقة، وتحافظ على البيئة، وتعزز جودة الحياة للأجيال القادمة.

الابتكار

- دعم عملاء البنك الأردني الكويتي لاتخاذ خيارات مستدامة.
- استكشاف منتجات تمويل مستدامة جديدة ومحتلة.



المجتمع

- مواصلة دعم وتنمية المجتمعات المحيطة بأنشطة البنك الأردني الكويتي.
- الاستفادة من قوة عمل متنوعة وواعية بممارسات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة.



البيئة

- تعزيز المرونة في مجال الاستدامة مع تحقيق الموازنة بين الربحية.
- إدارة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ والمياه.
- ترسيخ مكانة البنك الأردني الكويتي وتطويرها في مجال التمويل الأخضر.



الحوكمة

- تطوير نموذج حوكمة الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة في البنك الأردني الكويتي.
- الحفاظ على الريادة في أخلاقيات الأعمال.
- تطوير عملية فحص مخاطر الغسل الأخضر.



تقييم الأهمية النسبية المزدوجة

مع استمرار تطور المشهد الخاص بالاستدامة، يُدرك البنك الأردني الكويتي أهمية إعادة تقييم الأولويات بانتظام؛ للحفاظ على المواءمة الاستراتيجية مع الأهداف الخاصة به في مجال الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة. ويتجاوز نهج البنك مجرد تتبع مقاييس الاستدامة ليركز على قياس الأثر الملموس، وسد الفجوة بين النتائج المالية وتحقيق القيمة البيئية والاجتماعية. ومن خلال دمج المعايير المعترف بها دوليًا، وإشراك أصحاب العلاقة بشكل هادف، يبني البنك الأردني الكويتي استراتيجية تطلعية تُبرهن على إمكانية تحقيق الربحية والاستدامة جنبًا إلى جنب؛ لتلبية المتطلبات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الحيوية.

وأجرى البنك الأردني الكويتي تقييم الأهمية النسبية المزدوجة؛ لتحديد موضوعات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة، ورصدها، وتقييمها، وترتيب أولوياتها استنادًا إلى أهميتها لأصحاب العلاقة، وتأثيرها في الأعمال التجارية للبنك وتوجهاته الاستراتيجية. وقد مكنت هذه العملية، المتوافقة مع معايير إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة الأوروبية (ESRS)، ومعياري المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI 3)؛ الموضوعات الجوهرية 2021، والمعياري الدولي لإعداد التقارير المالية لإفصاحات الاستدامة (IFRS S1)، البنك الأردني الكويتي من اختساب فهم أعمق لتوقعات أصحاب العلاقة، مع ضمان تكوين رؤية قوية وشاملة لأولويات الاستدامة لديه. وقد أتبعنا منهجية منظمة تتكون من أربع مراحل لتوجيه عملية التقييم، وضمان تحديد الأولويات لاحتياجات أصحاب العلاقة بشكل فعال، وهي:



الموضوعات الجوهرية المتعلقة بالممارسات البيئية والاجتماعية، والحوكمة للبنك الأردني الكويتي

الابتكار	المجتمع	البيئة	الحوكمة
<ul style="list-style-type: none"> الريادة في الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة والتمويل المستدام ابتكار المنتجات المستدامة الخدمات المصرفية المسؤولة وتجربة العملاء 	<ul style="list-style-type: none"> تعزيز تنمية المجتمع وتحقيق الشمولية تنمية رأس المال البشري رفاه الموظفين 	<ul style="list-style-type: none"> الموازنة بين الربحية المالية والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة إدارة مخاطر المناخ التمويل الداعم لخفض الكربون إدارة المياه العادمة 	<ul style="list-style-type: none"> الحوكمة والأخلاقيات الشفافية والمساءلة حوكمة الاستدامة تعزيز مرونة واستمرارية الأعمال مكافحة التضييل الأخضر

كما يساهم هذا التقييم الشامل في وضع أساس متين لاستراتيجية الاستدامة الخاصة بالبنك الأردني الكويتي. للاطلاع على تعريفات الموضوعات الجوهرية، يُرجى الرجوع إلى الملحق (ب).

إشراك أصحاب العلاقة

يُعد الحوار الهادف مع أصحاب العلاقة متطلبًا أساسيًا لقدرة البنك على تطوير استراتيجية الاستدامة وتحسينها، بما يواكب التطلعات المتنامية. ومن خلال عملية إشراك منهجية وفهيكلة، يحرص البنك على جمع الرؤى والأفكار من أصحاب العلاقة الرئيسيين، بما في ذلك العملاء، والموظفون، والمساهمون، والجهات التنظيمية، والمجتمع بأسره؛ بهدف فهم أولوياتهم ووجهات نظرهم فهمًا عميقًا.

كما تُساهم هذه الرؤى في وضع الأهداف الاستراتيجية للبنك الأردني الكويتي، وصياغتها، وإثراء عملية تقييم الأهمية النسبية، وتوجيه جهود تطوير المبادرات التي تحقق قيمة مشتركة. وقد حدّد البنك الأردني الكويتي فئات أصحاب العلاقة الرئيسيين، وأنشأ قنوات إشراك واضحة لدعم التواصل المستمر والتواصل ثنائي الاتجاه، كما هو موضح في الجدول أدناه. يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في الملحق (ب).

أصحاب العلاقة	منهجية التواصل
العملاء وضع العملاء في صميم عملياتنا، وتقديم تجارب مصرفية مبتكرة وسلسلة.	استطلاعات الرضا، والتواصل عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ودعم العملاء، وتوفير التجارب المصرفية السلسة، وأنظمة التظلم والشكاوى.
الموظفون توفير بيئة تُتيح لموظفينا الفرصة للنمو والريادة، وصياغة مستقبل القطاع المصرفي.	الاجتماعات الداخلية، والدورات التدريبية، واستطلاعات الآراء والمقترحات، وتقييمات الأداء، والتمكين وبناء القدرات.
المساهمون والمستثمرون تحقيق نمو مسؤول على المدى الطويل، من خلال التمتع بالشفافية والمرونة المالية.	اجتماعات الجمعية العمومية السنوية، والعروض التقديمية للمستثمرين، والإفصاحات السنوية.
الجهات التنظيمية الالتزام بأعلى المعايير الأخلاقية ومعايير الامتثال عند صياغة أفضل الممارسات الرائدة المتبعة في القطاع المصرفي.	الامتثال والشفافية، والتقارير المالية الدورية، والمشاورات المتعلقة بالسياسات، والموائد المستديرة القطاعية، والإفصاحات المتعلقة بالاستدامة.
المجتمع والبيئة تمكين المجتمعات وحماية البيئة من أجل الأجيال القادمة.	المشاورات العامة، ودعم الفعاليات والمبادرات المحلية، وأنشطة التطوع والرعاية، وقياس الأثر البيئي والاجتماعي للعمليات.
المورّدون والشركاء إقامة شراكات أخلاقية ومستدامة تساهم في تحقيق النجاح المشترك.	التواصل المستمر، والعقود الرسمية، وعملية الاختيار العادلة، وممارسات المشتريات المستدامة والمسؤولة.

الحوكمة

الموضوعات الجوهرية

- ◆ الحوكمة والأخلاقيات
- ◆ الشفافية والمساءلة
- ◆ حوكمة الاستدامة
- ◆ تعزيز مرونة واستمرارية الأعمال
- ◆ مكافحة التضليل الأخضر

واصل البنك الأردني الكويتي تطوير ممارساته في مجال الحوكمة، بما يتوافق مع متطلبات البنك المركزي الأردني والمعايير الدولية. وتُدمج مبادئ الحوكمة في جميع عمليات البنك، بما في ذلك أنشطة سلسلة التوريد وإدارة بيانات العملاء وحمايتهم، في حين يتم تضمين اعتبارات إدارة المخاطر في عمليات الحوكمة؛ لدعم الرصد المبكر للمخاطر المالية والتشغيلية والناشئة، والتخفيف من أثارها، وتساهم هذه الممارسات مجتمعة في تعزيز المسؤولية والمرونة المؤسسية، مما يرسخ مكانة البنك الأردني الكويتي بوصفه بنكاً مسؤولاً وموثوقاً.

أبرز محطات العام



الحوكمة

- تشكيل لجنة الاستدامة المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- انضمام عضوتين إلى مجلس الإدارة، ما رفع إجمالي عدد العضوات في المجلس إلى خمس عضوات.
- لم يتم تسجيل أي حالات عدم امتثال تتعلق بالاتصالات التسويقية.
- تحليل 100% من وحدات الأعمال للمخاطر ذات الصلة بمكافحة تضليل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب.
- عدم تسجيل أي مخالفات لميثاق الأخلاقيات والسلوك المهني خلال عام 2025.
- شكّل المؤدّون المحليون 89% من إجمالي قاعدة المؤدّين للبنك (مقارنةً بنسبة 88% في عام 2024).
- توجيه 70% من إجمالي الإنفاق على المشتريات نحو المؤدّين المحليين.



الممارسات المجتمعية

- بلغ عدد الموظفين العاملين بدوام كامل 1,509 موظف.
- ارتفاع فرص التدريب بنسبة 90% مقارنةً بالعام السابق.
- إطلاق برنامج شامل لرفاه وعافية الموظفين.
- تخصيص 1.29 مليون دينار أردني للتبرعات والرعايات.
- الانتهاء من تنفيذ 209 مشاريع من مشاريع المسؤولية المجتمعية.
- شكّلت الإناث نسبة 33% من إجمالي التعيينات الجديدة.



الممارسات البيئية

- انخفاض بنسبة 13% في انبعاثات غازات الدفيئة ضمن النطاق 1.
- انخفاض بنسبة 11% في انبعاثات غازات الدفيئة ضمن النطاق 2.
- انخفاض بنسبة 12% في إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة.
- بلغ حجم توليد الطاقة الشمسية ما يقارب 4.25 مليون كيلوواط/ساعة.
- تحقيق وفورات في التكلفة بلغت حوالي 1.2 مليون دينار أردني نتيجة استخدام الطاقة الشمسية.
- أول بنك في الأردن يحصل على شهادة (EDGE) من مؤسسة التمويل الدولية للمباني الخضراء.



الابتكار

- تحقيق زيادة بنسبة 7% في عدد العملاء النشطين رقمياً ليصل عدد العملاء إلى 61,523 عميلاً.
- ارتفاع نسبة العملاء المعتمدين على القنوات الرقمية للبنك إلى 68% (مقارنةً بنسبة 50% في عام 2024)
- بلغ مستخدمي محفظة البنك الرقمية "إيلي" (EliWallet) (بمعدل نمو 50% على أساس سنوي).
- بلغ عدد مستخدمي خدمة (JKB Mobile) الهاتف المحمول من البنك الأردني الكويتي 96,734 مستخدماً (بمعدل نمو قدره 25%).
- بلغ عدد العملاء الجُدد الذين تم فتح حساباتهم عبر الوسائل الرقمية: 10,621 حساباً.
- استقرار معدل رضا العملاء عند مستوى 92%.
- تغيير العلامة التجارية (IATA Pay) إلى (JKBPay).
- إطلاق الموقع الإلكتروني الرسمي الأول لمحفظة البنك الرقمية "إيلي" (Eli Wallet).

الحوكمة والأخلاقيات

يتبنى البنك الأردني الكويتي ميثاقًا شاملاً لقواعد السلوك المهني، يجسّد القيم والمبادئ الأساسية للبنك، ويقدم إرشادات واضحة للموظفين حول السلوك الأخلاقي، بما في ذلك مكافحة الفساد والرشوة، وتعارض المصالح، وخصوصية البيانات، والإبلاغ عن المخالفات والسلوك في مكان العمل. كما تعزز سياسة تعارض المصالح، المعتمدة من مجلس الإدارة، إطار الحوكمة للبنك، وتدعم تحقيق المواءمة مع توقعات أصحاب العلاقة.

في عام 2025، حدّث البنك الأردني الكويتي ميثاق الأخلاقيات والسلوك المهني لتعزيز مواءمته مع أفضل الممارسات المعتمدة، وتوسيع نطاق تطبيقها. وشملت التحسينات الرئيسية رسالة من الرئيس التنفيذي للمجموعة إلى الموظفين، وصياغة أوضح لقيم البنك، وإدراج أقسام مخصصة للتنوع والشمول والاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة. وتؤكد المدونة المحدثة ضرورة الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك قوانين العمل، وتشجع الإبلاغ الشفاف عن المخالفات مع ضمان توفير الحماية للمبلغين عنها.

وحرصاً على ضمان التنفيذ الفعال، يداوم البنك الأردني الكويتي على تقديم دورات تدريبية وتوعوية دورية للموظفين حول مدونة قواعد السلوك والسياسات ذات الصلة. ويمكن الوصول إلى جميع السياسات والإجراءات المعتمدة من خلال منصة رقمية داخلية، إذ يتم تعميم التحديثات عبر الشبكة الداخلية للبنك (SharePoint)، ما يضمن بقاء الموظفين على اطلاع دائم وتوافق تام مع المتطلبات الأخلاقية والتشغيلية.

لا مخالفات

عدم تسجيل أي مخالفات لميثاق الأخلاقيات والسلوك المهني خلال عام 2025

يتم تعزيز الامتثال لمدونة قواعد السلوك والسياسات الداخلية من خلال عملية تقييم الأداء السنوية للبنك، التي تُقيّم مدى فهم الموظفين لهذه المتطلبات والتزامهم بها، وترتبط مستوى الأداء بالأهداف ومؤشرات الأداء الرئيسية المحددة، وتساهم هذه الآليات في دعم المساءلة عبر جميع مستويات المؤسسة، وترسيخ ممارسات الأعمال الأخلاقية على الأوسع نطاقاً.

تلتزم الشركات التابعة للبنك الأردني الكويتي بمعايير أخلاقية صارمة، من خلال أطر الحوكمة والسياسات المتوافقة مع الأنظمة المعمول بها وأفضل الممارسات الدولية. وفي هذا السياق، تطبق الشركة المتحدة للاستثمارات المالية إطاراً شاملاً للحوكمة الأخلاقية يعزز الشفافية والمساءلة والتعامل العادل مع أصحاب العلاقة، وتدعمه سياسات مخصصة في إدارة تعارض المصالح، ومكافحة الرشوة والاحتيال، ومكافحة غسل الأموال، وإدارة المخاطر، وحماية العملاء. كما تساهم البرامج التدريبية والتوعوية الدورية في ترسيخ نهج قائم على عدم التسامح المطلق مع السلوكيات غير الأخلاقية.

تعمل شركة إجازة للتأجير التمويلي وفقاً لأنظمة البنك المركزي الأردني، وتطبق حزمة من السياسات الداخلية التي تشمل مكافحة غسل الأموال ومكافحة الاحتيال وحماية العملاء. ويدعم توفير البرامج التدريبية المستمرة للموظفين ترسيخ ثقافة النزاهة والشفافية والامتثال التنظيمي.

خلال العام، استكمل البنك الأردني الكويتي الإجراءات المطلوبة ضمن خطة إصلاح القطاع المصرفي العراقي الخاصة بمصرف بغداد، بما في ذلك إعداد موائيق لجان مجلس الإدارة، ودليل شامل لحوكمة الشركات، كما حافظ البنك على مدونة سلوك تدعم الممارسات الأخلاقية في الأعمال، والمساءلة، والامتثال عبر مختلف العمليات، بما يعزز إطار الحوكمة المؤسسية الشامل لديه.

الإجراءات القانونية المتخذة بحق البنك الأردني الكويتي، والشركة المتحدة للاستثمارات المالية، وشركة إجازة للتأجير التمويلي (عدد)



مكافحة الرشوة والفساد والاحتيال

يوصل البنك الأردني الكويتي تعزيز إطار عمله لمنع الرشوة ومكافحة الفساد والاحتيال، بما يتوافق مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات، بما في ذلك قانون مكافحة الرشوة البريطاني لعام 2010، وقانون ممارسات الفساد الأجنبية، ويحظى هذا الإطار بدعم من سياسات وإجراءات مخصصة، من بينها سياسة مكافحة الرشوة والفساد، وسياسة مكافحة الاحتيال، وسياسة قبول الهدايا والضيافة، التي توفر توجيهات واضحة حول السلوك الأخلاقي والامتثال.

وفي عام 2025، عزز البنك الأردني الكويتي هذا الإطار باعتماد منهجية تقييم مخاطر مكافحة الرشوة والفساد، وتطبيق إجراءات منظمة تحكم توظيف الموظفين وإدراج الموردين واعتمادات الشراء من مصدر واحد، وتساهم هذه التدابير في تعزيز الضوابط الرقابية الداخلية، وتدعم التطبيق المتسق لممارسات مكافحة الرشوة والفساد ومنع الاحتيال على مستوى جميع عمليات البنك.

82%

من الموظفين في البنك الأردني الكويتي تلقوا برامج تدريبية حول مكافحة الفساد في عام 2025.

ويحرص البنك على تقديم برامج تدريبية وتوعوية باستمرار حول مكافحة الرشوة والفساد والاحتيال للموظفين وأصحاب العلاقة المعنيين مرة واحدة سنوياً على الأقل، وتدعم هذه البرامج إجراء تقييمات دورية لقياس مدى فاعلية الضوابط الرقابية، ودفع عجلة التحسين المستمر.

100%

تم إبلاغ جميع الموظفين في البنك الأردني الكويتي والشركة المتحدة للاستثمارات المالية وشركة إجازة للتأجير التمويلي ومصرف بغداد بالسياسات والإجراءات الخاصة بمكافحة الفساد والرشوة والاحتيال.

تلتزم شركة إجازة للتأجير التمويلي التزاماً راسخاً بالحوكمة الأخلاقية، وتعمل في إطار الامتثال التام لأنظمة البنك المركزي الأردني، وقانون التأجير التمويلي رقم (45) لسنة 2008، ونظام شركات التمويل رقم (107) لسنة 2021. وتسترشد شركة إجازة في تنفيذ عملياتها بإطار شامل من السياسات، يتضمن سياسات مكافحة غسل الأموال، ومكافحة تمويل الإرهاب (AML/CTF)، والتقييم الذاتي لمخاطر مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، وشكاوى العملاء، وسياسة الهدايا والضيافة، وسياسة مكافحة الاحتيال، وسياسة مكافحة الرشوة والفساد، بالإضافة إلى مصفوفة مخاطر الدول لعام 2024.

وفي إطار ترسيخ شركة إجازة للتأجير التمويلي لثقافة مؤسسية أخلاقية، تنظم الشركة دورات توعوية دورية للموظفين على المستويات كافة، تغطي المبادئ الأساسية، مثل: النزاهة والشفافية والاحترام، إلى جانب تقديم توجيهات وإرشادات حول التعامل مع العملاء والزعماء، ومتطلبات مكافحة الفساد وتعارض المصالح، والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها.

دراسة حالة

تطبيق حلول (IBM Safer Payments) لمنع الاحتيال

في عام 2025، واصل البنك الأردني الكويتي تطبيق حلول (IBM Safer Payments)، بناءً على الإنجاز الناجح للمرحلة الأولى. وقد عزز البنك قدراته في مراقبة عمليات الاحتيال المتعلقة بالبطاقات (ذكاء اتخاذ القرارات (Decision Intelligence))؛ لرفع دقة رصد عمليات الاحتيال، وتقليل تنيبهات الاشتباه الإيجابية الكاذبة، بالتوازي مع البدء في المرحلة الثانية التي ستوسع نطاق تكامل هذه الحلول عبر القنوات الرقمية الإضافية.

وفي الوقت نفسه، استحدث البنك الأردني الكويتي تقييمات لقياس مخاطر الاحتيال على مستوى الإدارات والمنتجات، مدعومةً بخطة عمل سنوية ومراجعات دورية، يُرسخ نهجاً منظماً وقائماً على قياس المخاطر في إدارة مكافحة الاحتيال. ومن خلال هذا التطوير التدريجي، يعزز البنك الأردني الكويتي الخدمات المصرفية الرقمية الآمنة والمرنة التشغيلية، محافظاً على مكانته كأول بنك في الأردن يتبنى تطبيق حلول (IBM Safer Payments).

الإبلاغ عن المخالفات

يعزز البنك الأردني الكويتي بيئة عمل تتسم بالشفافية وتخضع للمساءلة، وذلك بتوفير آليات واضحة وميسرة للموظفين تمكنهم من إثارة المخاوف، والإبلاغ عن المخالفات المحتملة بسرية تامة، ودون الخوف من التعرض للانتقام. ويتيح إطار الإبلاغ عن المخالفات في البنك الإبلاغ عن المخاوف عبر القنوات المخصصة، ما يضمن التصعيد السريع للمشكلات المُبلَّغ عنها، والتعامل معها بالشكل الملائم.

يتم تعريف الموظفين بسياسة الإبلاغ عن المخالفات في إطار عملية التأهيل والإعداد الوظيفي، مع تعزيز فهمهم لإجراءات الإبلاغ و ضمانات السرية وآليات حماية المبلغين عن المخالفات، من خلال التواصل المستمر والدورات التدريبية المتخصصة. وتساهم هذه التدابير في مساعدة الموظفين على التعرف السلوكيات غير الأخلاقية أو المشبوهة ورصدها والإبلاغ عنها.

تتولى لجنة التدقيق الإشراف على إطار الإبلاغ عن المخالفات، وتُطبّق هذه السياسة على نطاق المؤسسة بأكملها، بما في ذلك الموظفون والإدارة وأعضاء مجلس الإدارة. كما يمتد هذا الإطار ليشمل الشركات التابعة للبنك وشركائه وفروعه الخارجية والأطراف الخارجية ذات الصلة التي تتعامل مع البنك، بما يضمن اتباع نهج متسق في التقارير الأخلاقية والحوكمة.

الامتثال

يستفيد البنك الأردني الكويتي من الأدوات والعمليات المعتمدة، لضمان بقاء نهج الامتثال متوافقاً مع الالتزامات التنظيمية. ويتضمن ذلك استخدام مصفوفة الصلاحيات لإدارة التواصل مع الجهات التنظيمية ذات الصلة، بما يدعم التفاعل التنظيمي في الوقت المناسب وبشكل منظم. ويسترشد إطار الامتثال في البنك بسياسات معتمدة، تتضمن سياسة الامتثال التنظيمي، وسياسة قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA)، وسياسة الشكاوى.

في عام 2025، عزز البنك إطار الحوكمة والامتثال، محققاً الامتثال التام مع متطلبات البنك المركزي الأردني وتعليماته، من خلال تطوير أنظمة التحقق الرقمي من الحسابات، وتطبيق ميزة المصادقة متعددة العوامل، ومراقبة القنوات الرقمية؛ لضمان تقديم خدمات آمنة وفعالة. كما ساهمت آليات الإشراف المطورة، التي شملت ضوابط هيكلية لإدارة التغيير، وأطر للتصعيد، والإشراف التنفيذي المباشر، في دعم الإدارة الفعالة للمخاطر، واتخاذ القرارات في الوقت المناسب على مستوى المبادرات والمشاريع المعقدة.

يلتزم البنك الأردني الكويتي بالاستجابة الفورية لجميع الشكاوى الواردة، وضمان التعامل معها بموضوعية وعدالة وسرية تامة. وخلال عام 2025، وبناءً على تطبيق هذه الممارسات، انخفض عدد الشكاوى التي تلقاها البنك بنسبة 58% ليصل إلى 133 شكوى، الأمر الذي يعكس تحسناً في آليات معالجة الشكاوى والممارسات الخدمية.

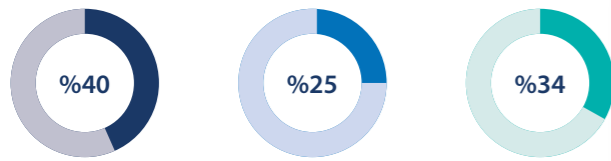
ولدعم التطبيق الفعال لمتطلبات الامتثال، يواصل البنك الاعتماد على إجراءات تم تحديدها، ومبادرات تدريبية معوّقة لتعزيز الوعي والالتزام بالواجبات التنظيمية، مما يساهم في توفير بيئة تشغيلية متوافقة وخاضعة لضوابط مُحكّمة.

**صفر
مخالفات**
لم يتم تسجيل أي حالات عدم امتثال
تتعلق بالاتصالات التسويقية



مراقبة الامتثال وإعداد التقارير

النسبة المئوية للاستفسارات أو الشكاوى أو القضايا التي تلقاها مكتب الشؤون القانونية والامتثال عبر نظام المراقبة أو الإبلاغ الداخلي التي تم إثباتها (النسبة المئوية)



2025 2024 2023

عدد الاستفسارات أو الشكاوى أو القضايا التي تلقاها مكتب الشؤون القانونية والامتثال عبر نظام المراقبة والإبلاغ الداخلي (العدد)



2025 2024 2023

دراسة حالة

تطوير أنظمة فحص العقوبات

في عام 2025، عزز البنك ضوابط أنظمة فحص العقوبات، من خلال تطبيق ميزة فحص الأسماء للعملاء الحاملين للجنسية الثانية، بما في ذلك فحص الاسم المرتبط بالجنسية الثانية ومطابقته بقوائم العقوبات، بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية.

ولتحقيق ذلك، نجح البنك في معالجة تحدي تكامل البيانات، وذلك بتطوير ملف جديد متوافق مع نظام الفحص، ووضع إجراءات فحص شاملة لمراحل إدراج العملاء الجدد والفحص الدوري المستمر. كما قام البنك باستخراج أسماء الجنسية الثانية للعملاء من أنظمة الخدمات المصرفية الأساسية، ودمج الملف ضمن البيانات اليومية المرفوعة للفحص، كما عمل على تهيئة نظام الفحص لتدقيق هذه الحقول الجديدة ومطابقتها بقوائم العقوبات الدولية، والقوائم الوطنية، وقوائم الأشخاص السياسيين ممثلين المخاطر.

ويساهم هذا التطوير في دعم الامتثال لتوجيهات البنك المركزي الأردني، كما يعزز حوكمة البنك وإدارة المخاطر طويلة الأمد.

دراسة حالة

تطبيق ميزة فحص الأخبار السلبية على نظام فحص العملاء وتصنيف المخاطر (SironKYC)

يُطبّق البنك الأردني الكويتي ميزة فحص الأخبار السلبية على نظام فحص العملاء وتصنيف المخاطر (SironKYC)؛ بهدف تحقيق المواءمة مع أفضل الممارسات الدولية ومتطلبات البنوك المراسلة. ويدعم هذا الحل تعزيز مستويات الامتثال، وذلك بفحص معلومات العملاء، مع الحفاظ على نسبة منخفضة من تنبيهات الاشتباه الإيجابية الكاذبة.

وخلال عام 2025، واصل البنك الأردني الكويتي تحسين معايير الفحص والمراقبة، ما عزز فاعلية الامتثال، وقلل من تنبيهات الاشتباه الإيجابية الكاذبة، وطوّر عمليات إدارة المخاطر. وبالتوازي مع ذلك، قام البنك بتطبيق نظام تحديث بيانات "اعرف عميلك" على مستوى الفروع، ودمجه مع حلول سير العمل؛ لضمان التحديث المؤتمت للبيانات وتطبيقها في جميع أنظمة البنك.

كما تدعم هذه التحسينات الإدارة الدقيقة لبيانات العملاء، وضمان الامتثال المستمر للمعايير التنظيمية والقطاعية المتطورة.

مكافحة الجرائم المالية

يتبنى البنك الأردني الكويتي إطارًا صارمًا لمكافحة الجرائم المالية، إذ يطبق ضوابط شاملة لحماية النزاهة في النظام المالي، ويحرص على مراقبة جميع المعاملات المصرفية للعملاء؛ للكشف عن الأنشطة المشبوهة المحتملة لغسل الأموال أو تمويل الإرهاب. كما تخضع جميع الأطراف المشاركة في عمليات التحويل الداخلية والخارجية للفحص والمطابقة بقوائم العقوبات الدولية؛ لتحديد وجود أي روابط أو صلات بأفراد أو كيانات محظورة، مع تطبيق التحقق من قوائم العقوبات على عمليات إدراج العملاء الجدد. ويتم تصعيد الأنشطة المشبوهة التي تُرصد من خلال هذه العمليات على الفور إلى وحدة مكافحة غسل الأموال؛ لإجراء مزيد من التحقيق والإبلاغ عنها.

يستخدم البنك الأردني الكويتي نظام (SironAML) لمراقبة معاملات العملاء، وإصدار تنبيهات حول الأنشطة المشبوهة، ويخضع هذا النوع من التنبيهات لتقييم صارم من البنك، وتُصعد إلى وحدة مكافحة غسل الأموال عند الضرورة.

يولي البنك أولوية كبرى لتدريب الموظفين على مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب من خلال منصة "سلام" ومبادرات تعليمية أخرى، وذلك لضمان امتلاك جميع الموظفين للمعرفة والمهارات اللازمة لدعم الإطار الصارم المعتمد في هذا المجال. وبالإضافة إلى ذلك، تُجرى تحليلات شاملة سنوية للمخاطر عبر جميع وحدات الأعمال بهدف تعزيز نهج البنك المتبع في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل مستمر.

أمن البيانات وخصوصيتها

يولي البنك الأردني الكويتي أولوية قصوى لحماية بيانات العملاء وأمن المعلومات؛ ذلك أنهما ركيزتان أساسيتان في عملياته التشغيلية، وقد وضع البنك سياسة شاملة لخصوصية البيانات تحكم آليات جمع البيانات الشخصية، واستخدامها، وتخزينها، ومشاركتها، وحمايتها. وتتاح هذه السياسة للجمهور على الموقع الإلكتروني للبنك، مما يضمن الشفافية مع العملاء وأصحاب العلاقة.

ولضمان تحقيق حماية قوية للبيانات المؤسسية، طَبّق البنك الأردني الكويتي مجموعة من التدابير الأساسية المتوافقة مع مبادئ اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR)، فقد عَيّن البنك مسؤولاً لحماية البيانات (DPO) للإشراف على الامتثال، ووضع إجراءات واضحة للتعامل مع طلبات حقوق أصحاب البيانات، وحدّد جميع أنشطة معالجة البيانات الشخصية ووثّقها. كما تم تطبيق تدابير أمنية وتقنية وتنظيمية على مستوى العمليات التشغيلية لحماية المعلومات الحساسة. وفي عام 2025، طَبّق البنك الأردني الكويتي المبادئ التوجيهية لحماية المستهلك المالي، ما ساهم في تعزيز التزامه بحقوق العملاء وأمن البيانات.

يُعَدّ الاهتمام بزيادة وعي الموظفين أمرًا بالغ الأهمية؛ للحفاظ على تطبيق معايير حماية البيانات، ويتلقى جميع الموظفين تدريبًا سنويًا على خصوصية البيانات وحمايتها، مما يعزز المسؤولية الفردية في الالتزام ببروتوكولات الأمان المعتمدة في البنك.



• حقق البنك الأردني الكويتي في عام 2025 تطورات ملموسة في مجالات مكافحة الجرائم المالية، وكانت على النحو الآتي:

• مراجعة السياسات والإجراءات وتحديثها؛ لتعكس المتطلبات التنظيمية الحالية وأفضل الممارسات.

• مراجعة سيناريوهات جديدة وتحديثها وإضافتها على نظام (SironAML)؛ لتعزيز قدرات الرصد والكشف.

• التطبيق الناجح لنظام تصنيف مخاطر العملاء من شركة (ICS)، الذي يتضمّن نماذج محدّثة وأدوات تقييم مطورة.

• تطبيق إجراء جديد لفحص العملاء الزائرين للبنك دون موعد مُسبّق ومطابقتهم بقوائم العقوبات، استنادًا إلى تعليمات البنك المركزي الأردني.

• إجراء دراسات شاملة لحسابات العملاء مرتفعي المخاطر؛ لمراجعة جميع المعاملات المنفذة على هذه الحسابات.

• تقديم الدعم والمشورة المستمرين لمصرف بغداد في مجال مكافحة غسل الأموال والامتثال.

صفر



لم يتم تسجيل أي هجمات سيبرانية فعلية في عام 2025

يحافظ البنك الأردني الكويتي على مستويات الأمن، من خلال إجراء تقييمات دورية للمخاطر، وفحوصات للثغرات الأمنية، واختبارات الاختراق الخارجية والداخلية. وتحرص حملة شهر التوعية بالأمن السيبراني السنوية على إبقاء الموظفين على درجة عالية من اليقظة، وذلك بمحاكاة هجمات التصيد الاحتيالي، وعقد الدورات التدريبية الإلكترونية، ودورات التوعية الميدانية بالأمن السيبراني، ومشاركة النصائح الأمنية المُرسلة عبر البريد الإلكتروني ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي، ووضع خلفيات توعوية على الأجهزة، وعمل المسابقات التفاعلية.

في إطار دعم البنك الأردني الكويتي للتميز التشغيلي في مصرف بغداد، أنشأ مكتبًا لإدارة المشاريع (PMO) وفق إطار متكامل يتضمّن نماذج ومنهجيات ووثائق وتقارير موحدة؛ لضمان الإشراف الفعال والمسائلة وتحقيق المواءمة الاستراتيجية. وبالتوازي مع ذلك، قدم فريق هندسة العمليات في البنك الدعم لمصرف بغداد في تأسيس إدارة هندسة العمليات، وذلك باستقطاب الموظفين المؤهلين، وتطوير العمليات، وصياغة السياسات، وتوفير الدورات التدريبية، والدعم المستمر. وتأتي هذه الجهود امتثالًا لمتطلبات البنك المركزي العراقي، وقد أسهمت في الارتقاء بمستوى النضج التشغيلي لموظفي مصرف بغداد على مدار الأشهر الثمانية الماضية.

دراسة حالة

حلول أوراكل فولت (Oracle Vault)

خلال عام 2025، طَبّق البنك حلول أوراكل داتابيس فولت (Oracle Database Vault) عبر قواعد بيانات أوراكل (Oracle)، التي تدعم أنظمة الخدمات المصرفية الأساسية والتطبيقات؛ لتعزيز خصوصية البيانات، وتقوية المرونة السيبرانية، بما يتوافق مع متطلبات الأمن السيبراني الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

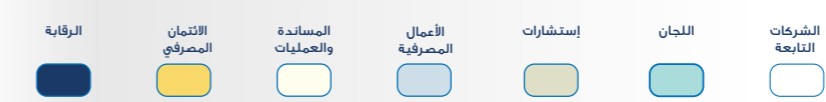
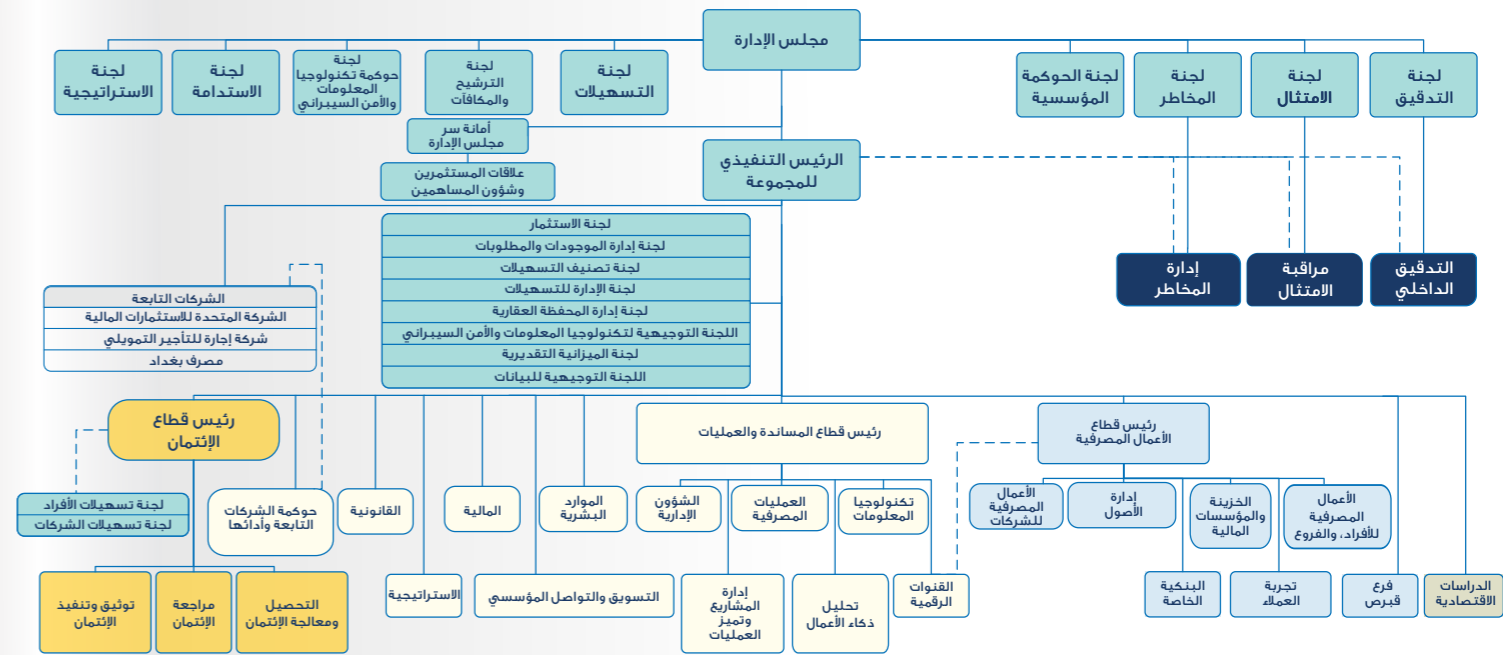
اتبعت عملية تطبيق الحلول نهجًا تدريجيًا يعطي الأولوية لتحقيق الأمن السيبراني، ويركز على تعزيز الفصل بين المهام، وتقليل المخاطر من خلال المحاكاة، ودمج الضوابط مع البنية التحتية الأمنية القائمة. وخلال مرحلتي التخطيط والتصميم، وضع البنك سياسات أمنية صارمة للتعامل مع البيانات الحساسة، وأرسى ضوابط الوصول إلى البيانات بالتنسيق مع أصحاب الأعمال وفرق الأمن السيبراني، وطَبّق ضوابط أكثر صرامة للمستخدمين أصحاب الامتيازات، وذلك بإنشاء حسابات مستخدمين منفصلة ومستقلة لمختلف المسؤوليات الإدارية. بالإضافة إلى ذلك، تم استحداث إجراء رسمي "لإجراء الوصول الطارئ" يتيح وصولًا استثنائيًا مُراقبًا في الحالات الطارئة، مدعومًا بإجراءات النسخ الاحتياطي والجاهزية العالية.

“يُعدّ النشر الناجح لحلول أوراكل داتابيس فولت (Oracle Database Vault) ركيزة أساسية في التزامنا بالحفاظ على أمن البيانات والامتثال التنظيمي، إذ تُعزز بشكل كبير من وضعنا الأمني وتحمي المعلومات الحساسة للعملاء.”

الشفافية والمساءلة

يرتكز إطار الحوكمة في البنك الأردني الكويتي على الإشراف الفعال من مجلس الإدارة، مدعومًا بلجانته وإدارته التنفيذية، وقد صُمم هذا الإطار بهدف تعزيز المساءلة والنزاهة والشفافية، مع تشجيع تحقيق التوازن في تشكيل مجلس الإدارة، بما في ذلك الحفاظ على وجود أعضاء مجلس إدارة مستقلين يمثلون ثلث أعضاء المجلس.

يتولى مجلس الإدارة الإشراف الاستراتيجي على ممارسات الحوكمة المؤسسية للبنك، بما يتضمن اعتماد السياسات والإجراءات، والإشراف على عمليات صنع القرار، وإدارة المخاطر، والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها. ويدعم هيكل الحوكمة المتكامل هذا تحقيق المواءمة بين الإدارة والمساهمين وأصحاب العلاقة الآخرين، ما يساهم في تحقيق الاستقرار على المدى الطويل، وتعزيز ثقة المستثمرين. ويستعين مجلس الإدارة في أداء مهامه بلجان متخصصة، تتوافر تفاصيل إضافية عنها في التقرير السنوي للبنك الأردني الكويتي لعام 2025.



إنشاء مركز عمليات أمن المعلومات (SOC)

تم إنشاء مركز عمليات أمن المعلومات (SOC) مخصص لضمان المراقبة المستمرة وحماية أصول المعلومات في المؤسسة. ويوفر المركز مراقبة أمنية وإدارة للتنبيهات على مدار الساعة (24/7)، بما يتيح الكشف المبكر عن الحوادث الأمنية وتحليلها والاستجابة لها في الوقت المناسب. ومن خلال الرؤية الفورية والاحتواء السريع للحوادث، يعزز مركز عمليات أمن المعلومات المستوى العام للأمن السيبراني في المؤسسة.

تتولى لجنة الترشيحات والمكافآت تقييم مدى ملاءمة المرشحين لعضوية مجلس الإدارة، إذ تقوم بمراجعة مؤهلاتهم وخبراتهم وكفاءاتهم قبل رفع توصياتها إلى مجلس الإدارة، وتخضع التعيينات للحصول على عدم الممانعة من البنك المركزي الأردني، والموافقة النهائية من الهيئة العامة للمساهمين، وذلك تماشيًا مع سياسة ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة.

تتولى لجنة الترشيحات والمكافآت إجراء تقييم سنوي شامل لأداء مجلس الإدارة ككل ولجانته المنبثقة عنه وأعضائه كل على حدة، وتتضمن معايير التقييم فاعليّة الحوكمة ومسؤوليات الإشراف، بما في ذلك مراعاة نهج البنك تجاه المسؤولية الاجتماعية والأنشطة ذات الصلة بخدمة المجتمع.

في عام 2025، انضمت عضوتان إلى مجلس الإدارة، ما رفع إجمالي عدد العضوات في المجلس إلى خمس عضوات. وعلى مدار السنوات الثلاث الماضية، تألف المجلس من 13 عضوًا، ويشغل جميع أعضاء مجلس الإدارة مناصب غير تنفيذية، في حين ظل عدد الأعضاء غير المستقلين ثابتًا دون تغيير خلال العام، ليُمثلوا 62% من أعضاء مجلس الإدارة.



واصل البنك بذل جهوده لبناء قدرات مجلس الإدارة من خلال تنظيم مبادرات التدريب والتطوير المتخصصة. وخلال العام، شارك أعضاء مجلس الإدارة في ورشة عمل بعنوان "المخاطر المناخية"، بالإضافة إلى عقد دورة تدريبية مدتها ثلاث ساعات بعنوان "نظرة معمّقة في التنمية المستدامة للقطاع المصرفي"، تناولت أسس الاستدامة، واستعرضت الاتجاهات الرئيسية والتحديات والفرص المتاحة، فضلًا عن المقارنة المعيارية مع النظراء، واختتمت بنقاش حول الخطوات المستقبلية. بالإضافة إلى ذلك، تم تقديم برامج معرفية متخصصة لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، ركزت على إدارة مخاطر المناخ، والأمن السيبراني، ومكافحة غسل الأموال والامتثال للعقوبات، والتطورات في مجال الخدمات المصرفية الرقمية.

تواصل الشركات التابعة للبنك الأردني الكويتي تعزيز الشفافية والمساءلة والحوكمة المسؤولة، وذلك بممارسات الإفصاح الواضحة، والرقابة المُهيكلية، وبناء القدرات المستمر. وتحافظ الشركة المتحدة للاستثمارات المالية على تواصل شفاف في الوقت المناسب مع أصحاب العلاقة، من خلال أطر إعداد التقارير المتوافقة مع المعايير الدولية، بما يتضمن الامتثال لقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA)، ما يدعم الشفافية الضريبية، ومنع التهرب الضريبي. ويتم تعزيز هذا النهج بتدريب الموظفين بانتظام على متطلبات الإفصاح والتزامات الامتثال والنزاهة المالية، بما يسهم في ترسيخ ثقافة قائمة على الشفافية.

تضع شركة إجارة للتأجير التمويلي الشفافية والمساءلة في صميم إطار الحوكمة المؤسسية الخاص بها، وتحرص على الحفاظ على تواصل واضح ومفتوح مع أصحاب العلاقة الرئيسيين، بما في ذلك العملاء والجهات التنظيمية وشركاء الأعمال، بما يضمن تسيير العمليات بأعلى معايير النزاهة. ويأتي هذا الالتزام مدعومًا بتقارير دقيقة وشاملة ومُحدّثة حول الأداء المالي، وإدارة المخاطر، والأنشطة التشغيلية، مما يُعزز ثقة أصحاب العلاقة والمواءمة مع المتطلبات التنظيمية.

يلتزم مصرف بغداد بتطبيق ممارسات حوكمة قوية، من خلال إعداد التقارير الدورية، وفقًا لتعليمات البنك المركزي العراقي والمعايير الدولية ذات الصلة. وقد واصل البنك تعزيز إطار الشفافية لديه بمواءمة الإفصاحات المالية مع متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وتقوية الإشراف على مستوى مجلس الإدارة، بما يعزز السلوك الأخلاقي، ويرسّخ ثقة أصحاب العلاقة في جميع عملياته.

التدقيق

تسهم وحدة التدقيق الداخلي بدور محوري في تعزيز نزاهة العمليات، والامتثال للمتطلبات التنظيمية، إذ تعمل كخط الدفاع الثالث ضمن إطار الضبط والرقابة الداخلية في البنك. كما تقوم إدارة التدقيق الداخلي، تحت إشراف لجنة التدقيق، بالتحقق من فاعلية أداء عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة، وتخضع منهجية الإدارة في تنفيذ عمليات التدقيق لتقييمات دورية، بما يضمن توافرها مع أفضل الممارسات المتطورة والمعايير المهنية السائدة في القطاع.

يتم إعداد خطة التدقيق السنوية في البنك الأردني الكويتي بناءً على المتطلبات التنظيمية، ونتائج تقييم المخاطر الكامنة، والأولويات التي تحددها لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة والإدارة العليا، وتشمل الخطة جميع الفروع، بما فيها الفروع الخارجية، ووظائف تكنولوجيا المعلومات، والأمن السيبراني، وعدد من دوائر الإدارة العامة المختارة والشركات التابعة، وتمنح الأولوية لعمليات التدقيق المستهدفة؛ لضمان تخصيص الموارد للمجالات الأكثر خطورة، وذات الأهمية الاستراتيجية.

يغطي نطاق التدقيق الداخلي جميع الأنشطة والجهات الخاضعة للتدقيق، وفقاً لمتطلبات البنك المركزي الأردني والبنك المركزي القبرصي، بما يشمل عمليات الحوكمة، ومكافحة غسل الأموال، والأطراف ذات العلاقة، وإدارة الشكاوى، والقوائم المالية للفترات المشمولة بالتقرير، وتحرص هذه الوظيفة على ضمان الامتثال للمعايير الدولية عبر مختلف المجالات التشغيلية، بما في ذلك المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في إدارة الشؤون المالية والفيديك في الإدارة الهندسية.

في عام 2025، نجح البنك الأردني الكويتي في تنفيذ خطته للتدقيق الداخلي بالكامل، كما تم استيفاء متطلبات التعليم المهني المستمر، وتعزيز كفاءات الموظفين في التدقيق الداخلي، بما يتماشى مع المعايير المهنية ذات الصلة.

ويعمل البنك حالياً على تطبيق نظام متكامل لإدارة أعمال التدقيق (TeamMate Plus)، المتوقع إطلاقه في عام 2026، ويُمكن أن يساهم هذا النظام في رفع كفاءة عمليات التدقيق وتعزيز جودتها، فضلاً عن تطوير قدرات التوثيق وإعداد التقارير، وانسجاماً مع استراتيجية الاستدامة في البنك الأردني الكويتي، ستعمل إدارة التدقيق الداخلي على توسيع نطاق عملها ابتداءً من خطة التدقيق لعام 2026، لتشمل مهام سنوية مخصصة تغطي عمليات تدقيق أخلاقيات الأعمال، وعمليات تدقيق إدارة مخاطر الغسل الأخضر، الأمر الذي يعزز التزام البنك بالممارسات المصرفية المستدامة والمسؤولة.

وفي شركة إجارة للتأجير التمويلي، تضمن آليات المساءلة القوية خضوع جميع القرارات والإجراءات التي تتخذها الإدارة والموظفون للإشراف والمواءمة مع المتطلبات التنظيمية والسياسات الداخلية، بما يعزز الثقة، ويدعم الاستدامة على المدى الطويل. وتخضع الشركة لعمليات تدقيق داخلي من البنك الأردني الكويتي، وتدقيق خارجي من شركة خارجية معتمدة، إذ يتم الإبلاغ عن مركزها المالي سنوياً في التقرير السنوي المنشور للبنك.

المشتريات المستدامة

تعكس تعليمات المشتريات لدى البنك الأردني الكويتي التزام البنك بالاستدامة، وتدمج متطلبات اجتماعية وبيئية واضحة في عقود الموردين، حيثما ينطبق ذلك. وتتسم جميع عمليات سلسلة التوريد بالشفافية والتوافق مع أطر الامتثال الداخلية، كما يمكن للموردين الاطلاع على مدونة قواعد السلوك الخاصة بالبنك من خلال البوابة الإلكترونية للبنك، ما يضمن التوافق مع معايير الممارسات التجارية الأخلاقية والمسؤولة.

في إطار مشروع إدارة الموردين في البنك الأردني الكويتي، يخضع كل مورّد لتقييمات متنوعة، بما في ذلك عمليات تدقيق بيئية واجتماعية شاملة، حسب الاقتضاء. وتشمل هذه التقييمات تحليل أداء التسليم، والنطاق الفني للأعمال، ومعايير السلامة، والالتزام باتفاقيات مستوى الخدمة (SLAs)، بما يضمن امتثال الموردين لشروط العقود، والتزامهم بتلبية توقعات البنك في مجال الاستدامة. وفي عام 2025، خضع جميع الموردين لعمليات التدقيق المذكورة، ولم يتم تحديد أي آثار سلبية محتملة أو فعلية.

تعمل إدارة سلسلة التوريد على تحويل عملية إدارة الموردين إلى نهج مركزي، من خلال تطبيق بوابة إلكترونية لإدارة الموردين، وتستبدل هذه البوابة العمليات التقليدية القائمة على البريد الإلكتروني بآلية تواصل أكثر سلاسة وكفاءة، كما توفر رابطاً واحداً وآمناً لتسجيل بيانات الموردين وتحديثها. وتجدر الإشارة إلى أن إدارة سلسلة التوريد قامت بأتمتة وظيفة المستودعات بالكامل، مما عزز من مستويات الكفاءة، وحسّن من دقة العمليات والشفافية.

في عام 2025، شكّل المورّدون المحليون ما نسبته 89% من إجمالي قاعدة مورّدي البنك، مقارنةً بنسبة 88% في عام 2024. بالإضافة إلى ذلك، تم توجيه ما يقارب من 70% من إجمالي الإنفاق على المشتريات نحو المورّدين والمقاولين المحليين، ما يعكس التزام البنك بدعم الاقتصاد الأردني، وتعزيز خلق قيمة محلية.

كما شهد التعامل مع مورّدي الشركات الناشئة من فئة الشركات الصغيرة والمتوسطة نمواً ملحوظاً في عام 2025، إذ ارتفع بنسبة 195% تقريباً مقارنةً بالعام السابق. ويعكس هذا النمو التحسينات التي تم إدخالها على منهجية جمع البيانات لدى البنك، وإدخال معايير إضافية لتحديد مورّدي الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل أكثر دقة.

يستلم المورّدون المشاركون في المناقصات مدونة قواعد السلوك الخاصة بالبنك، ما يساهم في ترسيخ المعايير الأخلاقية.



جميع مورّدي شركة إجارة للتأجير التمويلي محليون.



المشتريات المستدامة	2025	2024	2023
إجمالي عدد المورّدين (عدد)	719	617	448
إجمالي عدد المورّدين المحليين (عدد)	640	543	431
النسبة المئوية للمورّدين المحليين (نسبة مئوية)	89	88	96
إجمالي الإنفاق على المورّدين والمقاولين (بالدينار الأردني)	17,867,870	12,153,278	10,008,285
الإنفاق على المورّدين والمقاولين المحليين (بالدينار الأردني)	12,580,578	9,492,277	5,617,939
النسبة المئوية للإنفاق على المورّدين المحليين (نسبة مئوية)	70.4	78.1	56.1
إجمالي عدد المورّدين من الشركات الصغيرة والمتوسطة الناشئة الذين تم التعامل معهم (عدد)	701	238	69
إجمالي عدد المورّدين من الشركات المملوكة للنساء الذين تم التعامل معهم (عدد)	12	12	11
عدد المورّدين الخاضعين لعمليات التدقيق البيئي	719	66	30
عدد المورّدين الخاضعين لعمليات التدقيق الاجتماعي	719	617	448

حوكمة الاستدامة

يعمل إطار حوكمة الاستدامة في البنك الأردني الكويتي عبر منظومة مترابطة من وظائف الحوكمة والعمليات التشغيلية، بهدف دمج ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في عمليات اتخاذ القرار والأنشطة التشغيلية، بما يدعم الحوكمة الفعالة، والمساءلة، ودمج الاستدامة على مستوى البنك.

وفي عام 2025، واصل البنك الأردني الكويتي تعزيز حوكمة الاستدامة بإضفاء الطابع الرسمي على لجنة الاستدامة المنبثقة عن مجلس الإدارة، وتعزيز مشاركة مجلس الإدارة في الموضوعات المتعلقة بالاستدامة والمناخ. كما واصلت لجنة الاستدامة عقد اجتماعات استراتيجية مع كل من فريق عمل الاستدامة ومجلس الإدارة؛ لدعم دمج ممارسات الاستدامة في الاستراتيجية المالية، وإدارة المخاطر، والتخطيط طويل الأجل، وتعزيز الإشراف على الاستدامة على مستوى البنك. وساهمت هذه الاجتماعات في دعم اتخاذ قرارات رئيسية تتعلق بتخصيصات السندات الخضراء، واعتماد نظام الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMS)، وتعزيز عمليات العناية الواجبة البيئية والاجتماعية.

وتطلعًا إلى المستقبل، يواصل البنك الأردني الكويتي التركيز على تعزيز دمج ممارسات الاستدامة في عمليات اتخاذ القرار على مختلف مستويات المؤسسة، إلى جانب مواصلة تطوير إدارة مخاطر المناخ، وتوسيع محفظة التمويل الأخضر دعمًا للنمو المستدام، وتحقيق القيمة طويلة الأجل.

**الإشراف على مستوى مجلس الإدارة
لجنة الاستدامة المنبثقة عن مجلس الإدارة**

- مراجعة تقارير الاستدامة واعتمادها.
- الاطلاع على أنشطة التمويل الأخضر والموضوعات المتعلقة بالمناخ.
- توفير الإشراف والمساءلة المتعلقة بممارسات الاستدامة على أعلى مستوى حوكمة.

**القيادة التنفيذية
لجنة الاستدامة برئاسة الرئيس التنفيذي للمجموعة**

- يرأسها الرئيس التنفيذي للمجموعة، وتضم عددًا من التنفيذيين الرئيسيين.
- الإشراف على تنفيذ ممارسات الاستدامة على مستوى البنك.
- موازنة العمليات مع مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.
- رفع الموضوعات المتعلقة بالاستدامة إلى مجلس الإدارة.
- الإشراف على التمويل الأخضر والمخاطر المتعلقة بالمناخ.

فريق عمل الاستدامة

- دعم تنفيذ ممارسات الاستدامة عبر مختلف الإدارات.
- دمج اعتبارات الاستدامة في العمليات والإجراءات.
- تنسيق مبادرات الاستدامة وتقاريرها.
- دعم أنشطة إدارة مخاطر الاستدامة والامتثال.

دائرة الاستدامة

- قيادة تنفيذ استراتيجية الاستدامة.
- تنسيق تقارير الاستدامة وإفصاحاتها.
- دمج معايير الاستدامة على مستوى البنك.
- ضمان التوافق مع السياسات الداخلية والمتطلبات الخارجية.
- دعم مبادرات الاستدامة والمشاريع المتعلقة بالمناخ.

تعزيز مرونة واستمرارية الأعمال

يُعزز البنك الأردني الكويتي مرونة الأعمال من خلال الإدارة الاستباقية للمخاطر، ومراقبة الأحداث الاقتصادية والتطورات السياسية، وتعزيز الاستقرار التشغيلي، وتماشى جميع المبادرات والمشاريع مع الأهداف الاستراتيجية للبنك. ويجري مراقبتها مركزياً؛ لضمان اتساقها مع الأهداف والأولويات طويلة المدى. كما يتم دمج اعتبارات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة عبر محفظة المشاريع بأكملها، بما في ذلك مشاريع البنية التحتية، وتحول الأعمال، وتكنولوجيا المعلومات، ومشاريع الرقابة، مع الحرص على تضمين عوامل الاستدامة مع جميع مراحل دورة حياة المشروع.

يطبق البنك عملية منظمة لإدارة التغيير تهدف إلى تقييم المخاطر والأثار والجدول الزمني والتكاليف قبل تنفيذ التغييرات الجوهرية؛ وذلك لضمان توافق القرارات مع السياسات الداخلية والضوابط المالية.

تتابع إدارة مخاطر الائتمان والسوق هذه التطورات عن كثب، وتعد دراسات متخصصة لتقييم أثرها على محفظة البنك. ومن خلال إعداد التقارير التنظيمية المؤتمتة، وإجراء تقييمات مخاطر شاملة، وتحسين إدارة الحوادث، يتمكن البنك الأردني الكويتي من التعامل مع التحديات بكفاءة، وحماية نزاهة عملياته التشغيلية، وتضمن هذه التدابير قدرة البنك على التكيف والاستجابة الفعالة لتطورات السوق المتغيرة.

تحتفظ الشركة المتحدة للاستثمارات المالية بخطة استمرارية أعمال قوية مدعومة بأطر تشغيلية واضحة، تشمل إجراءات العمل الداخلية، وسياسة الائتمان، وإجراءات عمل مجلس الإدارة، وميثاق التدقيق الداخلي. وتخضع هذه الأطر للمراجعة المنتظمة؛ لتعزيز المرونة، ومواجهة المخاطر الناشئة، وحماية مصالح أصحاب العلاقة خلال فترات الاضطراب أو التقلبات. وفي سياق تعزيز مستوى الجاهزية والاستعداد، ينظم البنك دورات تدريبية وتوعوية مستمرة حول المخاطر التشغيلية، وإدارة الأزمات، واستمرارية الأعمال، بما يضمن تمكين الموظفين وإعدادهم للاستجابة بفاعلية عند اللزوم.

ولما كانت شركة إجازة للتأجير التمويلي تمتلك خطة شاملة لاستمرارية الأعمال، تهدف إلى الحفاظ على مرونة الأعمال، وضمان استمرارية العمليات في جميع الظروف، فإن هذه الخطة تُحدد الإجراءات والتدابير المطلوبة لضمان استمرارية الوظائف الحيوية خلال حالات الطوارئ أو التعطلات. وكجزء من هذه الخطة، يتم المحافظة على وجود موقع بديل مجهز بالكامل وجاهز للاستخدام الفوري؛ لضمان استمرارية الخدمات دون انقطاع، وتخضع خطة استمرارية الأعمال للمراجعة والاختبار والتحديث بشكل دوري؛ لضمان مواكبة أفضل الممارسات القطاعية والمتطلبات التنظيمية، وذلك لحماية استمرارية الدعم المقدم للعملاء وأصحاب العلاقة دون انقطاع.

يعزز مصرف بغداد مرونته التشغيلية من خلال خطة استمرارية الأعمال، وخطة التعافي من الكوارث، وإطار إدارة المخاطر المتكامل، كما يدمج المصرف الاعتبارات المتعلقة بالمناخ وممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ضمن تقييمات مخاطر المؤسسة، بما يعزز الجاهزية للمخاطر الناشئة، ويدعم استمرارية العمليات.

إدارة المخاطر

يعتمد البنك الأردني الكويتي منهجية شاملة لتقييم المخاطر، بهدف تحديد المخاطر المحتملة ونقاط الضعف والتخفيف منها عبر مختلف أنشطة البنك، وتشمل هذه المنهجية إعداد تقارير رقابية آلية، ومتابعة التطورات السياسية والاقتصادية العالمية، وأطر تقييم مخاطر الموردين، واعتماد منهجيات قائمة على المخاطر للعملاء ذوي المخاطر العالية، بالإضافة إلى استراتيجية متينة لإدارة المخاطر التشغيلية تدعم بيئة عمل مرنة.

وقد قام البنك بتطبيق استراتيجية للتعامل مع التعرضات الائتمانية المُحتمل تصنيفها، أو التي صُنِّفت ضمن فئة غير العاملة، التي اعتمدها مجلس الإدارة بهدف تحديد هذه التعرضات ومعالجتها في مرحلة مبكرة، بالتنسيق مع إدارات الأعمال المصرفية وإدارة الائتمان.

في عام 2025، شهد البنك الأردني الكويتي تقدماً ملحوظاً في إدارة المخاطر، شمل ما يأتي:

إدارة المخاطر التشغيلية

• إطلاق برامج تدريبية لتعزيز ثقافة المخاطر، وتقوية أطر المخاطر والرقابة، وتعزيز الإشراف على العمليات الحيوية والاعتماديات على الأطراف الثالثة.

• إدماج الدروس المستفادة من الحوادث التشغيلية ضمن تحسينات الضوابط وتطوير العمليات.

دمج مخاطر الاستدامة والبيئة والمجتمع والحوكمة

• استكمال إعداد ملف مخاطر إدارة الاستدامة، وتطوير نظام الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMS) وإطار التمويل الأخضر، وإدماج مبادئ المخاطر البيئية والاجتماعية ضمن سياسة إدارة مخاطر الائتمان.

إدارة مخاطر الائتمان والسوق

• تعزيز الأتمتة من خلال تحقيق زيادة بنسبة 20% في تقارير الرقابة الآلية، وتطوير لوحة تحكم تفاعلية تُمكن الموظفين من تحليل سلوك محفظة الائتمان ودعم إدارة التعرضات المتعثرة.

• إجراء تقييمات شاملة للمخاطر لعشرة منتجات قروض مقترحة، واستكمال سبع دراسات متخصصة لتقييم التأثيرات الاقتصادية الكلية على محفظة الائتمان.

• إحراز تقدم مهم في عملية ائتمنة (كفاية رأس المال وعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP، واختبارات الاوضاع الضاغطة Stress Testing) ضمن نظام إدارة الأصول والخصوم ALM، كما تم استكمال التحقق المستقل من نموذج IFRS 9.

• تنفيذ برامج لبناء القدرات لموظفي مخاطر الائتمان في بنك بغداد.

• المساهمة في إعداد موازنة رأس المال من خلال تقييم تأثير المنتجات الجديدة على نسب رأس المال.

دراسة حالة

تعزيز التحديد المبكر لمخاطر الائتمان

وأُسفرت هذه المبادرة عن تطوير لوحات مؤشرات الأداء (KPIs) مؤتمتة بالكامل ومتوافقة مع الاستراتيجية المعتمدة من مجلس الإدارة، مما ساهم في تقليل زمن المعالجة، وتحسين دقة البيانات واتساقها. والأهم من ذلك، عززت هذه المبادرة الحوكمة ومكنت من إدارة استباقية للتعرضات الائتمانية المُحتمل تصنيفها أو التي صُنِّفت ضمن فئة غير العاملة.

أصبح تعزيز الإشراف على التعرضات الائتمانية مرتفعة المخاطر أولوية رئيسية للبنك مدفوعاً بتطور المتطلبات التنظيمية ومواءمتها بما يتماشى مع شهية المخاطر المعتمدة من مجلس الإدارة. وقد استلزم ذلك تعزيز التنسيق بين إدارات الأعمال المصرفية، وإدارة الائتمان، وإدارة المخاطر، إلى جانب إدخال مؤشرات أداء كمية (KPIs) تدعم الاكتشاف المبكر للمخاطر الناشئة.

وقد واجه استحداث هذه المؤشرات عدداً من التحديات، من أبرزها تعقيد منهجيات إعادة التصنيف، وتجزؤ البيانات عبر أنظمة متعددة، وضيق الأطر الزمنية للتنفيذ. ولمعالجة هذه التحديات، قام البنك بالتعاون مع مزود خارجي لأتمتة تطوير مؤشرات الأداء (KPIs) وإعداد تقاريرها. ومن خلال عقد ورش عمل منظمة وتكامل البيانات المعتمد على الأنظمة، تم إنشاء إطار عمل متسق يحوّل التوجهات الاستراتيجية إلى إشراف فعّال قائم على البيانات.



دراسة حالة

دمج المرونة التشغيلية في تقييم المخاطر

عزز البنك نهجه تجاه المرونة التشغيلية، من خلال دمج اعتبارات المرونة دمجا مباشرا في تقييم المخاطر الخاصة بالخدمات والمنتجات الحالية والجديدة. واشتمل هذا النهج المتكامل على تحديد الخدمات الحرجة، وتقييم سيناريوهات التعطل المحتملة، ومراجعة الاعتماد على الأطراف الثالثة، وضمان التوافق مع قدرات استمرارية الأعمال بالتعافي.

ونتيجة لذلك، عزز البنك قدرته على الاستشراف الاستباقي للتحديات ومواطن الضعف، وتعزيز الضوابط الرقابية، والحد من التعطل التشغيلي، مع تحسين التنسيق عبر وظائف الأعمال وإدارة المخاطر والامتثال.

وفي المستقبل، سيواصل البنك تطوير مقاييس المرونة التشغيلية، وتعزيز قدرات المراقبة والرصد، بالإضافة إلى دمج الدروس المستفادة في تصميم الخدمات المستقبلية.

مكافحة التضييل الأخضر

يلتزم البنك الأردني الكويتي بضمان أن تكون جميع الإفصاحات، والاتصالات، والمبادرات المتعلقة بالاستدامة دقيقة وشفافة ومدعومة بمعلومات قابلة للتحقق.

ويتبنى البنك نهجاً مسؤولاً في التواصل المرتبط بالاستدامة؛ لضمان توافق الادعاءات البيئية والاجتماعية مع الممارسات الفعلية، والأطر المعتمدة، والنتائج القابلة للقياس. كما يحافظ البنك على ضوابط داخلية وآليات مراجعة مناسبة؛ لدعم دقة المعلومات المتعلقة بالاستدامة وموثوقيتها وأتساقها ضمن تقاريره واتصالاته الخارجية.

تنمية رأس المال البشري

يُدرّك البنك أن توفير بيئة عمل آمنة وشاملة وبيئة عمل داعمة، يُمكن الموظفين من تقديم أفضل أداء لديهم والإسهام بشكل مؤثر في تحقيق النجاح على المدى الطويل. ومن خلال تقدير نقاط القوة الفردية وتعزيز بيئة عمل متنوعة، يهيئ البنك الظروف المثلى لنمو الموظفين ومشاركتهم الفاعلة وازدهارهم المهني.

تضع شركة إجارة للتأجير التمويلي تنمية رأس المال البشري الاستراتيجي في مقدمة أولوياتها، إدراكاً منها بأنه محرك رئيس للنجاح والاستدامة على المدى الطويل. ومنذ تأسيس شركة إجارة للتأجير التمويلي، تم الاستعانة بشركة استشارية متخصصة في الموارد البشرية لتصميم وتطبيق سياسات شاملة تغطي الاستقطاب والتوظيف، وعمليات التأهيل والإعداد الوظيفي للموظفين الجدد، وإدارة الأداء، والتدريب والتطوير، والتعويضات، وعلاقات الموظفين. وقد أسهم هذا النهج المنهجي المنظم في تعزيز بيئة عمل مهنية ممتثلة للقوانين وموجهة نحو الأداء، تتماشى مع أفضل الممارسات والمعايير التنظيمية.

ويعدّ رأس المال البشري أحد الأصول الاستراتيجية والمحرك الرئيس لخلق قيمة مستدامة. ومن هذا المنطلق، يركز البنك على استقطاب الكفاءات المتنوعة وتطويرها وتعزيز مشاركتها والاحتفاظ بها، بما يضمن بناء قوى عاملة مؤهلة وقادرة على تحقيق طموحاته في مجالات الأعمال والتحول الرقمي والاستدامة.

يُجسّد التزام البنك بحقوق الإنسان جزءاً أصيلاً من إطار الحوكمة المؤسسية لديه، إذ تنعكس مبادئ حقوق الإنسان في مدونة قواعد السلوك، وسياسات الموارد البشرية، والسياسات المعنية بالتنوع والشمول، ومكافحة العنف في مكان العمل، ومكافحة التحرش الجنسي. وتسهم هذه المنظومة المتكاملة من السياسات في ترسيخ مبادئ عدم التمييز وتكافؤ الفرص وصون الكرامة في العمل، إلى جانب توفير بيئة عمل آمنة وشاملة تقوم على الاحترام المتبادل. كما تمتد أحكام هذه السياسات لتشمل المؤرّدين والأطراف الثالثة، وتُدمج ضمن متطلبات البنك والتزاماته المتعلقة بحقوق الإنسان.

ويأتي هذا الالتزام مدعوماً بإطار شامل لسياسات الموارد البشرية، الذي تعتمده الإدارة ومجلس الإدارة، ويُنظّم دورة حياة التوظيف بالكامل، ويضمن تحقيق الموازنة مع المتطلبات التنظيمية والأخلاقية ومعايير الاستدامة.

ويطبّق التزام البنك بحقوق الإنسان في جميع عملياته التشغيلية، مع التركيز بصفة خاصة على حماية الموظفين على المستويات الوظيفية كافة، ويتم تعميم هذه الالتزامات وإبلاغها، من خلال السياسات الداخلية التي تشمل مدونة قواعد السلوك، وعمليات التأهيل والإعداد الوظيفي للموظفين الجدد، ومبادرات التوعية المستمرة.

فريق الحزن
True Influencer

الممارسات الاجتماعية

الموضوعات الجوهرية المطروحة

◆ تنمية رأس المال البشري

◆ رفاه الموظفين

◆ تعزيز تنمية المجتمع و تحقيق الشمولية

بصفته مؤسسة مسؤولة، يُدرّك البنك الدور الذي يؤديه في دعم ازدهار المجتمع الأردني ورفاهه على المدى الطويل. فعلى الصعيد الداخلي، ينعكس هذا الالتزام في بناء بيئة عمل تقدّر الموظفين، وتدعمهم، وتمكّنهم من النمو والتطور. وأما خارج نطاق عملياته، فيعمل البنك على نشر الوعي المالي، وتعزيز الشمول المالي مع السعي الدؤوب لإحداث أثر إيجابي ومستدام عبر جميع المجتمعات التي يخدمها.



يتضمن إطار سياسات الموارد البشرية، من بين أمور أخرى، ما يأتي:

- التعلم والتطوير.
- علاقات الموظفين.
- إجراءات معالجة التظلمات والإجراءات التأديبية.
- الصحة.
- مدونة قواعد السلوك وأخلاقيات الأعمال.
- الاستقطاب والاختيار.
- تكافؤ الفرص.
- التنوع وعدم التمييز.
- التعويضات والمكافآت.
- إدارة الأداء.

التنوع والإنصاف والشمول

دعمًا لتحقيق التنوع والإنصاف والشمول، يتبنى البنك سياسة مخصصة للتنوع والإنصاف والشمول، مدعومة ببرامج تدريبية سنوية للموظفين، وممارسات شاملة للاستقطاب والتطوير المهني. وتسهم التحديثات والتحسينات الأخيرة التي أدخلت على سياسات الموارد البشرية، بما في ذلك التحديثات المتوائمة مع قوانين العمل المعدلة والسياسات المتعلقة بمكافحة التحرش والعنف ومعالجة التظلمات، في تعزيز الامتثال بالمطلوبات التنظيمية وتخفيف المخاطر، إضافة إلى تأكيد التزام البنك بالمعاملة العادلة والمنصفة لجميع الموظفين.

آلية التظلم

يحافظ البنك على آليات رسمية وسريّة ومتاحة لتقديم التظلمات، بهدف تحديد مخاوف الموظفين ومعالجتها بطريقة عادلة وفي الوقت المناسب. ويمكن للموظفين تقديم التظلمات إما لإدارة الموظف أو الموارد البشرية فقط، مع وجود ضمانات لكفالة السرية والحماية من أي إجراءات انتقامية. ويتم التعامل مع جميع الحالات وفقًا للسياسات والإجراءات المعمّدة، مدعومة بإشراف إدارة الموارد البشرية ومساءلة الإدارة لضمان الوصول إلى حلول متسقة ومناسبة.

يتم تقييم فاعليّة هذه الآليات بشكل مستمر، من خلال الموارد البشرية، إذ يتتبع البنك عدد الشكاوى وموضوعاتها، والأطر الزمنية لحلها، ومعدلات تكرار المشكلات، ومدى الامتثال للإجراءات المعمّدة، مدعومًا بالرؤى النوعية المستمدة من قنوات تلقي آراء الموظفين وتعليقاتهم، واستطلاعات مشاركة الموظفين، ونتائج الحالات المختلفة، ويستفاد من الدروس المستخلصة لتعزيز آليات معالجة التظلمات، وزيادة مستويات الوعي بها وإمكانية الوصول إليها، بالإضافة إلى تعزيز ثقة الموظفين في هذه العملية، بما يدعم توفير بيئة عمل تتسم بالشفافية والموثوقية.

لمحة عامة عن القوى العاملة

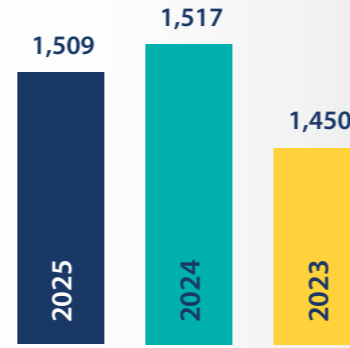
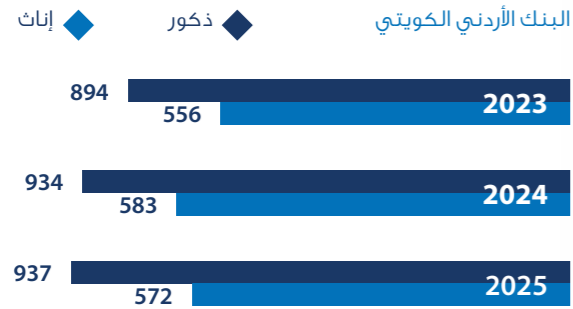
في عام 2025، بلغ عدد الموظفين الذين يعملون بدوام كامل في البنك 1,509 موظفين، منهم 94% (1,417 موظفًا دائمًا) يعملون بصفة دائمة. بالإضافة إلى تعاقد البنك مع 289 عاملاً من غير الموظفين.

وخلال العام، واصل البنك تعزيز تنوع القوى العاملة، مع التركيز بشكل خاص على استقطاب المواهب الشابة وزيادة تمثيل المرأة. إذ شكّل الموظفون دون سن الثلاثين نسبة 61% من إجمالي التعيينات الجديدة، فيما بلغت نسبة النساء 33% من إجمالي التعيينات الجديدة، مما ساهم في وصول نسبة تمثيل المرأة في إجمالي القوى العاملة إلى 38%. ويمكن الحصول على المزيد من التفاصيل حول اتجاهات التوظيف في قسم تنمية الكفاءات، والاحتفاظ بها من هذا التقرير.

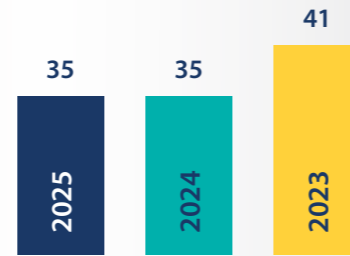
حصل البنك الأردني الكويتي على جائزة مؤسسة التمويل الدولية للتنوع تقديرًا لتمييزه في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.



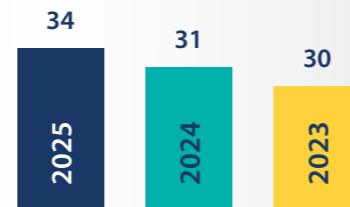
الموظفون بدوام كامل (حسب الجنس)



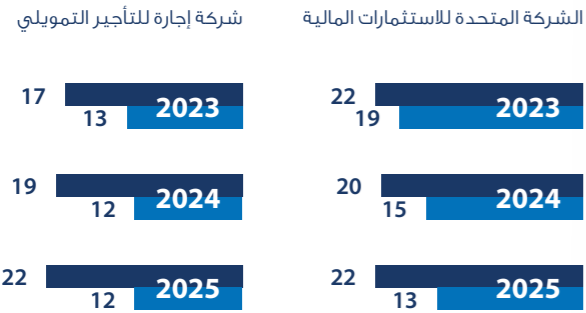
الموظفون بدوام كامل (البنك الأردني الكويتي)



الموظفون بدوام كامل (الشركة المتحدة للاستثمارات المالية)



الموظفون بدوام كامل (شركة إجارة للتأجير التمويلي)



التمكين الوطني

يلتزم البنك بدعم التنمية الاقتصادية المحلية والشمول الاجتماعي، من خلال استقطاب المواهب وتطويرها وترقيتها من المجتمعات التي تعمل فيها. ويُعَدّ هذا الالتزام عنصرًا أساسيًا من سياسات الموارد البشرية في البنك، وممارسات تخطيط القوى العاملة، وإطار تطوير القيادات.

يتم الإعلان عن الوظائف داخليًا على مستوى سوق العمل المحلي، بما يضمن الوصول العادل إلى فرص التوظيف. وبالتوازي مع ذلك، يحرص البنك على إقامة شراكات فعّالة مع الجامعات والمؤسسات التعليمية المحلية لاستقطاب المواهب الشابة وتطويرها، من خلال برامج التدريب العملي وبرامج تدريب الخريجين، والمنح الدراسية والتعليم المدعوم، بالإضافة إلى مبادرات التدريب المنظم في أثناء العمل، ومبادرات التوجيه في بيئة العمل.

في عام 2025، بلغ عدد الموظفين الأردنيين في القوى العاملة للبنك الأردني الكويتي 1,506 موظفين، ما يشكل نسبة 99.8% من إجمالي القوى العاملة.



المساواة بين الجنسين

يلتزم البنك الأردني الكويتي بتعزيز المساواة بين الجنسين، وتهيئة بيئة عمل شاملة تدعم المرأة وتوفر لها أجورًا عادلة تمكنها من التقدم والنمو المهني. وبصفته أول بنك في الأردن ينضم إلى مبادرة "المضي قدمًا بشكل أسرع"، التابعة للميثاق العالمي للأمم المتحدة، التزم البنك الأردني الكويتي بتحقيق المساواة في الأجور عن العمل المتساوي القيمة بحلول عام 2030، ويتم تعزيز هذا الالتزام بالمواءمة المستمرة مع مبادئ تمكين المرأة. إذ حافظ البنك على حصوله على تصنيف مرتبة "المُنجز" (Achiever) في تطبيق مبادئ تمكين المرأة المعتمد من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وحصل على تقدير من الهيئة المذكورة ومؤسسة التمويل الدولية؛ لجهوده المتميزة في تعزيز المساواة في مكان العمل.

ولذلك، يظل دعم التطوير المهني للمرأة أولوية استراتيجية لدى البنك، الذي يوفر برامج الإرشاد والتوجيه المهني، وفرص التطوير المهني، والبرامج التدريبية المصممة خصيصًا للنساء، إلى جانب تدابير عملية تشمل منح بدل رعاية الأطفال للموظفات اللواتي لديهن أطفال دون سن الخامسة. وتساهم هذه المبادرات في دعم الاحتفاظ بالكفاءات النسائية، وتمكين المرأة من تحقيق مشاركة أكبر في المناصب الإدارية والقيادية.

يحرص البنك على رصد المساواة في الأجور بين الجنسين ومراقبتها؛ لضمان تحقيق العدالة والشفافية في ممارسات التعويضات. وفي عام 2025، ارتفعت نسبة أجور المستوى الوظيفي للمبتدئين إلى الحد الأدنى للأجور لتصل إلى 1.93:1 للرجال و1.98:1 للنساء، مما يُظهر التقدم المستمر في الحفاظ على ممارسات تعويضية تنافسية وعادلة.

يعزز مصرف بغداد بيئة عمل متنوعة وشاملة وداعمة، وذلك بممارسات توظيف عادلة ومراجعات دورية لهياكل الأجور، بما يدعم تحقيق العدالة والإنصاف على مستوى المؤسسة. وخلال العام، شكّلت النساء 47% من المناصب القيادية العليا.

38%

من الموظفين بدوام كامل من النساء.



عدم التمييز

يطبق البنك إطار عمل مُعتمدًا ودائمًا لمنع التمييز ومكافحة التحرش والسلوك غير اللائق في مكان العمل. ويحدد هذا الإطار، المستند إلى ميثاق الأخلاقيات والسلوك المهني وسياسات الموارد البشرية بوضوح السلوكيات المقبولة، وحقوق الموظفين ومسؤولياتهم، والعواقب المترتبة على المخالفات، بما يتوافق مع قوانين العمل الأردنية والتوقعات التنظيمية. كما يحتفظ البنك أيضًا بسياسات واضحة وشاملة تعزز التزامه بمبدأ عدم التمييز، بما في ذلك سياسة النوع والإنصاف والشمول، وسياسة منع التحرش ومكافحة العنف في مكان العمل، وميثاق الأخلاقيات والسلوك المهني. وتعمل هذه السياسات مجتمعة على تعزيز العدالة والاحترام وتكافؤ الفرص لجميع الموظفين.

ويشار إلى أن البنك يوفر آليات سرية لتقديم التظلمات والإبلاغ لجميع الموظفين، وتكون هذه الآليات مدعومة بضمانات مؤكدة لمنع الانتقام، والتأكد من إجراء عمليات تحقيق عادلة، واتخاذ الإجراءات التأديبية المناسبة. كما يمكن تقديم الشكاوى من خلال إدارة الموارد البشرية، أو الإدارة المباشرة، أو قنوات تقديم التظلمات الرسمية، ويتعامل مع هذه التظلمات قسم علاقات الموظفين من إدارة الموارد البشرية المؤهلين للتعامل مع هذه التظلمات.

وتساهم البرامج التوعوية والتدريبية الإلزامية في ترسيخ السلوك المهني القائم على الاحترام في بيئة عمل يسودها الاحترام، وتزويد الموظفين والإدارة بالمهارات اللازمة لتحديد السلوكيات غير المناسبة ومنعها ومعالجتها. وفي الوقت ذاته، يضمن الإشراف المستمر من الإدارة وإدارة الموارد البشرية، إلى جانب المراجعات الدورية للسياسات وآليات تلقي آراء الموظفين، توفير بيئة عمل آمنة وشاملة يشعر بها جميع الموظفين بالتقدير والاحترام.

عدم تسجيل

حوادث أو شكاوى تتعلق بالتمييز أو المضايقات أو التحرش في عام 2025



تنمية الكفاءات والاحتفاظ بها

يلتزم البنك الأردني الكويتي بتهيئة الظروف الملائمة لتحقيق النمو المهني للموظفين، من خلال توفير مجموعة شاملة من فرص التعلم القائمة على المهارات والتطوير القيادي والتعلم الرقمي عبر منصة التعلم الإلكتروني الداخلية للبنك.

تُولي الشركات التابعة للبنك الأردني الكويتي أولوية كبرى لبناء قوى عاملة مؤهلة وجاهزة للمستقبل، وذلك بتوفير برامج التعلم والتطوير المُمنهجة. وتحرص الشركة المتحدة للاستثمارات المالية على تعزيز التعلم المستمر والتميز في الأداء، من خلال تبني سياسات مخصصة، وتوفير برامج تدريبية موجهة، وتطوير القدرات القيادية، وتقدير مساهمات الموظفين عبر نظم المكافآت والتقدير القائمة على الأداء؛ لدعم النمو والاحتفاظ بالكفاءات على المدى الطويل.

واصل البنك استقطاب المواهب والاحتفاظ بها، بتهيئة بيئة عمل شاملة ومحفزة تركز على تكافؤ الفرص والتمكين المهني. كما حرص البنك على دعم المسارات المهنية بفاعلية من خلال التنقل الداخلي، إذ شهد هذا العام إجراء 76 عملية نقل وتدوير وظيفي داخلي، مما ساهم في تعزيز الخبرات، ونقل المعرفة، والاستفادة المثلى من المواهب. بالإضافة إلى ذلك، تمت مراجعة الأوصاف الوظيفية وتحديثها؛ لضمان مواءمتها مع متطلبات الأعمال المتطورة، وتوضيح الأدوار والمسؤوليات، وتحديد الكفاءات والمهارات المطلوبة.

يخصص البنك ميزانية سنوية لدعم مراجعة الرواتب، وتطوير الموظفين ذوي الأداء المتميز، وكذلك يُطبق البنك برنامج مكافآت فورية مُنظمة؛ بهدف تقدير المساهمات والجهود الفردية للموظفين وأدائهم المتميز، بما يُعزز مشاركة الموظفين وتحفيزهم على العمل والإنتاج. ويتكون البرنامج من ثلاث فئات، هي: مكافآت الكفاءة، ومكافآت الإبداع، ومكافآت التميز، بما يوفر تقديرًا فوريًا للإنجازات النوعية في جميع أنحاء المؤسسة.

ومن خلال عملية إدارة الأداء المنهجية المعتمدة لدى البنك، يخضع الموظفون لنظام تقييم الأداء السنوي، ويتم إدراجهم عند الحاجة في برامج تحسين الأداء، التي تهدف إلى تعزيز الأداء والنمو المهني، ويتم دعمهم عند الحاجة بخطط تطوير موجهة تهدف إلى تعزيز الأداء والنمو المهني.

جميع الموظفين

خضعوا لمراجعة معايير الأداء وتطوير المسار الوظيفي



خصّص البنك الأردني الكويتي

مبلغ 9,322 دينارًا أردنيًا

للبرامج التدريبية المتعلقة بالبيئة والاستدامة



بالشراكة مع مؤسسة التمويل الدولية، نظم فريق عمل الاستدامة في البنك برامج تدريبية متخصصة حول الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة وممارسات الأعمال المسؤولة.



في عام 2025، شهدت الفرص التدريبية نموًا ملحوظًا بنسبة 90% مقارنة بالعام السابق، إذ شملت مجالات الأعمال المصرفية والتمويل، وإدارة المخاطر والامتثال، والتقنيات الرقمية، والقيادة، وخدمة العملاء، والمهارات السلوكية. كما تلقى جميع الموظفين في الفروع تدريبًا متخصصًا؛ لتطوير إمكانية الوصول، وتحسين الخدمات المقدمة للعملاء من ذوي الإعاقة، بما يعزز التزام البنك بالشمول المالي.

ومن خلال توفير برنامج تدريبي شامل على مستوى البنك، تم ترسيخ مبادئ ممارسات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة بشكل أعمق، إذ تم تنفيذ 1,263 جلسة تدريبية شملت برامج توعوية لجميع الموظفين، إلى جانب دورات تدريبية متخصصة في التمويل الأخضر، ومعايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة، والذكاء الاصطناعي في التنمية المستدامة، وممارسات المباني الخضراء. وساهمت هذه المبادرات في تعزيز القدرات المؤسسية للبنك، ودفعت عجلة تحوُّله نحو تبني نموذج أعمال أكثر استدامة ومسؤولية.

على الصعيد الإجمالي، رفع البنك إجمالي ساعات التدريب بنسبة 34%، لتصبح 60,678 ساعة في عام 2025؛ إذ بلغت ساعات التدريب المقدمة للموظفات 24,514 ساعة تدريبية، بينما بلغت ساعات التدريب المقدمة للموظفين الذكور 36,164 ساعة تدريبية، مما رفع متوسط ساعات التدريب للموظف الواحد من 31 ساعة إلى 42 ساعة، وهو ما يعكس التزام البنك الراسخ بالتعلم المستمر والتطوير المهني لجميع الموظفين.

تواصل الشركة المتحدة للاستثمارات المالية تعزيز تطوير الموظفين، إذ بلغ إجمالي ساعات التدريب 697 ساعة في عام 2025، بارتفاع قدره 18% مقارنةً بعام 2024، وبتزايد تقارب أربعة أضعاف مقارنةً بعام 2023 (176 ساعة).

وعلى صعيد شركة إجارة للتأجير التمويلي، فقد شهد عدد ساعات التدريب المُقدمة للموظفين نموًا ملحوظًا من 48 ساعة في العام الماضي إلى 68 ساعة هذا العام.

يعزز مصرف بغداد رأس المال البشري من خلال برامج تدريبية في مجالات القيادة والمهارات الفنية والامتثال. وخلال عام 2025، قدم المصرف 3,786 ساعة تدريبية عبر 159 برنامجًا تدريبيًا، بمتوسط 1.28 ساعة تدريبية لكل موظف بدوام كامل، بما يدعم تطوير الموظفين، وتعزيز الكفاءة التشغيلية.

بلغ إجمالي ساعات التدريب

المقدمة للموظفين 60,678

ساعة بزيادة قدرها 34% مقارنةً بعام 2024



رفاه الموظفين

مزايا الموظفين

استقطاب المواهب والاحتفاظ بها.

يلتزم البنك بمتطلبات قانون العمل المعمول بها فيما يتعلق بالتقاعد، ويوفر مكافآت نهاية الخدمة وفقاً لذلك، ويواصل الموظفون الذين أكملوا عشر سنوات خدمة على الأقل الاستفادة من أسعار الفائدة التفضيلية على القروض السكنية بعد التقاعد، وفي حالات استثنائية، قد يتم منح مكافآت نهاية خدمة إضافية تستمرّ تغطية التأمين الصحي للمتقاعدين وعائلاتهم، وذلك وفقاً لمعايير محددة وموافقات خاصة.

تدعم الشركات التابعة للبنك الأردني الكويتي رفاه الموظفين، من خلال مجموعة شاملة من المبادرات التي تهدف إلى تعزيز بيئة عمل صحية ومحفزة وتعاونية، وتضع الشركة المتحدة للاستثمارات المالية رفاه الموظفين في صميم نهجها الاستثمارية الأعمال، إذ توفر تغطية شاملة للتأمين الصحي، وحوافز قائمة على الأداء، وفرصاً للتطوير المهني، وتأتي هذه الجهود مدعومة بتقييمات أداء سنوية شفافة، إلى جانب مبادرات بناء فرق العمل، وتعزيز الرفاهية المؤسسية، مثل: الأنشطة الرياضية، وفعاليات التوعية، والمشاركات الاجتماعية التي تشجع على إيجاد بيئة عمل شاملة ومتفاعلة.

تُدرك شركة إجارة للتأجير التمويلي أن رفاه الموظفين ركنية أساسية لبناء قوى عاملة منتجة وملتزمة، وتركز على إيجاد بيئة عمل داعمة تعزز الرفاهية البدنية والنفسية والعاطفية، وتُساهم المبادرات المستمرة، بما في ذلك الفعاليات الدورية للموظفين، والرحلات، وأنشطة بناء فرق العمل، في تعزيز التوازن بين الحياة المهنية والشخصية، وتقوية العلاقات، ورفع الروح المعنوية العامة.

يعمل مصرف بغداد على تعزيز رفاه الموظفين من خلال ترسيخ ممارسات التوظيف العادل، ومراجعة هياكل التعويضات بانتظام، وتشجيع التوازن الصحي بين الحياة المهنية والشخصية عبر تبني سياسات تهدف إلى خلق بيئة عمل داعمة.

يُدرك البنك الأردني الكويتي أن موظفيه هم أئمن أصوله، ويلتزم بحماية صحتهم الجسدية والنفسية.

ولدعم تحقيق التوازن بين الحياة المهنية والشخصية، وضمان رفاه الموظفين وعافيتهم على المدى الطويل، يقدم البنك مجموعة شاملة من المزايا تتضمن:

التوازن بين الحياة المهنية والشخصية وضمن الرفاه والعافية: وذلك بتوفير ترتيبات عمل مرنة ومبادرات توعية صحية وخيارات متنوعة للإجازات المدفوعة.

الصحة والأمن المالي: يوفّر البنك للموظف/الموظفة وأفراد أسرته تأميناً صحياً، إضافة إلى تأمين على الحياة، وتأمين مجاني ضد مرض السرطان، وكذلك مستحقات نهاية الخدمة، وأسعار فوائد تفضيلية على المزايا الائتمانية للموظفين.

التقدير والتطوير: من خلال منح مكافآت سنوية قائمة على الأداء، وتوفير فرص التعلم والحصول على الشهادات المهنية، وبرامج المنح الدراسية للموظفين وأبنائهم.

الدعم الأسري ودعم الأمومة والأبوة: يحرص البنك على دعم التوازن بين الحياة العملية والأسرية، وذلك بمنح استراحة الموظفين من ساعة الاستراحة للحامل، وساعة الأمومة للمرضع، كما يتيح ساعات عمل مرنة وإجازات الأمومة والأبوة، بما يتوافق مع قانون العمل الأردني.

وتعمل مشاركة الموظفين على توجيه مبادرات العافية وصياغتها في مكان العمل؛ إذ تم الاستفادة من نتائج استبانة العافية على مستوى البنك في تصميم برنامج رفاه والعافية للموظفين لعام 2025، الذي يهدف إلى تعزيز أنماط حياة أكثر صحة، وتحسين مستويات المشاركة والإنتاجية، ودعم الرعاية الوقائية، بالإضافة إلى تعزيز قدرة البنك على

دراسة حالة

الوعي بالصحة البدنية والتثقيف المالي

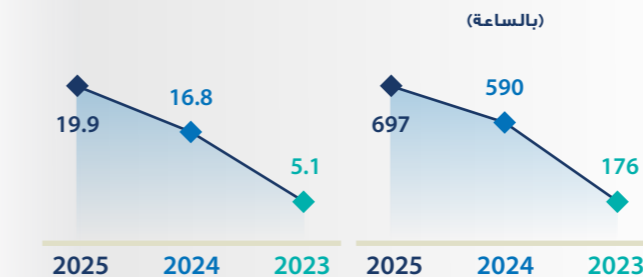


في إطار التزام البنك بتعزيز بيئة العمل، أطلق البنك برنامجاً شاملاً لرفاه وعافية الموظفين يغطي الجوانب البدنية والنفسية والمالية والعاطفية، إذ صُمم بناءً على الاحتياجات الفعلية للموظفين؛ لضمان تحقيق أثر ملموس ومستدام. ركزت مبادرات البرنامج على الصحة النفسية والبدنية والمالية، فقد قدمت الدعم النفسي وبرامج إدارة الضغوط، إلى جانب مبادرات الصحة البدنية الوقائية وبرامج التوعية المالية وإدارة الإنفاق.

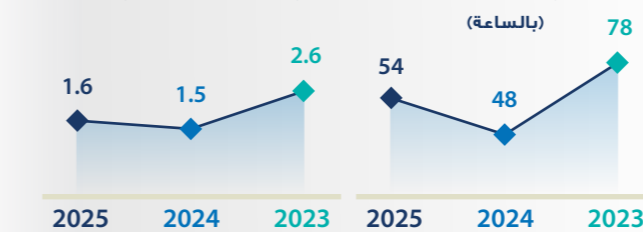
كما أظهرت نتائج استطلاعات بيئة العمل ومشاركة الموظفين تحقيق مؤشر بيئة العمل المؤسسية نسبة 77%، ما يعكس فاعلية البرامج والجهود المستمرة التي يبذلها البنك في بناء بيئة عمل داعمة ومحفزة ومؤهلة لمواكبة المستقبل، وتعزيز انتماء الموظفين ورفاههم الشامل.

التدريب والتطوير – البنك الأردني الكويتي	2025	2024	2023
إجمالي ساعات التدريب المقدمة للموظفات (بالساعة)	24,514	18,052	17,254
إجمالي ساعات التدريب المقدمة للموظفين الذكور (بالساعة)	36,164	27,134	26,640
إجمالي ساعات التدريب المقدمة للقوى العاملة بأكملها (بالساعة)	60,678	45,185	43,894
متوسط ساعات التدريب السنوية المقدمة للإدارة العليا (بالساعة/لكل موظف)	42	20	34
متوسط ساعات التدريب السنوية المقدمة للإدارة الوسطى (بالساعة/لكل موظف)	36	26	28
متوسط ساعات التدريب السنوية المقدمة للموظفين (بالساعة/لكل موظف)	25	31	31

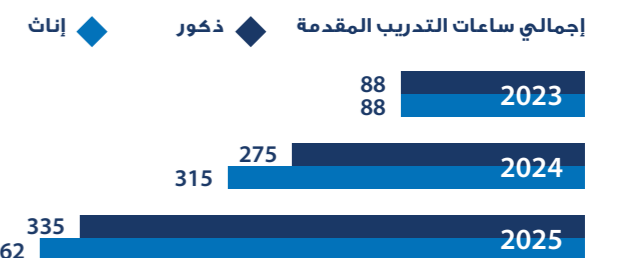
إجمالي ساعات التدريب المقدمة للقوى العاملة بأكملها (بالساعة)



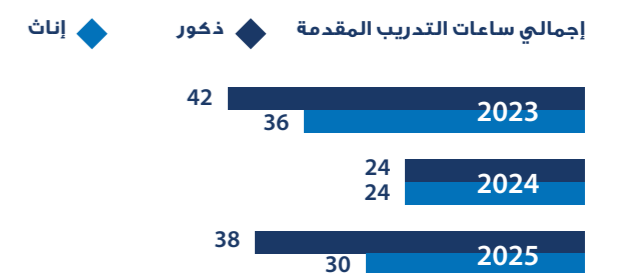
متوسط ساعات التدريب السنوية المقدمة لكل موظف (بالساعة/لكل موظف)



التدريب والتطوير – الشركة المتحدة للاستثمارات المالية



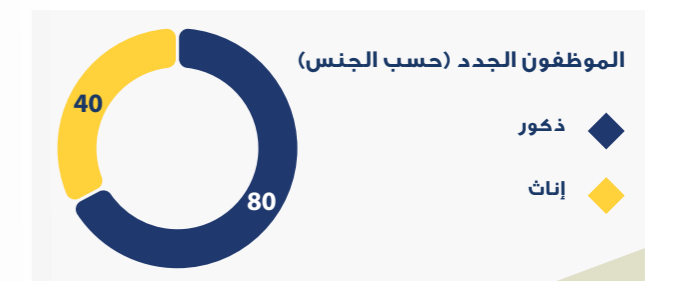
التدريب والتطوير – شركة إجارة للتأجير التمويلي



الموظفون الجدد ومعدل ترك الموظفين للعمل

يواصل البنك الاستفادة من أدوات الموارد البشرية الرقمية؛ لتعزيز عمليات استقطاب المواهب والتوظيف عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وعمليات التأهيل والإعداد الوظيفي. وفي عام 2025، نجح البنك في توظيف 120 موظفًا مؤهلاً ذوي خبرة يعكسون قيمه وثقافته المؤسسية، وشكّلت النساء 33% من الموظفين الجدد، فيما بلغت نسبة الموظفين دون سن الثلاثين 61%. وقد ركزت جهود التوظيف على الخبرات المتخصصة لدعم استراتيجية نمو البنك، فيما حافظت حركة التنقل الداخلي على قوتها، إذ شغل الموظفون المؤهلون الحاليون 36% من الشواغر الوظيفية.

في عام 2025، بلغ معدل ترك الموظفين للعمل في البنك 8.42%، إذ غادر المؤسسة 127 موظفًا لأسباب متنوعة، ويُنسب المخطط الآتي توزيع معدل ترك الموظفين للعمل حسب الفئة:



الصحة والسلامة المهنية

نظرًا لحصول البنك على شهادة الأيزو (ISO 45001)، يتبنى البنك سياسة شاملة للصحة والسلامة المهنية تتماشى مع الأنظمة الوطنية ومعايير إدارة المخاطر المعترف بها، وتتولى لجنة الصحة والسلامة الداخلية مهام الإشراف والرقابة، بدعم من وحدة السلامة والصحة المهنية المتخصصة التابعة للإدارة الهندسية.

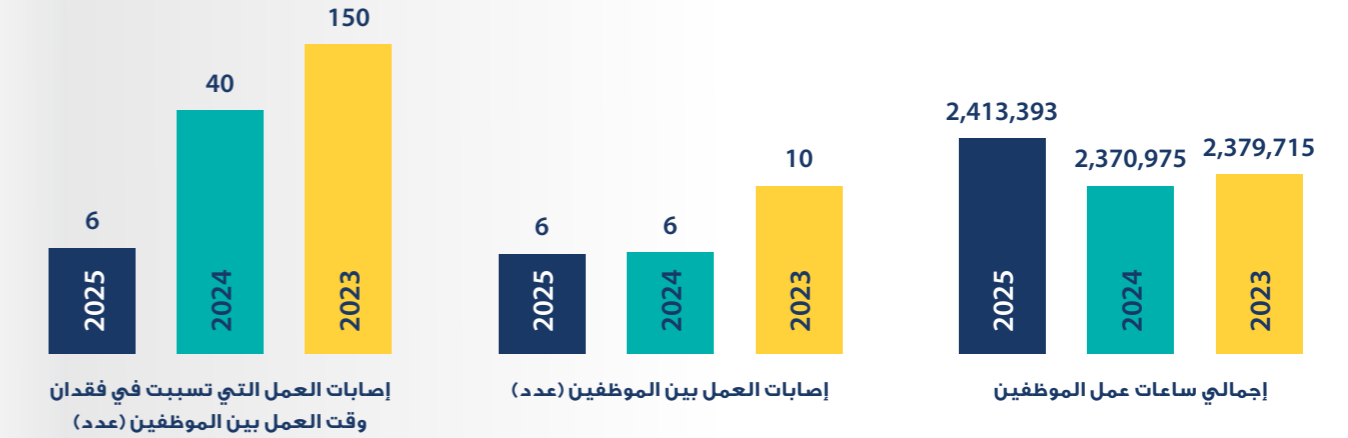
ويتم تحديد المخاطر وتقييمها من خلال عمليات التفتيش الدورية لبيئة العمل، ومراجعة الحوادث والحوادث الوشيكة الوقوع، وآليات تلقي آراء الموظفين وتعليقاتهم، وتقييمات المخاطر المنهجية، وتأتي هذه العمليات مدعومة بمنهجيات محددة لتقييم المخاطر، وتطبيق أنظمة تصاريح العمل للأنشطة الحرجة وغير الاعتيادية، الأمر الذي يضمن تحديد المخاطر المحتملة وتقييمها والسيطرة عليها بطريقة منهجية واستباقية، كما تتوافر صناديق الإسعافات الأولية بسهولة في جميع المرافق؛ لضمان الاستعداد لأي حالة طوارئ طبية.



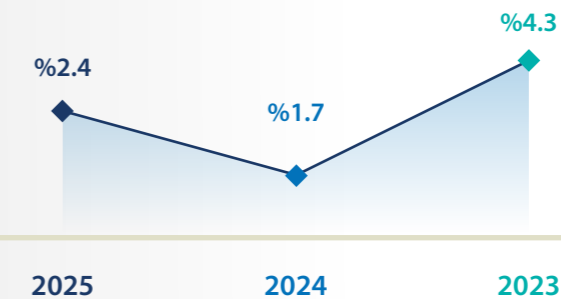
يُشجع البنك الموظفين على الإبلاغ عن المخاطر وظروف العمل غير الآمنة من خلال قنوات سرية ومبشرة، تشمل أدوات الإبلاغ دون الكشف عن الهوية، وصناديق الاقتراحات، والتواصل المباشر مع وحدة الصحة والسلامة المهنية، بما يدعم الإدارة الاستباقية للمخاطر، ويضمن توفير بيئة عمل آمنة للجميع.

تُجرى عمليات التدقيق والتفتيش على مجال الصحة والسلامة المهنية بانتظام؛ لضمان التحسين المستمر. وفي عام 2025، أجرى البنك ثلاث عمليات تدقيق داخلية للصحة والسلامة المهنية، ولم يرصد أي مخالفات جوهريّة.

ويُعد التدريب المستمر الركيزة الأساسية في ثقافة السلامة المؤسسية للبنك، إذ يتلقى الموظفون تدريبًا عامًا في مجال الصحة والسلامة المهنية، إلى جانب البرامج المتخصصة للمشرفين والمسؤولين عن الأدوار الرئيسية، تشمل مكافحة الحرائق، والاستجابة لحالات الطوارئ، وإجراءات الإخلاء، وعمليات الإنقاذ.



نسبة غياب الموظفين (نسبة مئوية)



ملحوظة: يتم احتساب المعدل بناءً على أيام الغياب لأسباب طبية فقط.

إجازة الأمومة والأبوة

يوفر البنك مجموعة من الإجازات التي تهدف إلى دعم عافية الموظفين وحمايتهم من ضغوط العمل، مثل: الإجازات السنوية والمرضية، وإجازات العزاء والحج، وإجازة الزواج (5 أيام)، بالإضافة إلى إجازات الأمومة والأبوة. ووفقًا لسياسة البنك، تحصل الموظفات على إجازة أمومة مدفوعة بالكامل مدة 10 أسابيع، بينما يحصل الموظفون على إجازة أبوة مدفوعة مدة 3 أيام، وذلك التزامًا بقوانين العمل وسياسات البنك الداخلية.

ولمساعدة الموظفين عند عودتهم من هذه الإجازات، يتبع البنك أسلوبًا مرئيًا يشمل تعديل ساعات العمل إذا لزم الأمر، والبقاء على تواصل مع الموظف خلال فترة إجازته، وضمان حصوله على فرص التطوير المهني نفسها، ويعكس هذا النهج حرص البنك على توفير بيئة عمل صديقة للأسرة، تدعم عافية الموظفين، وتزيد من تفاعلهم واستمراريتهم معنا على المدى الطويل.



إجازة الأمومة والأبوة	2025	2024	2023
إجمالي عدد الموظفات اللواتي حصلن على إجازة أمومة (الإناث) (عدد)	27	36	33
إجمالي عدد الموظفين الذين حصلوا على إجازة أبوة (الذكور) (عدد)	46	61	56
إجمالي عدد الموظفات العائدات إلى العمل بعد انتهاء إجازة الأمومة (العودة إلى العمل) (الإناث) (عدد)	27	36	33
إجمالي عدد الموظفين العائدين إلى العمل بعد انتهاء إجازة الأبوة (العودة إلى العمل) (الذكور) (عدد)	46	61	56
إجمالي عدد الموظفات العائدات من إجازة الأمومة، اللاتي ظلن يعملن في البنك مدة اثني عشر شهرًا بعد عودتهن إلى العمل (إبقاء الموظفين) (الإناث) (عدد)	26	36	33
إجمالي عدد الموظفين العائدين إلى العمل من إجازة الأبوة، الذين ظلوا يعملون في البنك مدة اثني عشر شهرًا بعد عودتهم إلى العمل (إبقاء الموظفين) (الذكور) (عدد)	45	60	56
الشركة المتحدة للاستثمارات المالية			
إجمالي عدد الموظفات اللواتي حصلن على إجازة أمومة (الإناث) (عدد)	2	1	0
إجمالي عدد الموظفين الذين حصلوا على إجازة أبوة (الذكور) (عدد)	1	1	0
شركة إجازة للتأجير التمويلي			
إجمالي عدد الموظفات اللواتي حصلن على إجازة أمومة (الإناث) (عدد)	0	0	2
إجمالي عدد الموظفين الذين حصلوا على إجازة أبوة (الذكور) (عدد)	0	2	2

مشاركة الموظفين

يؤمن البنك بأن مشاركة الموظفين من الطرق المتاحة التي تُشكّل حجر الأساس في ثقافة توفير بيئة عمل إيجابية وعالية الأداء. وتُشجّع سياسة الباب المفتوح الموظفين على طرح الأفكار والاهتمامات، وإثارة المخاوف، وإبداء الملحوظات مع المديرين والمشرفين في بيئة عمل شفافة وداعمة. وما يُعزّز هذا النهج وجود قسم مخصص لعلاقات الموظفين ضمن إدارة الموارد البشرية، وكذلك توفير قنوات متعددة لتلقي اقتراحات الموظفين وآرائهم، مما يضمن توافر طرق متاحة وموثوقة للموظفين لطرح مخاوفهم، والمساهمة في التحسين المستمر. كما يتم إطلاع الموظفين على المستجدات أولاً بأول من خلال منصات التواصل الداخلية، بما في ذلك قنوات اللجنة الاجتماعية والنشرة الإخبارية الإلكترونية للبنك الأردني الكويتي.

في عام 2025، عزّز البنك التواصل الداخلي والمشاركة المؤسسية، وذلك بتنفيذ حملات موجهة تهدف إلى الارتقاء بالأداء، وتحقيق المواءمة، وزيادة المشاركة الفعّالة. وشملت هذه الحملات برامج مواءمة الاستراتيجيات، والاجتماعات الإدارية المفتوحة، وورش العمل العامة، وأدوات إدارة الأداء، واستطلاعات الرأي المتعلقة بمشاركة الموظفين وبيئة العمل، والاتصالات الخاصة بالتعلم والتطوير، بالإضافة إلى مبادرات العافية والتنوّع والشمول. وقد ساهمت هذه الجهود مجتمعة في تعزيز الشفافية والمساءلة ومشاركة الموظفين، ما يرسخ ثقافة بيئة عمل تتسم بالأداء المتميز والاستدامة.

عند حدوث أي تقصير أو سوء سلوك، يتبع البنك أسلوباً توجيهياً يهدف إلى مساعدة الموظف على تحسين أدائه وتطوير مهاراته وسلوكياته من خلال خطط تدريبية مخصصة، وذلك كله ضمن إطار سياسة عادلة وشفافة للتحقيق، وقد أثمر هذا النهج في عام 2025 عن نتائج إيجابية ملموسة، إذ انخفضت مخالفات إجراءات العمل بنسبة 44%، كما تراجعت الحالات التي استدعت تشكيل لجنة تأديبية عليا بنسبة 50%.

في عام 2025، أجرى البنك استطلاعاً للرأي لقياس مستوى مشاركة الموظفين ورضاهم الوظيفي، محققاً نتيجة بلغت 82% مقارنة بنسبة 77%، مما يؤكد فاعلية الجهود المبدولة لترسيخ بيئة عمل داعمة قادرة على التكيف مع التحديات المستقبلية.

تعزيز تنمية المجتمع وتحقيق الشمولية

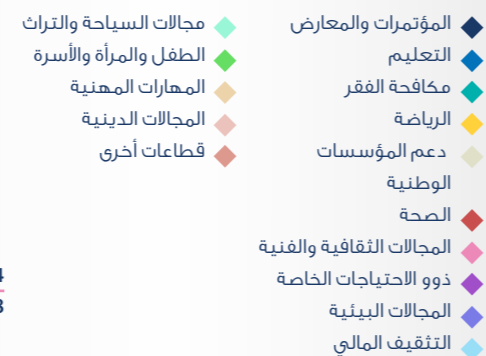
المسؤولية المجتمعية (CSR)

يلتزم البنك بإحداث أثر اجتماعي إيجابي على مستوى المجتمعات التي يخدمها، من خلال دعم المبادرات في مجالات التعليم والصحة والرياضة والثقافة وحماية البيئة والمساواة بين الجنسين وحقوق الطفل، واسترشاداً باستراتيجية المسؤولية الاجتماعية المحددة وسياساتها، يوائم البنك أنشطته الاستثمارات المجتمعية مع أولويات التنمية الوطنية، لتعزيز رفاه المجتمع والإسهام في التنمية البشرية طويلة المدى في الأردن.

في عام 2025، وجّه البنك الاستثمارات المجتمعية نحو المبادرات التي تلبّي الاحتياجات المجتمعية ذات الأولوية، وتدعم التنمية الوطنية الشاملة. وقد استحوذت قطاعات الصحة والتعليم، ودعم المؤسسات الوطنية، والرياضة، والمؤتمرات، والمعارض على الحصة الكبرى من الإنفاق، بما يعكس توجه البنك الاستراتيجي نحو تنمية الشباب، وتبادل المعرفة، وبناء القدرات. كما شكّل الدعم المقدم لمكافحة الفقر والمؤسسات الوطنية جزءاً كبيراً من إجمالي المساهمات، مما يعزز دور البنك في تقوية الاستقرار الاجتماعي، وتطوير البنية التحتية العامة.

وتعكس هذه المساهمات مجتمعة، التي بلغ مجموعها 1.29 مليون دينار أردني، وتوزعت على 209 مشاريع من مشاريع المسؤولية الاجتماعية للشركات، نهج البنك المتوازن والقائم على تحقيق الأثر في أنشطته الاستثمارات المجتمعية، إذ يُولي البنك أهمية خاصة لتحقيق قيمة اجتماعية مستدامة على المدى الطويل، مع الحرص على تلبية الاحتياجات المتنوعة لمختلف فئات المجتمع.

توزيع الإنفاق على المسؤولية الاجتماعية للبنك حسب القطاع

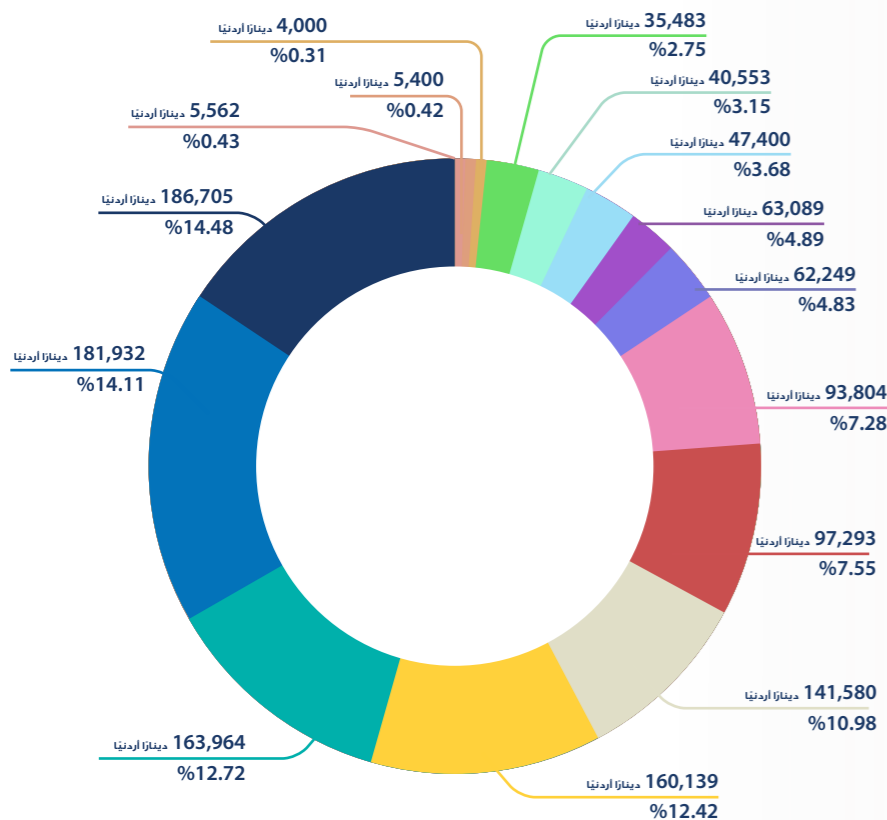


الإجمالي
1,289,154 ديناراً أردنياً

تضطلع الشركات التابعة للبنك الأردني الكويتي بدور فَعّال في تعزيز الشمول الاجتماعي والرفاه المجتمعي، وذلك بتنفيذ مبادرات موجهة مُصمّمة لتلبية الاحتياجات المحلية، ودعم الفئات الضعيفة والأكثر احتياجاً، وتتواصل الشركة المتحدة للاستثمارات المالية مع المجتمع من خلال برامج متنوعة، مثل: مبادرات إفطار رمضان للأيتام، وهو ما يجسد التزامها الراسخ بقيم الرحمة والمسؤولية الاجتماعية والتنمية الشاملة.

تساهم شركة إجارة للتأجير التمويلي في التنمية المجتمعية، من خلال عمليات التنظيم والمشاركة الدائمة في المبادرات التي تدعم الفئات الأقل تمثيلاً، بما في ذلك الأيتام وخدمات الرعاية الصحية والمؤسسات التعليمية. وتنفذ هذه الأنشطة في إطار خطة مخصصة للمسؤولية الاجتماعية للشركات، إذ تتولى إدارة التسويق تنسيقها مع توفير ميزانية مخصصة لضمان الاستمرارية والمساءلة، وتحقيق الأثر الاجتماعي القابل للقياس.

يدعم مصرف بغداد التقدم الاجتماعي، من خلال برامج استثمارات مجتمعية منظمة، تشمل التبرعات والشراكات وتمويل مبادرات الصحة والمجتمع. ومع تقديم الدعم لأكثر من 260 منظمة غير حكومية ومؤسسة خيرية، تركز جهود المصرف على خدمة المجتمعات غير المخدومة والأقل حظاً في جميع أنحاء العراق، وذلك انسجاماً مع أولويات التنمية الوطنية، وأهداف التنمية المستدامة (SDGs) ذات الصلة، خاصة في مجالات التعليم، والرعاية الصحية، والحد من أوجه عدم المساواة.



دراسة حالة

مركز التعلم لمراقبة الأمن السيبراني في جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا

في عام 2025، أبرم البنك الأردني الكويتي شراكة مع جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا؛ لتأسيس مركز التعلم لمراقبة الأمن السيبراني، استجابة للطلب المتزايد على المتخصصين المهرة في مجال الأمن السيبراني، وسدًا للفجوة القائمة بين التعلم الأكاديمي والمهارات العملية المطلوبة في سوق العمل. وتماشى هذه المبادرة مع هدف التنمية المستدامة الرابع (التعليم الجيد)، وهدف التنمية المستدامة التاسع (الصناعة والابتكار والبنية التحتية).

وبموجب اتفاقية التعاون المشتركة، دعم البنك الأردني الكويتي إنشاء مركز تعلم مجهزة بالكامل، إذ وفر الأنظمة والتقنيات اللازمة لمحاكاة عمليات الأمن السيبراني في البيئات الحقيقية. ويقدم المركز تدريبًا عمليًا تطبيقيًا على الاستجابة للحوادث، وتحليل التنبيهات الأمنية، ومراقبة السجلات، مما يتيح للطلاب اكتساب الخبرة العملية في البيئة التعليمية الخاضعة للرقابة.

وأثمرت هذه المبادرة عن تطوير المهارات الفنية للطلاب، وحسّنت من فرص توظيفهم بعد التخرج، كما عمّقت التعاون بين القطاع المصرفي والأوساط الأكاديمية. وبوصفه برنامجًا تعليميًا، فإن أثره الكامل سيتجلى تدريجيًا مع دخول الخريجين في سوق العمل. واستشرافًا للمستقبل، يعتزم البنك الأردني الكويتي توسيع نطاق هذه الشراكة بتقديم برامج تدريب متقدمة، وتبادل المعرفة مع خبراء القطاع، وتوظيف الخريجين المؤهلين، بما يدعم تنمية المواهب المحلية في مجال الأمن السيبراني.



دراسة حالة

دعم رواد الأعمال الأردنيين من خلال إطلاق معرض منتجات المصممين

وعلى الرغم من تفاوت النتائج بين المشاركين، فقد وقّر المعرض فرضاً قيّمة للظهور والنمو للمشاريع الصغيرة والناشئة. ويتطلع البنك الأردني الكويتي قدماً إلى توسيع نطاق هذه المبادرات، واستكشاف شراكات استراتيجية طويلة المدى في قطاع أعمال التجزئة المصرفية، إلى جانب مواصلة دعمه لرواد الأعمال الأردنيين في توسيع نطاق أعمالهم وتطوير مشاريعهم.



في عام 2025، دعم البنك الأردني الكويتي إقامة معرض منتجات المصممين، الذي يهدف إلى دعم رواد الأعمال الأردنيين والمصممين المحليين وتسويق أعمالهم، وذلك بزيادة فرص وصولهم إلى الأسواق، ورفع مستوى انتشار منتجاتهم وعرضها. وتأتي هذه المبادرة في سياق معالجة الصعوبات، والتعامل مع التحديات التي تواجه الشركات الصغيرة والناشئة في الوصول إلى قواعد عملاء أوسع، ولا سيّما في المناطق التجارية عالية الكثافة، وبما يتواءم مع هدف التنمية المستدامة الثامن (العمل اللائق ونمو الاقتصاد)، وهدف التنمية المستدامة التاسع (الصناعة والابتكار والبنية التحتية)، وهدف التنمية المستدامة الحادي عشر (المدن والمجتمعات المستدامة).

وقد أقيم هذا المعرض بالشراكة مع معهد الأميرة تغريد، واستضافه أحد المجمعات التجارية الرئيسية الحيوية في العاصمة عمان، مما وفر منصة تسويقية وبيعية متميزة تتيح للمصممين فرصة مباشرة لعرض منتجاتهم وبيعها. ونجح البنك الأردني الكويتي من خلال هذا الدعم في ربط رواد الأعمال المحليين بالعملاء المحتملين، مما ساهم بفاعلية في تعزيز النمو المستدام للأعمال.

كما عززت هذه المبادرة إمكانية الوصول إلى الأسواق، ودعمت توليد الدخل لرواد الأعمال المشاركين، إضافة إلى ترسيخ الشراكات المبرمة مع المؤسسات المحلية المعنية بتنمية المجتمع والاقتصاد.

ومما يجدر ذكره أن البنك قدم منحيتين دراسيتين جامعتين ممولتين بالكامل، بالتعاون مع جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا. كما يمثل هذا البرنامج قناة لاستقطاب المواهب، مما يدعم انتقال الخريجين ذوي المؤهلات العالية إلى سوق العمل داخل البنك.

وانطلاقاً من مسؤولية البنك الأردني الكويتي، بصفته مؤسسة مالية مسؤولة، فقد ركز البنك في عام 2025 على تعظيم الأثر الاجتماعي الإيجابي، وذلك بتنفيذ مبادرات تدعم التعليم وتمكين الشباب وتطوير المهارات العملية، إذ جرى توفير ما مجموعه 108 فرصة تدريبية للطلاب من خلال برامج التدريب العملي، وإقامة الشراكات مع المؤسسات التعليمية والمبادرات الوطنية، إلى جانب دعم البحث الأكاديمي وتبادل المعرفة. وتساهم هذه الجهود في سد الفجوة القائمة بين التعليم ومتطلبات سوق العمل، وتعزيز الاستثمار طويل الأمد في رأس المال البشري المجتمعي.

تنمية المجتمع	2025	2024	2023
عدد المتطوعين (عدد)	375	417	456
العمل التطوعي للموظفين (ساعة)	640	1,840	2,280
التبرعات والرعاية (بالدينار الأردني)	1,289,154	1,826,877	2,149,976
التبرعات والرعاية كنسبة مئوية (% من الأرباح قبل الضرائب (نسبة مئوية)	1.5	0.8	1.8

العمل التطوعي للموظفين

يشجع البنك الموظفين على المساهمة الفعّالة بوقتهم وخبراتهم وطاقاتهم في المبادرات المجتمعية، انطلاقاً من إيمانه بأن التطوع محرك أساسي لتحقيق الأثر الاجتماعي، وتعزيز مشاركة الموظفين وتطوير قدراتهم الشخصية. وفي عام 2025، عزز البنك هذا الالتزام بشكل أكبر بإطلاق برنامج التطوعي المخصص للموظفين تحت مسمى "سفير الخير"، وقد صُمم هذا البرنامج لتمكين الموظفين ليكونوا أدوات فاعلة في إحداث التغيير الإيجابي داخل مجتمعاتهم، مما يعكس إيمان البنك الراسخ بأن التأثير الحقيقي يكمن في العمل الهادف والمساهمة الجماعية.

ومن خلال برنامج "سفير الخير"، تُتاح للموظفين فرص منظمة للمشاركة في مبادرات تطوعية متنوعة تغطي عدة محافظات، وهو ما يدعم القضايا المتوافقة مع ركائز المسؤولية الاجتماعية للبنك، ويساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs). كما يشجع البرنامج على التعاون، والعمل الجماعي، وترسيخ شعور قوي بالغاية لدى الموظفين، مع توسيع الأثر الاجتماعي للبنك ليصل إلى المجتمعات المحلية في جميع أنحاء المملكة.

ويُعزّز البنك مشاركة الموظفين من خلال قنوات التواصل الداخلية المنتظمة، بما في ذلك النشرات الدورية والتعاميم واستطلاعات مشاركة الموظفين، بينما تؤدي الإدارة الوسطى دوراً محورياً في تيسير المشاركة عبر التخطيط والجدولة الفعّالة. ويحرص الرئيس التنفيذي للمجموعة على التقدير الرسمي، والاحتفاء بالمساهمات التطوعية خلال الاجتماع السنوي للبنك، مما يعزز ثقافة العمل الهادف والمشاركة الفاعلة والانخراط المجتمعي على مستوى المؤسسة.

وشهد عام 2025، مشاركة 375 موظفًا في الأنشطة التطوعية، وكسبوا مجتمعين 640 ساعة للأنشطة المجتمعية. ويعكس هذا التراجع - مقارنة بالعام السابق - انخفاض عدد الأنشطة المنظمة، ويُعزى ذلك بشكل أساسي إلى تحديد الأولويات التشغيلية، وضيق الوقت المتاح للتنسيق والجدولة التي حدّت من تنفيذ البرامج.

دراسة حالة

البنك الأردني الكويتي يطلق برنامج المسؤولية المجتمعية لموظفيه "سفير الخير"

أطلق البنك الأردني الكويتي مبادرة "سفير الخير" في عام 2025، مؤكّداً من جديد التزامه الراسخ بالمسؤولية الاجتماعية للشركات والتنمية المستدامة. وتُعزز هذه المبادرة، التي تم إطلاقها خلال شهر رمضان المبارك، ثقافة العمل التطوعي بين الموظفين في البنك وشركائه التابعة، مما يشجع على المشاركة المجتمعية الفاعلة، وتقوية أواصر العمل الجماعي والتعاون الداخلي.

وتساهم مبادرة "سفير الخير"، التي تُنفذ في جميع المحافظات بالتعاون مع الجهات الحكومية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، في دعم جهود الشمول الاجتماعي والتنمية الوطنية، بما يعكس التزام البنك بإحداث أثر إيجابي مستدام داخل المجتمعات التي يخدمها.

ومن خلال هذه المبادرة، يشارك الموظفون بفاعلية في مجموعة متنوعة من الأنشطة المجتمعية التي تلبّي أولويات المجتمع والبيئة على مستوى المملكة. وتهدف هذه الجهود إلى تكوين روابط أقوى مع المجتمعات المحلية، ونشر ثقافة العمل التطوعي، وتأكيد دور البنك في المساهمة في تحقيق تنمية مستدامة وشاملة.

سفير الخير
True Influencer

دراسة حالة

العربية لحماية الطبيعة

في عام 2025، عقد البنك الأردني الكويتي شراكة استراتيجية مع العربية لحماية الطبيعة لدعم مبادرة زراعة الأشجار، تلبيةً للحاجة المتزايدة للعمل البيئي القائم على المجتمع، الهادفة إلى مواجهة التدهور البيئي، والتغيّر المناخي، وتراجع المساحات الخضراء وانحسارها في المملكة الأردنية الهاشمية. وتماشياً مع هذه المبادرة مع هدف التنمية المستدامة الثالث عشر (العمل المناخي)، وهدف التنمية المستدامة الخامس عشر (الحياة في البر)، وتأتي تلبيةً للحاجة المتزايدة للعمل البيئي القائم على المشاركة المجتمعية.

وركّز المشروع على زراعة 1,000 شجرة في عدة محافظات، سعياً لتعظيم الأثر البيئي والاجتماعي. وقدّم البنك الأردني الكويتي الدعم المالي، وعمل بشكل وثيق مع المنظمة العربية لحماية الطبيعة، لضمان الاختيار المناسب لمواقع الزراعة وأنواع الأشجار الملائمة للأنظمة البيئية المحلية. كما شارك موظفو البنك في هذه المبادرة، وذلك بالانخراط في الأنشطة التطوعية، مساهمين مساهمة مباشرة في جهود زراعة الأشجار جنباً إلى جنب مع المنظمة والمجتمعات المحلية.

وقد أسهمت هذه المبادرة في تحسين الغطاء النباتي الأخضر، ودعم الأنظمة البيئية المحلية، ورفع مستوى الوعي المجتمعي حول حماية البيئة، إلى جانب تعزيز التعاون وتعميقه مع إحدى المنظمات المحلية الأهلية المعنية بالبيئة ذات السمعة المرموقة. وعلى الرغم من أن الفوائد البيئية لزراعة الأشجار تتحقق على المدى الطويل، فإنّ هذا المشروع يضع أساساً راسخاً لجهود الاستدامة المستقبلية، ويتطلع البنك الأردني الكويتي مستقبلاً إلى توسيع نطاق هذه المبادرات المماثلة، وتشجيع مشاركة الموظفين، واستكشاف شراكات إضافية تدعم الاستدامة البيئية.



الموازنة بين الربحية المالية والممارسات البيئية والاجتماعية والحكومة

لا يزال البنك الأردني الكويتي يُثبت أن الأداء المالي القوي والممارسات المسؤولة في المجالات البيئية والاجتماعية وحكومة الشركات يعزز بعضهما بعضاً بشكل متبادل. وقد واصل البنك تقدمه في تنفيذ أجندة الاستدامة الخاصة به مع الحفاظ على نموٍ منضبط، مما عزز دوره في دعم التحول الأخضر للأردن، وبناء المرونة الاقتصادية على المدى الطويل.

وبهذه الجهود المتكاملة، حقق البنك الأردني الكويتي التوازن بين الربحية والنتائج البيئية والاجتماعية الإيجابية. ومن خلال مواءمة النمو المالي مع حوكمة الممارسات البيئية والاجتماعية والحكومة، وإدارة مخاطر المناخ، والتمويل المستدام، وبذلك يسهم البنك في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأردن، مع تعزيز قدرته التنافسية ومرونته على المدى الطويل.

حقق البنك الأردني الكويتي تقدماً بيئياً ملموساً إلى جانب نمو أعماله، بما في ذلك تحقيق انخفاض بنسبة 13% في انبعاثات غازات الدفيئة من النطاق 1، مدفوعاً بالاستثمارات المستمرة في كفاءة الطاقة، والطاقة المتجددة، وعمليات المباني المستدامة. وعلى صعيد التمويل، وسّع البنك الأردني الكويتي محفظته للتمويل الأخضر لتصل إلى 82.9 مليون دينار أردني، مع إيلاء الأولوية لمشاريع الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، والبنية التحتية المستدامة.

يواصل البنك بدمج اعتبارات الاستدامة في الأعمال الأساسية وعمليات إدارة المخاطر لدى البنك الأردني الكويتي من خلال التعاون مع مستشار خارجي للعمل على إدماج مخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية والحكومة والمخاطر المتعلقة بالمناخ في تقييمات الإقراض والاستثمار والتعرض القطاعي. حيث تدعم مراقبة الممارسات البيئية والاجتماعية والحكومة على مستوى المحفظة وضوابط مكافحة التضليل الأخضر الشفافية ونزاهة الإفصاحات المتعلقة بالتمويل المستدام. وبالتوازي، واصل البنك الأردني الكويتي توسيع المنتجات المالية المستدامة المتوافقة مع المعايير الدولية. كما تعزز جهود إدارة مخاطر المناخ، بما في ذلك تعزيز الحوكمة، واختبارات الأوضاع الضاغطة، والمواءمة مع IFRS S1 و IFRS S2، المرونة المالية.

الممارسات البيئية

الموضوعات الجوهرية

الموازنة بين الربحية المالية والممارسات البيئية والاجتماعية والحكومة

إدارة مخاطر المناخ

التمويل الداعم لخفض الكربون

إدارة المياه العادمة

انطلاقاً من مكانته، بصفته مؤسسة مالية رائدة، يلتزم البنك الأردني الكويتي بمسؤوليته تجاه المساهمة نحو كوكب صحي ومستدام، إذ يعمل البنك على معالجة آثار التغير المناخي الناتجة عن عملياته، مع الاستفادة من مكانته في القطاع المالي لتعزيز تبني التمويل الداعم لخفض الكربون، وبما يسهم في بناء مستقبل أنظف وأكثر استدامة للجميع.

إدارة مخاطر المناخ

باتت إدارة مخاطر المناخ أولوية استراتيجية محورية لدى البنك الأردني الكويتي. ففي عام 2025، عمد البنك إلى دمج الاعتبارات المناخية في إطار حوكمته وإطاره الاستراتيجي، مهدفًا بذلك الطريق لتقييم المخاطر المناخية وإدارتها بشكل منهجي، وبما يتماشى مع الالتزامات المناخية الوطنية والتوقعات التنظيمية.

حوكمة المناخ

عزز البنك الأردني الكويتي حوكمة المناخ من خلال دمج الاعتبارات المناخية ضمن استراتيجية (البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG). كما تم إدماج المسؤوليات الخاصة بالمخاطر المناخية ضمن ميثاق لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، مع تشكيل فريق إدارة مخاطر المناخ، إذ تم تضمين الأدوار والملفات التعريفية لأعضاء الفرق ذات الصلة بالمسؤوليات الخاصة بمخاطر المناخ، وتم إسناد الإشراف إلى رئيس إدارة المخاطر ولجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، كما تم دمج المخاطر المناخية في إطار إدارة المخاطر لدى البنك وسياسة مخاطر الائتمان، مما أسس نهجًا منظمًا لتحديد المخاطر المتعلقة بالمناخ وإدارتها، كما سيتم استكمال دمجها في سياسات إضافية في الفترة المقبلة.

يضمن البنك الكويتي الأردني الكفاءة من خلال برامج تدريبية موجهة لجميع الموظفين، بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، والتفاعل مع المستشارين ومؤسسات التنمية، والمشاركة في المنتديات وورش العمل التنظيمية التي ينظمها البنك المركزي الأردني والجهات الدولية.

تطوير إطار مخاطر المناخ

قام البنك بتطوير إطار شامل لإدارة المخاطر المناخية، بالتعاون مع جميع الإدارات المعنية لمعالجة المخاطر المناخية منهجيًا، بما يضمن تحسين الاستدامة المؤسسية، والامتثال للتعليمات ذات الصلة، والحفاظ على مصالح المودعين والمستثمرين. وتشمل المبادرات الرئيسية ما يأتي:

- إدماج المخاطر المالية المرتبطة بتغير المناخ ضمن إطار إدارة المخاطر.
- التعاون مع مستشار خارجي لإعداد تقارير وتحليلات المخاطر المناخية.
- الاستعانة بجهة متخصصة لإجراء تقييمات المخاطر المناخية والإفصاحات بما يتوافق مع معايير (IFRS S2).
- إعداد تقرير المناخ لعام 2025 بما يتماشى مع متطلبات ASE و CBI ومعايير (IFRS S2).
- تطبيق نظام بطاقة قياس (Scorecard system) لتقييم اعتبارات العملاء المتعلقة بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة لدعم قرارات الائتمان.

المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ

يتعرض البنك الأردني الكويتي للمخاطر المتعلقة بالمناخ المادية والتحولية التي قد تؤثر في أدائه المالي، ومرونته التشغيلية، وتوجهه الاستراتيجي على المدى الطويل، وذلك على النحو الآتي:

- تشمل المخاطر المادية الظواهر الجوية المتطرفة، وموجات الحر، والفيضانات التي قد تعطل العمليات أو تلحق الضرر بالأصول، وكذلك شح المياه وارتفاع درجات الحرارة التي تؤثر على القطاعات الاقتصادية الرئيسية، مثل: الزراعة، والصناعة، بالإضافة إلى قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وقد يضعف ذلك قدرة المقترضين على السداد.
- تنشأ مخاطر التحول من المتطلبات التنظيمية الآخذة في التطور والمتعلقة بالإفصاحات المناخية والتقارير الخاصة بالانبعاثات والتمويل المستدام.

يعمل البنك مع مستشار متخصص لإنشاء إطار حوكمة وتطوير خطة عمل لخفض انبعاثات الكربون من محافظ الإقراض والاستثمار، وإدماج المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ ضمن إطار إدارة المخاطر المؤسسية.

عام 2025، تم استثمار أكثر من 60 ألف دينار أردني في البنية التحتية المتعلقة بالمناخ، وتعزيز القدرة على الصمود، وتطوير المنتجات.



تقييم المخاطر والرصد

يطبق البنك إطارًا منظمًا لتقييم المخاطر، بما في ذلك سيناريوهات الأوضاع الضاغطة، كما يعمل البنك الأردني الكويتي على إدماج الاعتبارات المتعلقة بالمناخ ضمن ممارسات إدارة المخاطر واختبارات الأوضاع الضاغطة، من خلال تضمين متغيرات مرتبطة بالمناخ وتعزيز القدرات الداخلية.

يتم تحديد أولويات المخاطر المتعلقة بالمناخ استنادًا إلى التعليمات الصادرة عن الجهات التنظيمية كذلك تأثيرها المالي المحتمل على رأس المال وجودة الأصول، مع الأخذ بعين الاعتبار الإطار الزمني. ويتم الإبلاغ عن المخاطر المناخية الجوهرية إلى لجنة المخاطر، من خلال مراجعات دورية لمحافظ العملاء في القطاعات عالية التعرض، وتقييمات المخاطر الدورية، واستخدام مؤشرات المخاطر الرئيسية.

الإدارة البيئية

يلتزم البنك الأردني الكويتي بإدارة البيئة بطريقة مسؤولة، وذلك بتبني سياسة بيئية قوية تتماشى مع المعايير المعترف بها دوليًا، وينعكس هذا الالتزام على أنظمة الإدارة المعتمدة لدى البنك وممارساته التشغيلية المستدامة، التي تعكس نهجًا منظمًا تجاه الأداء البيئي، وكفاءة الطاقة، والامتثال التنظيمي.

وقد حصل البنك الأردني الكويتي على الشهادات الرئيسية الآتية في مجال الإدارة البيئية وإدارة الطاقة:

شهادة الأيزو (ISO 14001:2015) لنظام الإدارة البيئية، الذي يوفر إطارًا منهجيًا لإدارة الأثر البيئية، بما في ذلك إدارة النفايات والمحافظة على الموارد.



شهادة الأيزو (ISO 50001:2018) لنظام إدارة الطاقة، مما يجعل البنك الأردني الكويتي البنك الوحيد في الأردن الحاصل على هذه الشهادة المرموقة.



شهادة الريادة الذهبية في تصميمات الطاقة والبيئة (LEED v4.1) في مجال العمليات التشغيلية والصيانة، مما يؤكد التزام البنك الراسخ بعمليات وممارسات البناء المستدامة.



صفر

غرامات جوهرية

لم تُسجَل أي غرامات جوهرية أو عقوبات غير نقدية لعدم الامتثال لقوانين و/أو لوائح البيئة

دراسة حالة

إنشاء مختبر زراعي تفاعلي

في خطوة رائدة لدعم الابتكار في مجال الزراعة المستدامة وتمكين الشباب، وقّع البنك الأردني الكويتي اتفاقية شراكة رائدة مع "شركة مفاتيح للتنمية المستدامة"، وشركة فريق التحديات لإعداد القادة وتطوير الموارد البشرية - تشالنجر تيم " لإنشاء مختبر زراعي تفاعلي في " تشالنجر أكاديمي ". يوفر هذا المختبر، الذي يموله البنك، تدريبًا عمليًا متخصصًا في تقنيات الزراعة الحديثة والمستدامة، بما في ذلك الزراعة المائية وتربية الأحياء المائية، مما يعزز الوعي بالبيئة ويطور المهارات العملية لدى الطلاب والمشاركين، ويسهم في تحقيق الاستدامة البيئية طويلة المدى وتنمية المجتمع.



إدارة الطاقة والانبعاثات

خلال الفترة الممتدة بين عامي 2024 و2025، حقق البنك الأردني الكويتي انخفاضاً ملموساً في إجمالي استهلاك الطاقة بنسبة 13%، إذ تراجع الاستهلاك من 12,552 جيغا جول إلى 10,937 جيغا جول. ويعود الفضل في هذا التحسن بشكل رئيس إلى انخفاض استهلاك الكهرباء بنسبة 13%، مما يعكس استمرارية تحقيق مكاسب الكفاءة على مستوى العمليات التشغيلية للبنك.

يدير البنك الأردني الكويتي استهلاك الطاقة والانبعاثات بكفاءة وفعالية، في إطار التزامه الراسخ بالمسؤولية البيئية والعمل المناخي، ويستند نهج البنك إلى المعايير المعترف بها دولياً في مجال الإدارة البيئية، وإدارة الطاقة، وممارسات المباني المستدامة المطبقة في جميع عملياته.

وتشمل المبادرات الرئيسية تطوير أنظمة التدفئة والتهوية وتكييف الهواء، وتحسين البنية التحتية الكهربائية للحد من هدر الطاقة، وتركيب محطات شحن للمركبات الكهربائية لدعم وسائل النقل منخفضة الانبعاثات. بالإضافة إلى ذلك، يواصل البنك الأردني الكويتي تطوير مشروعه للطاقة الشمسية بقدرة ٢.٣ ميجاواط في وسط الأردن، مما يعزز الاعتماد على الطاقة المتجددة، ويقلل الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية.

وتسترشد هذه الإجراءات بأنظمة الإدارة المعتمدة، ومعايير البناء المستدام المذكورة سابقاً، التي تتيح المراقبة المنهجية لأداء الطاقة وتحقيق التحسين المستمر. ومن خلال الاستثمار المتواصل في كفاءة الطاقة، والطاقة المتجددة، والبنية التحتية المرنة، يعزز البنك الأردني الكويتي إدارته للطاقة والانبعاثات، ويدعم الاستدامة البيئية على المدى الطويل.

8%

نسبة الانخفاض في إجمالي استهلاك الطاقة غير المتجددة.



استهلاك الطاقة	2025	2024	2023
البنك الأردني الكويتي			
استهلاك الكهرباء (جيغا جول)	9,283	10,653	10,080
استهلاك الديزل المستخدم في العمليات والمركبات (جيغا جول)	1,518	1,413	2,600
استهلاك الوقود المستخدم في العمليات والمركبات (جيغا جول)	136	486	لا يوجد
إجمالي استهلاك الطاقة غير المتجددة (جيغا جول)	1,654	1,899	2,600
إجمالي استهلاك الطاقة (جيغا جول)	10,937	12,552	12,680
الشركة المتحدة للاستثمارات المالية			
استهلاك الكهرباء (جيغا جول)	180	285	331
إجمالي استهلاك الطاقة غير المتجددة (جيغا جول)	لا يوجد	5	لا يوجد
إجمالي استهلاك الطاقة (جيغا جول)	180	290	331
شركة إجارة للتأجير التمويلي			
إجمالي استهلاك الطاقة (الكهربائية) (جيغا جول)	113	113	105

دراسة حالة

أول مقر مصرفي رئيس حاصل على شهادة "إيدج" (EDGE) للأبنية الخضراء للتميز في التصميم من أجل كفاءة أعلى في الأردن

ونتيجة لذلك، حقق المقر الرئيس انخفاضاً بنسبة 26% في استهلاك الطاقة، وانخفاضاً بنسبة 45% في استهلاك المياه، مع تحقيق الامتثال التام لمتطلبات كفاءة المواد وفقاً لمعايير "إيدج". وانطلاقاً من هذا الإنجاز، يتطلع البنك إلى توسيع نطاق تطبيق شهادة "إيدج" وغيرها من شهادات المباني الخضراء لتشمل فروعاً ومرافق مختارة.

قال الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأردني الكويتي، هيثم البطيخي: "فخورون بحصولنا على شهادة "إيدج" للأبنية الخضراء، إذ تمثل هذه الشهادة إنجازاً بارزاً لا يعكس التزامنا بالاستدامة فحسب، بل يؤكد أيضاً دورنا في صياغة مستقبل مسؤول للأجيال القادمة. إن مقرنا الرئيس يُجسّد قيمنا الجوهرية، حيث يجمع بين الابتكار والكفاءة والحفاظ على البيئة".

سعى البنك الأردني الكويتي، في إطار استراتيجيته طويلة المدى للاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة والعمل المناخي، إلى تحسين الأداء البيئي لمقره الرئيس، بوصفه أحد أكثر أصوله كثافة في استهلاك الطاقة وبيئة العمل التي تضمن أكثر من 700 موظف. وحرصاً على تحقيق أثر قابل للقياس ومتوافق مع المعايير المعترف بها دولياً، سعى البنك للحصول على شهادة إيدج (التميز في التصميم من أجل كفاءات أعلى)، وهو معيار دولي معترف به للأبنية الخضراء، ليصبح بذلك أول بنك في الأردن يحصل على شهادة "إيدج" لمقره الرئيس.

تولت الإدارة الهندسية مسؤولية قيادة هذا المشروع، الذي ركز على الركائز الثلاث الأساسية لمعيار "إيدج"، وهي: الطاقة، والمياه، والمواد. وقد شملت تدابير ترشيد كفاءة الطاقة تركيب أنظمة تدفئة وتهوية وتكييف هواء عالية الكفاءة، وإضاءة (LED)، وأنظمة تهوية محسنة. كما جرى تعزيز ترشيد كفاءة استهلاك المياه، من خلال تركيب تجهيزات منخفضة التدفق ورؤوس الصنابير الرشاشية المرشدة لاستهلاك المياه، مما أدى إلى تقليل الاستهلاك دون المساس براحة المستخدمين. وبخصوص كفاءة المواد، فقد تمت معالجتها باعتماد مواصفات وخيارات تصميمية متوافقة مع معايير "إيدج"، مما يضمن الامتثال للمعايير الدولية مع الحفاظ على الأداء التشغيلي.



التمويل الداعم لخفض الكربون

يُعدّ دعم البنك الأردني الكويتي التحوّل نحو اقتصاد منخفض الكربون، من خلال توفير حلول تمويلية تعزز المبادرات المستدامة والخضراء. ويركز نهج البنك في التمويل الداعم لخفض الكربون على المشاريع التي تحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وتعزز كفاءة الطاقة، وتساهم في تحقيق الاستدامة البيئية.

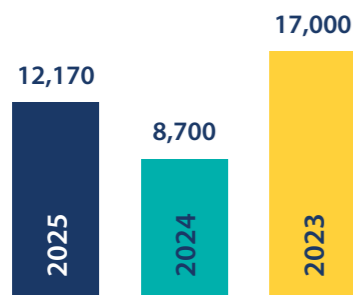
وخلال العام، ساهم البنك في تمويل مبادرات متنوعة شملت تركيب أنظمة الطاقة الشمسية، والبنية التحتية للمركبات الكهربائية، ومشاريع المباني الموفرة لكفاءة الطاقة، مما يعزز دوره الريادي في تطوير الطاقة النظيفة والتنمية المستدامة في الأردن. كما تم دمج اعتبارات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحكومة في ممارسات الإقراض، مع إيلاء الأولوية للمشاريع التي تُحقّق أثرًا بيئيًا إيجابيًا. بالإضافة إلى ذلك، يتعاون البنك الأردني الكويتي مع شركاء محليين ودوليين للاستفادة من فرص التمويل الأخضر والتمويل المختلط، بما يدعم توفير تمويل تنافسي للمشاريع المستدامة.

إدارة المياه العادمة

يُعدّ شح الموارد المائية أحد أبرز التحديات التي تواجه الأردن، إذ تُصنّف المملكة ضمن أكثر دول العالم شحًا في المياه، مما يفرض تحديات جوهرية تتعلق بتوافر هذا المورد الحيوي واستدامته. وفي هذا السياق، يولي البنك الأردني الكويتي أولوية قصوى للإدارة المسؤولة للمياه وإدارة المياه العادمة، إذ نفذ مجموعة من المبادرات الرامية إلى ترشيد استهلاك المياه خلال الفترة من 2022 إلى 2025؛ بهدف المحافظة على هذا المورد الحيوي.

وتشمل التدابير الرئيسية تركيب أنظمة إعادة تدوير المياه الرمادية وحصاد مياه الأمطار، التي تُستخدم لأغراض غير مخصصة للشرب، مثل التنظيف والري. كما قام البنك أيضًا بتركيب صنابير المياه الآلية الموفرة لتدفق المياه في دورات المياه، وتثبيت رؤوس الصنابير الرشاشة المرشدة لاستهلاك المياه في مقره الرئيسي وفروعه لتعزيز كفاءة استهلاك المياه، وأصدر إرشادات داخلية واضحة لتعزيز استخدام المياه المعاد تدويرها حيثما أمكن.

على الرغم من أن هذه المبادرات قد ساهمت مساهمة كبيرة في تعزيز ممارسات إدارة المياه لدى البنك، فإن إجمالي استهلاك المياه شهد ارتفاعًا بنسبة تقارب 40% في عام 2025 مقارنة بعام 2024. وجاء هذا الارتفاع مدفوعًا بشكل أساسي بالتغييرات التشغيلية، التي شملت إطلاق مشروعين جديدين واسع النطاق داخل المقر الرئيسي، وإضافة 10 دورات مياه جديدة، والتعاقد مع مزود جديد لخدمات التنظيف. ومع ذلك، فإن أنظمة كفاءة استهلاك المياه المعتمدة في البنك تواصل الحد من الاستهلاك ودعم أهداف الحفاظ على المياه على المدى الطويل.



إجمالي استهلاك المياه
(بالمتر المكعب)

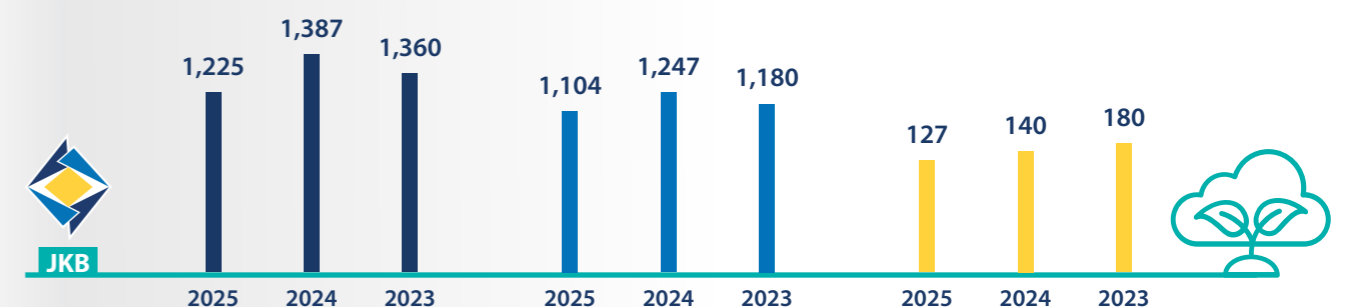


مشروع الطاقة الشمسية بقدرة 1.1 ميجاوات

في عام 2025، نفذ البنك مشروعًا للطاقة الشمسية بقدرة 1.1 ميجاوات في منطقة الموقر، الذي من المتوقع أن يولد حوالي 1,734 ميجاوات/ساعة من الكهرباء سنويًا. وتطلب المشروع التعامل مع إجراءات موافقات معقدة من شركة الكهرباء، وضمان التوزيع الأمثل للطاقة والأداء طويل المدى للنظام، وجرى التعامل مع هذه التحديات بالتنسيق المبكر مع شركة الكهرباء، وإجراء العناية الواجبة الفنية والتجارية، وتحليل بيانات الاستهلاك التاريخية لتحديد أولويات الفروع عالية الأحمال، وتوقيع عقد تشغيل وصيانة قائم على الأداء، ومدعوم بنظام المراقبة الأنيقة.

في عام 2025، حقق البنك الأردني الكويتي انخفاضات إضافية في انبعاثات غازات الدفيئة، بما يعكس الفاعلية المتميزة في تنفيذ المبادرات البيئية والتطبيق المستمر لنظام الإدارة البيئية في البنك، إذ انخفضت الانبعاثات ضمن النطاق 1 بنسبة 13%، من 140 طنًا مترًا إلى 122 طنًا مترًا من مكافئ ثاني أكسيد الكربون (CO₂eq)، بينما تراجعت الانبعاثات ضمن النطاق 2 بنسبة 11%، من 1,247 طنًا مترًا إلى 1,104 طنًا مترًا، وعلى الصعيد الإجمالي، انخفضت إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة بنحو 12% لتصل إلى 1,226 طنًا مترًا.

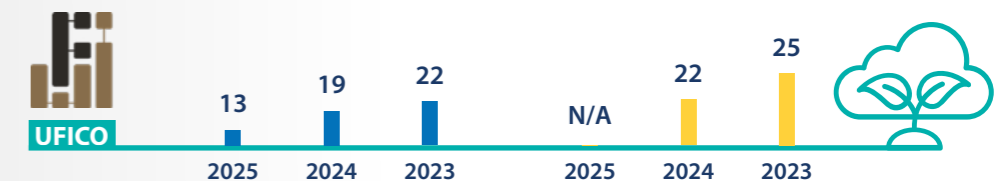
انبعاثات غازات الدفيئة



انبعاثات غازات الدفيئة المباشرة (ضمن النطاق 1) (بالطن المتري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)

انبعاثات غازات الدفيئة غير المباشرة (ضمن النطاق 2) (بالطن المتري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)

إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة (بالطن المتري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)



تم تحديث منهجية الاحتساب ابتداءً من عام 2020، وسيستمر تطبيق النهج ذاته خلال سنوات التقارير المستقبلية.

إدارة النفايات

يتبنى البنك الأردني الكويتي نهجًا رقميًا متقدمًا لخفض النفايات، مع التركيز على تقليل استخدام الورق، وتحسين كفاءة استخدام الموارد عبر جميع عملياته التشغيلية. وتشمل المبادرات الرئيسية دمج جميع التقارير اليومية والأسبوعية والشهرية في تنسيق رقمي موحد، إلى جانب التوقف عن الطباعة الورقية لتقارير كريف هاي مارك (CRIF High Mark). وقد أسهمت هاتان المبادرتان في تحقيق انخفاض كبير في استهلاك الورق.

وتكتمل هذه المبادرات بجهود التحول الرقمي الشاملة على نطاق أوسع، فقد توسع البنك في تقديم حلول الدفع اللأورقية، وأطلق خدمات السحب النقدي من دون بطاقة من خلال محفظة الهاتف المحمول "إيلي" (eliWallet)، وأتاح الإدراج الرقمي للعملاء للحسابات الإلكترونية، مما قلل الحاجة إلى استخدام المستندات الورقية وزيارات الفروع. وتساعد هذه التدابير مجتمعة على خفض البصمة البيئية للبنك، وذلك بخفض الانبعاثات المرتبطة بإنتاج الورق ونقله والتخلص منه.

ارتفعت كمية الورق المُعاد تدويره بنسبة 119% لتصل إلى 53,145 كيلوغرامًا في عام 2025



الابتكار

النفايات المُتولدة (الناتجة)	2025	2024	2023
البنك الأردني الكويتي			
إجمالي استهلاك الورق (بالكيلوغرام)	67,830	76,131	72,096
إجمالي كمية الورق المُعاد تدويرها (بدلاً من التخلص منها في النفايات) (بالكيلوغرام)	53,145	24,318	15,224
الشركة المتحدة للاستثمارات المالية			
إجمالي استهلاك الورق (بالكيلوغرام)	925	427	536
شركة إجارة للتأجير التمويلي			
إجمالي استهلاك الورق (بالكيلوغرام)	420	420	408

الموضوعات الجوهرية

- الريادة في الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة والتمويل المستدام
- ابتكار المنتجات المستدامة
- الخدمات المصرفية المسؤولة وتجربة العملاء

يواصل البنك الأردني الكويتي، بصفته مؤسسة مالية رائدة، استكشاف سبل جديدة لجعل خدماته ومنتجاته أكثر ديناميكية وسهولة في الوصول إليها، مستفيدًا من أحدث التقنيات والابتكارات لتطوير حلول تلبي تطلعات أصحاب العلاقة، وتساهم في بناء اقتصاد أردني مزدهر وعادل وممكن ماليًا لفئات المجتمع كافة.



الريادة في الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة والتمويل المستدام

يلتزم البنك الأردني الكويتي بدمج مبادئ الاستدامة في جميع عملياته التشغيلية، مع التركيز بشكل خاص على أنشطته الاستثمارية والتمويلية. ووفقًا لمبادئ الصيرفة المسؤولة للأمم المتحدة (UN PRB)، يعطي البنك أولوية للاستثمار الأخضر، ويدمج اعتبارات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة في عمليات اتخاذ قرارات الإقراض والاستثمار، بما يدعم مسيرة الأردن نحو التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون.

وتقديرًا لخبرات البنك الأردني الكويتي، أوكلت جمعية البنوك في الأردن إلى البنك مهمة ترؤس لجنة التمويل الأخضر، تقديرًا لخبرته المتميزة والمتعمقة في مجال التمويل المستدام. ومن خلال شغله لهذا المنصب الريادي، يسهم البنك الأردني الكويتي في تسهيل تبادل المعرفة، وتعزيز أفضل الممارسات في مجال التمويل الأخضر عبر القطاع المصرفي الأردني، الأمر الذي يدعم القدرات الجماعية للقطاع في مجال التمويل المستدام.

وانطلاقًا من هذا النهج، عزز البنك الأردني الكويتي في عام 2025 دوره في تعزيز التمويل المستدام من خلال المشاركة الفاعلة في المبادرات الإقليمية ومنصات تبادل المعرفة، إذ شارك البنك، بصفته راعيًا رئيسيًا، بمنتدى التمويل الأخضر (GREENFIN)، الذي أقيم تحت شعار "التمويل الأخضر والتمويل المستدام: من الرؤية إلى التصميم". وقد جمع هذا الحدث قادة القطاع المصرفي وصانعي القرار والشركاء الدوليين لبحث الحلول التمويلية المبتكرة واستراتيجيات التحول العادل نحو الاقتصاد الأخضر، وآليات دعم القدرة على التكيف مع المناخ.

سلّطت مشاركة البنك الأردني الكويتي الضوء على التزامه بتطوير المنتجات المالية التي تحقق الأثر البيئية والاجتماعية، مع دعم الأولويات الوطنية ومعايير الاستدامة الدولية. ومن خلال الشراكات الاستراتيجية والريادة الفكرية والمشاركة الفعّالة في تطوير ممارسات التمويل المستدام، يواصل البنك دفع أجندة الاقتصاد الأخضر في الأردن، وترسيخ مكانته بصفته جهة رائدة موثوقة للخدمات المصرفية المسؤولة.

يطبق البنك الأردني الكويتي عمليات تقييم بيئية واجتماعية صارمة من خلال إطار التمويل الأخضر، الذي تم تطويره وفقًا لمبادئ الرابطة الدولية لسوق رأس المال (ICMA) والمبادئ التوجيهية الأردنية للسندات الخضراء الصادرة عن وزارة البيئة. وقدمت شركة "Sustainalytics" رأيًا مستقلًا خارجيًا ثانيًا حول هذا الإطار، مما ساهم في تعزيز مصداقيته وشفافيته أمام المستثمرين وأصحاب العلاقة.

وقد طبّق البنك هذا الإطار عمليًا من خلال إصداره السندات الخضراء في عام 2023، التي كانت الأولى من نوعها في الأردن، واستهدفت تمويل أربعة مشاريع كبرى في مجال معالجة المياه العادمة، وخطوط توزيع المياه، كما أجرى البنك تقييمات شاملة للمخاطر، وحصل على موافقة لجنة الاستدامة لتمويل المخصصات، مما يضمن حوكمة قوية طوال عملية التمويل. وأسفرت شراكة البنك مع مؤسسة التمويل الدولية عن توفير الموارد المالية وإمكانية الوصول إلى المعرفة المتخصصة في مجال التمويل الأخضر والصديق للبيئة، مما عزز قدرات تقييم المخاطر وهياكل الحوكمة للمشاريع الخضراء.

وأسهّم دمج عوامل الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة في قرارات الإقراض في تمكين البنك الأردني الكويتي من تقليل التعرض البيئي، وتعزيز مكانته في السوق، وتعزيز القيم للمساهمين. كما استطاع البنك الاستفادة من الفرص الناشئة في مجالات الطاقة المتجددة والتمويل الأخضر، في إطار استجابته للتوقعات المتطورة في السوق، مع الحفاظ على تحقيق المواءمة مع أطر الاستدامة الدولية.

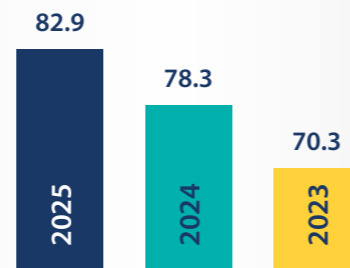
الإقراض

تضم محفظة الإقراض الأخضر للبنك الأردني الكويتي مجموعة متنوعة من المشاريع المستدامة، بما في ذلك تركيب أنظمة الطاقة المتجددة، ووسائل النقل منخفض الكربون، وتطوير البنية التحتية الخضراء، ومبادرات الموارد المائية المستدامة. ويتبنى البنك نهجًا استباقيًا فيما يتعلق بإشراك الشركات المدرجة في محفظته الاستثمارية في قضايا الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة، إذ يقوم بإجراء العناية الاجتماعية والبيئية الواجبة الشاملة بمجرد تأكيد الاهتمام الأولي بالاستثمار.

ومن خلال تقييم الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة، يحدد البنك الأردني الكويتي مخاطر الائتمان المرتبطة بتغير المناخ، ومحدودية الموارد الطبيعية، وقضايا حقوق الإنسان، والتطورات الأوسع في مجال الاستدامة. وبناءً على طبيعة كل مشروع، قد يطلب البنك إعداد تقارير تقييم تفصيلية للأثر البيئي ودراسات خاصة بتأثير حركة المرور، في حين يكتفي في حالات أخرى بالاعتماد على الرخص والتصاريح الحكومية الصادرة عن الجهات الحكومية، ولضمان تغطية شاملة لجميع جوانب المخاطر، يدمج البنك مؤشرات تقييم الاقتصاد الكلي ضمن قرارات الإقراض؛ لضمان تقييم شامل للمخاطر.

تُجرى تقييمات المخاطر على أساس كل مشروع على حدة، مع مراعاة نوع المشروع وموقعه الجغرافي. وعندما تدعو الحاجة إلى إجراء دراسات تقييم بيئي، يستعين البنك بمستشارين خارجيين لتقييم المخاطر المرتبطة بها، وتحظى الاعتبارات البيئية والاجتماعية باهتمام خاص في المشاريع المرتبطة بالطاقة، وتلك الواقعة في المناطق عالية الكثافة السكانية.

ارتفعت محفظة التمويل الأخضر إلى 82.9 مليون دينار أردني في عام 2025، دعمًا لمشاريع الطاقة المتجددة، والنقل النظيف، والمياه المستدامة.



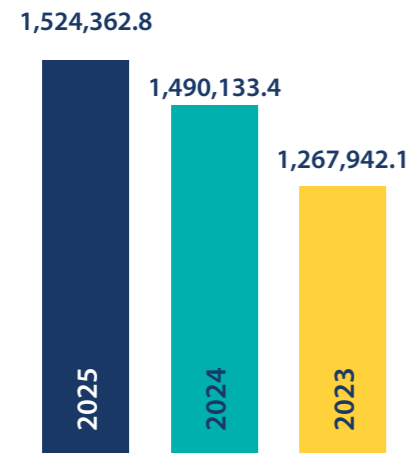
إجمالي قيمة الإقراض الأخضر (مليون دينار أردني)

ولتحقيق تعزيز كفاءة التمويل، وتقوية الروابط مع العملاء بشكل أكبر، وسّع البنك نطاق منصته الرقمية للخدمات المصرفية للشركات (Corp+). وذلك بتمكين الشركات مع الأطراف الخارجية عبر واجهات برمجة التطبيقات (APIs). وقد أدى هذا التطوير إلى تحسين كفاءة المعاملات والربط الشبكي، مما نتج عنه معالجة تدفقات مالية إضافية بقيمة 2 مليون دينار أردني خلال فترة ستة أشهر.

تم توقيع مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لتقديم التمويل الأخضر لمشروع الممر الاقتصادي الأخضر لوادي الأردن.



يواصل البنك الأردني الكويتي تبني الممارسات التي تُعزز رضا العملاء، مع المحافظة على المتانة المالية للبنك. وفي هذا السياق، استحدث البنك وحدة مخصصة، ضمن إدارة الشركات، لتعزيز مراقبة الالتزامات المستحقة على العملاء، مما يتيح الكشف المبكر عن المخاطر المحتملة، وإدارة أكثر كفاءة للمراسلات المتعلقة بالالتزامات. وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من التطبيق، ساهمت هذه الرقابة المحسنة في خفض المخصصات بمبلغ 400,000 دينار أردني، مما يعكس تحسناً في الانضباط الائتماني وجودة المحفظة.



محفظة القروض منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (مليون دينار أردني)

الاستثمار

انطلاقاً من توجهات البنك الأردني الكويتي الاستراتيجية نحو الاستدامة، يدمج البنك اعتبارات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة في قراراته الاستثمارية لدعم النمو المستدام، مع الحفاظ على أداء مالي قوي ومتين. كما يدمج البنك العوامل البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة في نهجه لإدارة الاستثمارات، وذلك بتقييم الأوراق المالية الخضراء، وتلك المرتبطة بمعايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة جنباً إلى جنب مع معايير الأداء المالي التقليدية.

ويعتمد البنك الأردني الكويتي على منصة (بلومبرغ) لتحديد الاستثمارات المناسبة التي تحقق العوائد المرجحة المطلوبة، وتدرج ضمن نسب المخاطر المقبولة، مع ضمان مواءمتها مع أهداف الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة. ويضع البنك توفير خدمة العملاء الاستثنائية في مقدمة أولوياته، إذ يحرص على إجراء مناقشات شاملة ومعقدة بين العميل ومدير العلاقات المصرفية لمراجعة مستوى تحمل المخاطر وأهداف الاستثمار قبل اتخاذ قرارات الاستثمار.

وفي عام 2025، واصل البنك تطبيق نهجه المتكامل للاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة، الذي يحقق التوازن بين اعتبارات الاستدامة وأهداف العوائد الاستثمارية، وقد ساهمت الاستثمارات المتوافقة مع معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة بشكل إيجابي في أداء المحفظة من خلال مكاسب التقييم، في حين ظلت قرارات الاستثمار مركزة على العوائد الإجمالية وتعزيزها. ويراقب البنك مخاطر الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة عبر محفظته الاستثمارية، بالاستعانة بمزودي البيانات والتصنيفات الخارجيين المتخصصين في معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة، بما في ذلك (بلومبرغ) و(موديز) و(إم إس سي آي). وقد سجلت استثمارات البنك في الأسهم الأجنبية متوسط تصنيف لممارسات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة عند مستوى الشريحة المئوية 78، مما يدعم التقييم المستمر لمخاطر الاستثمار والإشراف على المحفظة. بالإضافة إلى ذلك، فقد خضعت نسبة 68% من استثمارات البنك لعمليات فحص بيئية واجتماعية إيجابية أو سلبية أو مشتركة. وفي عام 2025، بلغ إجمالي قيمة محفظة استثمارات البنك الأردني الكويتي في السندات 11 مليون دينار أردني، مقارنة بمبلغ 20.85 مليون دينار أردني في عام 2024، وقد نجم هذا التراجع عن التغيرات في البيئة السياسية وظروف السوق، التي أدت إلى تقييد توافر فرص الاستثمار الجاذبة في مجال الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة.

تم تطبيق عمليات فحص ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية على 68% من الاستثمارات

شملت أنشطة الاستثمار المستدام للبنك الأردني الكويتي في عام 2025 مجالات استراتيجية متعددة، تدعم أهداف التنمية المستدامة في الأردن والأهداف الإقليمية للاستدامة، ويحتفظ البنك باستثمارات في أسهم شركات أردنية رائدة تسهم بفاعلية في التنمية المستدامة عبر قطاعات متنوعة، تشمل شركة البوتاس العربية، وشركة مناجم الفوسفات الأردنية، ومصفاة البترول الأردنية، وشركة الاتصالات الأردنية، وتظهر هذه الشركات التزامها الراسخ بالاستدامة، من خلال عملياتها ومساهماتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والبيئية للأردن.

واصل البنك الأردني الكويتي دمج اعتبارات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن أنشطة التمويل والاستثمار الخاصة به.



شارك البنك الأردني الكويتي في قروض التجمع البنكي في تركيا بقيمة إجمالية قدرها 10 ملايين يورو و 4 ملايين دولار أمريكي، وتدعم هذه القروض أنشطة تمويل التجارة المستدامة العامة المتوافقة مع معايير الاستدامة المحددة، وذلك على النحو الآتي:

- تعزيز الأمن الغذائي بدعم صغار المزارعين في تركيا.
- إنشاء محطات الطاقة المتجددة لإزالة الكربون الناتج عن العمليات المصرفية.
- الحد من أزمات الغذاء العالمية الناجمة عن الكوارث والحروب والصعوبات الاقتصادية، من خلال تعزيز إمكانية الوصول إلى الغذاء.
- الحد من الانبعاثات بدعم برامج المركبات الكهربائية والهجينة.

ومن الجدير بالذكر أن تأمين هذه القروض تطلب الحصول على موافقات الإدارة العليا، وتنسيقاً مشتركاً عبر الإدارات المختلفة، بما في ذلك إدارة المخاطر وإدارة الائتمان وإدارة الشؤون القانونية. وقد نجح البنك في التغلب على هذه التحديات، وذلك بإعداد دراسات شاملة للقروض يدعمها تحليل مالي ووثائق تثبت المنافع المتحققة على صعيدي الربحية والاستدامة على حد سواء.

يحرص البنك الأردني الكويتي، من خلال إدارة الخزينة، على تقديم معدلات فائدة تفضيلية على الائتمان للعملاء الذين يتبنون مبادرات التنمية المستدامة ويدعمونها. كما يقدم البنك أيضاً أسعار صرف تفضيلية للعملاء الأجانب لتمويل التجارة والأنشطة التجارية الأخرى التي يمارسها العملاء المهتمون بالاستدامة، مما يخلق حوافز مالية لممارسات الأعمال المستدامة.

دراسة حالة

البنك الأردني الكويتي يصدر أول سند أخضر في الأردن بقيمة 50 مليون دولار أمريكي، ويطلق تقريره الأول للتمويل المستدام

كما قام البنك بتوجيه كامل عوائد أول سند أخضر في الأردن بقيمة 50 مليون دولار أمريكي نحو مشاريع الإدارة المستدامة للمياه وإدارة المياه العادمة في جميع أنحاء المملكة، إذ تساهم هذه المشاريع في تحقيق أهداف الأردن الوطنية للنمو الأخضر، وبما يتماشى مع رؤية التحديث الاقتصادي (2021-2025). ويوفر تقرير التمويل المستدام معلومات مفصلة حول توزيع العوائد والآثار البيئية والاجتماعية، ويعزز شفافية البنك والتزامه بمعايير التمويل الأخضر الدولية

في أغسطس 2025، أقيم البنك الأردني الكويتي حفلاً رسمياً في مقره الرئيس للاحتفال بتخصيص كامل عوائد أول سند أخضر في الأردن بقيمة 50 مليون دولار أمريكي، وإطلاق تقريره الأول للتمويل المستدام. وقد حضر هذا الحفل أعضاء لجنة الاستدامة على مستوى مجلس الإدارة، والرئيس التنفيذي للبنك الأردني الكويتي، وممثلون عن مؤسسة التمويل الدولية، بالإضافة إلى شركاء عالميين من ضمنهم برنامج التمويل المناخي المختلط بين كندا ومؤسسة التمويل الدولية، وبرنامج تسهيلات تنمية القطاع الخاص لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الممول من هولندا.



The First Green Bond Issuance in Jordan



ابتكار المنتجات المستدامة

المنتجات المستدامة

يطبق البنك الأردني الكويتي إطاراً منهجياً يشمل السياسات والإجراءات والضوابط الرقابية؛ لضمان التصميم المسؤول للمنتجات، ومنع الممارسات غير الأخلاقية في الإقراض والبيع المضلل، ويتضمن هذا الإطار إجراء تقييمات لمخاطر العملاء، وإعداد الدراسات الائتمانية، والقيام بعمليات المراجعة الداخلية والتدقيق المستمرة. ويعزز البنك الشفافية والإفصاح العادل بتوفير برامج تدريبية متخصصة للموظفين حول المنتجات والحملات الجديدة، بالإضافة إلى التواصل الواضح مع العملاء عبر الموقع الإلكتروني للبنك، ومنصات التواصل الاجتماعي. وتخضع جميع المنتجات والحملات لعملية موافقة رسمية تستند إلى تقييم السوق والتحليل الداخلي؛ لضمان الملاءمة وتحقيق العدالة والامتثال التنظيمي.

يطرح البنك منتجات تحقق قيمة اجتماعية وبيئية في آن واحد؛ فمن الناحية الاجتماعية، يُقدم البنك الأردني الكويتي قروضاً سكنية لمشترى الشقق السكنية لأول مرة، بما يدعم إمكانية الحصول على سكن ميسور التكلفة، مع تطبيق حد أدنى محدد للرواتب لضمان تقديم الإقراض المسؤول.

ومن الناحية البيئية، يعزز البنك الأردني الكويتي حلول النقل منخفضة الانبعاثات بطرح أسعار أكثر تنافسية على قروض السيارات الصينية، مما يحفز على زيادة اعتماد المركبات الكهربائية والهجينة.



كما يدعم البنك الأردني الكويتي النمو الاقتصادي الشامل بتوفير حلول تمويلية موجهة تتضمن ما يأتي:

- منتج سيدات الأعمال: منتج يوفر تمويلًا دون ضمانات، وبأسعار فائدة تفضيلية للشركات المملوكة للنساء لدعم النمو والتوسع.
- برنامج تمويل المشاريع الناشئة: برنامج يوفر تمويلًا دون ضمانات للمشاريع الناشئة؛ لدعم النهوض بالأعمال، وإجراء التحسينات التشغيلية.
- منتج قطاع المهنيين والحرفيين: تسهيلات ائتمانية مخفضة لدعم المهنيين والحرفيين المحليين.
- منتج تمويل مشاريع الطاقة المتجددة، ومنتج مشاريع توفير الطاقة: توفير تمويل يصل إلى 4 ملايين دينار أردني للمشاريع المؤهلة بسعر فائدة يبلغ 4%، بالتعاون مع البنك المركزي الأردني.
- منتج تمويل السيارات الصديقة للبيئة: إعفاء من عمولة المنح بنسبة 1% للسيارات الكهربائية والسيارات الهجينة؛ لتشجيع العملاء على التوجه لاستخدام هذه السيارات.

ومن خلال محفظة المنتجات الموجهة والمركزة المذكورة، يُعزز البنك الأردني الكويتي الشمول المالي والاستدامة البيئية مع مواءمة الممارسات المصرفية المسؤولة مع متطلبات السوق وأولويات التنمية الوطنية.

يعزز مصرف بغداد التمويل المستدام والابتكار، من خلال حلول مصرفية رقمية تساهم في تعزيز الشمول المالي والكفاءة التشغيلية. ويواصل المصرف توسيع منظومته الرقمية عبر تطبيقات الهاتف المحمول، وأجهزة الصراف الآلي الذكية، والمحافظ الإلكترونية، ومنصات فتح الحسابات الرقمية، إلى جانب تقديم حلول تمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والتمويل الأخضر، التي تدعم مشاريع الطاقة المتجددة، والفئات الأقل حصولاً على الخدمات المالية.

دراسة حالة

الرعاية الماسية لمؤتمر "الاستثمار والطاقة المتجددة والتمويل"

في خطوة تعزز من دوره الريادي في دعم التنمية الاقتصادية وتعزيز التعاون الإقليمي، قدم البنك الأردني الكويتي بالشراكة مع مصرف بغداد رعاية الماسية لمؤتمر «الاستثمار والطاقة المتجددة والتمويل - نحو مستقبل رقمي مستدام»، مما يعزز التزامه الراسخ بدعم النمو الاقتصادي والتكامل الاستثماري الإقليمي. وقد جمع المؤتمر نخبة من كبار المسؤولين الحكوميين والمؤسسات المالية والمستثمرين من الأردن والعراق والمنطقة؛ لاستكشاف الفرص الاستثمارية في القطاعات الرئيسية، بما في ذلك البنية التحتية، والطاقة، والقطاع المالي، والتحول الرقمي. ودعم البنك، من خلال مشاركته، تبادل الحوار وتعزيز سبل التعاون، إذ دُفعا عجلة التنمية المستدامة، والاستثمار العابر للحدود، والمرونة الاقتصادية على المدى الطويل.



الابتكار الرقمي

يواصل البنك الأردني الكويتي المضي قدماً في دفع عجلة الابتكار الرقمي، بصفته ركيزة أساسية في تحوله الاستراتيجي، مستفيداً من التكنولوجيا لتعزيز المرونة التشغيلية، وتحسين تجربة العملاء، ودعم النمو المستدام. وتمكّن الرقمنة البنك من إدارة المخاطر المرتبطة بالاستدامة، مع اغتنام الفرص التشغيلية والتجارية التي تعزز خلق قيمة على المدى الطويل.

تؤدي التكنولوجيا دوراً محورياً في تعزيز الحوكمة وإدارة المخاطر على مستوى جميع أنشطة البنك وعملياته التشغيلية، ومن خلال تحليلات البيانات المتقدمة، والأتمتة، والمنصات الرقمية الآمنة، يعزز البنك الأردني الكويتي الامتثال التنظيمي والضوابط الداخلية والمرونة التشغيلية، وتدعم هذه القدرات عملية تحديد وإدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ وممارسات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن أنشطة الإقراض والاستثمار، في حين تساعد ترتيبات الأمن السيبراني وحماية البيانات واستمرارية الأعمال على التخفيف

من آثار المخاطر المالية وغير المالية، كما تُستخدم الأنظمة ولوحات المعلومات المتكاملة لتتبع المؤشرات الرئيسية المتعلقة باستهلاك الطاقة، والكفاءة التشغيلية، وأداء القوى العاملة، وخلق القيمة الاقتصادية، مما يتيح اتخاذ قرارات مدروسة ومستنيرة.

يواصل البنك الأردني الكويتي الاستثمار في حلول الخدمات المصرفية الرقمية، التي تعزز إمكانية الوصول والشمول المالي، إذ تتيح ميزة الإدراج الرقمي للعملاء فتح الحسابات عن بُعد، في حين توفر الخدمات المصرفية المقدمة عبر الهاتف المحمول والإنترنت إمكانية الوصول على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع لإدارة الحسابات، وإجراء المدفوعات والمعاملات الآمنة، مما يقلل من الاعتماد على الزيارات الميدانية التقليدية للفروع والمعاملات الورقية، كما يدعم تطبيق نظام الدفع الرقمي (JKBPay)، الذي يستفيد من نظام المدفوعات الفورية الوطني (كليك)، إجراء عمليات التحويل الفوري، والتحول نحو المعاملات غير النقدية.

وقد تسارعت وتيرة التحول الرقمي خلال عام 2025، وذلك بتطوير المنصات المستهدفة، وعقد شراكات استراتيجية، إذ تعاون مزود خدمات عالمي رائد بهدف تطوير منصاته الرقمية على مستوى الخدمات المصرفية للأفراد، والمحافظ الإلكترونية، وخدمات الشركات الصغيرة والمتوسطة، كما رشخ منظومة الابتكار بحصوله على الرعاية البلاينية لمركز التكنولوجيا المالية - جوبين، بالتعاون مع الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص (جوباك)، كما تم تعزيز الكفاءة التشغيلية بشكل أكبر بإطلاق منصة المدفوعات، بالتعاون مع شركة بروجرس سوفت (ProgressSoft)، مما حقق مكاسب ملموسة تشمل خفض وقت معالجة الرواتب بنسبة 71%، وزيادة الكفاءة التشغيلية بنسبة 250%، وتحسين معدل المعالجة المباشرة للتحويلات الصادرة ليصل إلى 98%.

ارتفاع عدد العملاء النشطين رقمياً بنسبة 7% في عام 2025 ليصل إلى 61,523 عميلاً



واصل إقبال العملاء على تبني القنوات الرقمية نموّه بوتيرة متزايدة، فقد بلغ معدل الاستخدام 68% في عام 2025، مقارنةً بنسبة 50% في العام السابق، إذ ارتفعت قاعدة مستخدمي محفظة البنك الرقمية "إيلي" (eliWallet) إلى 18,495 مستخدماً بنمو قدره 50% على أساس سنوي، في حين وصل عدد مستخدمي خدمة الهاتف المحمول من البنك الأردني الكويتي (JKB Mobile) إلى 96,734 مستخدماً، محققاً نمواً قدره 25% عقب إطلاق ميزات محسنة تشمل المدفوعات الرقمية، وبرامج الولاء وإدارة المعاملات المطورة.

دراسة حالة



خدمة الدفع الرقمي (JKBPAY)

في عام 2025، عزز البنك منظومة المدفوعات الرقمية بتطوير خدمة منصة الدفع الرقمي (JKBPAY)، مما دعم بناء منظومة مدفوعات أكثر متانة، وتحقيق التكامل الأمثل مع شركات التكنولوجيا المالية. وفي إطار هذه المبادرة، تم تغيير العلامة التجارية لخدمة (IATA Pay) لتصبح (JKBPAY) منصة مدفوعات إلكترونية مملوكة للبنك، مع توسيع قاعدة التجار لتشمل شركاء استراتيجيين، مثل: منصة طماطم بلس (Tamatem Plus)، ومنصة يسير (Yaseer). واستهدفت هذه المبادرة تحسين تجربة المستخدمين مع تعزيز الشفافية في المعاملات المالية.

تطلب إطلاق خدمة الدفع الرقمي (JKBPAY) التصدي لتحديات قابلية التشغيل البيئي والتكامل التقني، بما في ذلك مواءمة المتطلبات والمعايير التقنية بين العديد من أصحاب العلاقة، بالإضافة إلى دمج التقنيات الحديثة مع الأنظمة القديمة القائمة. وقد اعتمد البنك منهجية منظمة قائمة على التخطيط المدروس، وتصميم أنظمة قابلة للتوسع، مع تعزيز عمليات إدراج التجار، وسير العمل الداخلي، وقدرات حزم تطوير البرمجيات لدعم عمليات تكامل أكثر سلاسة، كما تم إجراء اختبارات شاملة ومعقدة قبل الإطلاق؛ لضمان استقرار النظام، وتوفير تجربة موثوقة ومتميزة للعملاء.

ونتيجة لذلك، ساهمت خدمة الدفع الرقمي (JKBPAY) في تعزيز التعاون بين البنك وشركاء قطاع التكنولوجيا المالية، ودعمت إدخال تحسينات جوهرية على تجربة المدفوعات الشاملة، وعلى صعيد التطلعات المستقبلية، يخطط البنك لتوسيع نطاق المنصة بشكل أكبر، من خلال حزم تطوير البرمجيات (SDK) الخاصة بخدمة الدفع الرقمي (JKBPAY)، مما يتيح فرصاً أوسع وأكثر كفاءة في مجال التكامل.

وتعزيزاً للجاهزية المستقبلية، أنشأ البنك الأردني الكويتي فريقاً متعدد التخصصات لدمج الحلول الرقمية (Digital Fusion Team)، وأطلق برنامجاً تحويلياً رشيقيًا بالتعاون مع شركة Agile لتحسين كفاءة التنفيذ والتعاون، كما أسهم التقييم الشامل للخدمات المصرفية الرقمية، الذي أجري بالتعاون مع مستشار خارجي متخصص، في رسم ملامح المرحلة التالية من التطوير الرقمي القائم على التركيز على خدمة العملاء والقابل للتوسع. وعلى الرغم من النمو السريع في مستوى تبني الحلول الرقمية، يواجه البنك إدارة التحديات المرتبطة باستقرار الأنظمة، والأمن السيبراني، والتكامل مع الأطراف الثالثة، والامتثال التنظيمي من خلال الاستثمارات المستمرة في إدارة خدمات تقنية المعلومات والمرونة التشغيلية.

وبهذا النهج المتكامل، يدعم الابتكار الرقمي النمو المستدام والتميز التشغيلي والشمول المالي، وتقديم خدمات مصرفية آمنة وفعالة وجاهزة ومواكبة للمستقبل، بما يتواءم مع أهداف الاستدامة طويلة الأمد للبنك الأردني الكويتي.

بالإضافة إلى ذلك، عمل البنك على تحفيز السلوك المستدام لدى العملاء من خلال نظام المكافآت / العائد النقدي ضمن برنامج الولاء، الذي يدعم استراتيجية الاستدامة الخاصة به عبر تشجيع التحول نحو اقتصاد رقمي أكثر كفاءة، ويكافئ النظام حاملي البطاقات الائتمانية من البنك الأردني الكويتي على استخدام القنوات الرقمية، مثل: دفع الفواتير عبر التطبيق البنكي (JKBMobile)، وإجراء معاملات باستخدام نقاط البيع، مما يساهم في تقليل الاعتماد على العملات النقدية المادية والتعاملات الورقية. كما يمكن للعملاء الحصول على عائد نقدي يصل إلى 3.5% بناءً على إجمالي تعاملاتهم المصرفية، بما في ذلك زيادة أرصدة حساباتهم الادخارية أو الجارية.

وعلى الصعيد الداخلي، واصل البنك الأردني الكويتي رقمنة العمليات التشغيلية وإجراءات العمل بأتمتة سير العمل وأنظمة المؤسسة المتكاملة. وفي عام 2025، جرت أتمتة 25 عملية إضافية، مما أدى إلى تحسين أوقات الاستجابة والارتفاع بتجربة العملاء، كما أسهمت التحسينات المدخلة على سير العمل المؤسسي في تبسيط عمليات معالجة القروض وخطابات الضمان وطلبات الائتمان، فيما دعمت المنصات الرقمية لإدارة الموارد البشرية عمليات إدارة الموظفين، والتطوير، والتعلم، والتواصل الداخلي.

المعاملات	2025	2024	2023
عدد المعاملات من خلال الفروع (عدد)	942,258	957,435	1,070,617
عدد المعاملات عبر الإنترنت/الهاتف المحمول (عدد)*	50,480,988	78,775,869	20,629,517
عدد العملاء النشطين رقمياً (عدد)	61,523	57,595	54,764
عدد العملاء الجدد الذين تم فتح حساباتهم عبر الوسائل الرقمية (عدد)	10,621	17,542	لا يوجد
عدد المنتجات المتاحة رقمياً (عدد)	191	179	117

* تم تعديل عدد المعاملات عبر الإنترنت/الهاتف المحمول لعامي 2023 و2024 بسبب تغيير منهجية الحساب.

دراسة حالة



منصة المدفوعات وحلّ المدفوعات والتقارير عبر الحدود (+CBPR) التابعة لشركة سويفت*

في عام 2025، عزز البنك الأردني الكويتي أجندة تطوير عمليات المدفوعات بتطبيق حلّ المدفوعات والتقارير عبر الحدود (+CBPR)، التابعة لشركة سويفت* وفق بروتوكول (ISO 20022) لتعزيز المدفوعات والتحويلات عبر الحدود.

كما قام البنك بتطوير ونشر منصة مدفوعات متقدمة؛ لتمكين معالجة الرسائل المالية المهيكلة وفقاً لمعيار (ISO 20022)، بما يحقق التكامل بين المعاملات عبر الحدود والتحويلات المحلية (نظام غرفة التقاص الآلي (ACH)، ونظام التسويات الإجمالية الفوري (RTGS)، وترتبط المنصة مع البنك المركزي الأردني والبنوك المحلية عبر شبكة افتراضية خاصة مغلقة (VPN)، إلى جانب الربط مع شبكة "سويفت"، مما يضمن الحصول على بيانات منظمة لدعم الامتثال التنظيمي ومكافحة غسل الأموال.

أسهمت هذه المبادرة في تفعيل آلية معالجة تضمن توافق المدفوعات لمعايير (ISO 20022)، وكذلك عززت الامتثال لمتطلبات البنك المركزي الأردني وشبكة "سويفت"، وفي إطار رؤيته المستقبلية، يعتزم البنك التكامل مع شبكة سويفت أليانس (SWIFT Alliance) وتوسيع نطاق قنوات وممرات المدفوعات.

الخدمات المصرفية المسؤولة وتجربة العملاء

يحرص البنك الأردني الكويتي على بناء علاقات طويلة الأمد مع عملائه، انطلاقاً من رؤيته في الحفاظ على عملائه مدى الحياة. ولهذا الغرض، يسعى البنك إلى تعزيز جودة كل تفاعل مع عملائه، وذلك بتمكين مختلف شرائح العملاء، وتعزيز الوعي والمعرفة المالية والرفاه المالي، إلى جانب تبني التحول الرقمي لتحسين سهولة الوصول إلى الخدمات المصرفية.

الشمول المالي والثقافة المالية

يواصل البنك الأردني الكويتي التزامه بدوره المحوري في تعزيز الشمول المالي، ونشر الثقافة المالية في جميع أنحاء المملكة الأردنية الهاشمية. ومن خلال دمج التقنيات المتطورة مع المبادرات التعليمية الموجهة، يضمن البنك إتاحة الخدمات المصرفية والمعرفة المالية لجميع فئات المجتمع.

وتواصل مسيرة التحول الرقمي في البنك إعادة تشكيل طريقة تعامل الأردنيين مع شؤونهم المالية، وتوفر منصة البنك المتطورة للخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول للعملاء قدرات مصرفية شاملة في متناول أيديهم، مما يقلل الاعتماد على الزيارات الميدانية للفروع، ويوسع نطاق الخدمات لتشمل المجتمعات غير المخدومة والأقل حظاً. وتعزيزاً لهذا الابتكار الموجه للعملاء، طرح البنك الأردني الكويتي واجهات برمجة تطبيقات مالية دقيقة (micro-APIs) تتيح التكامل التلقائي السلس مع شركاء التكنولوجيا المالية، بما يدعم منظومة التكنولوجيا المالية الأوسع نطاقاً في الأردن.

يقف وراء إنجازات البنك الأردني الكويتي في تسهيل الوصول إلى الخدمات ركيزة متينة من التميز التشغيلي، إذ يستخدم البنك منصة (APPIAN) لأتمتة عمليات الأعمال، بالتعاون مع تقنية أتمتة العمليات الروبوتية (RPA)، لتحقيق مكاسب الكفاءة التشغيلية الداخلية. وفي عام 2025، نجح البنك في أتمتة 20 عملية إضافية باستخدام تقنيات أتمتة العمليات الروبوتية المتطورة، وتنفيذ 46 عملية تشغيلية باستخدام منصة (APPIAN)، مما ساهم في تحسين دقة التنفيذ، وخفض أوقات المعالجة، مع تمكين الموظفين من التركيز بصورة أكبر على تقديم خدمات متميزة مركزة على العملاء.

شهدت البنية التحتية المادية للبنك الأردني الكويتي تطويراً جوهرياً ملموساً، فقد وسّع البنك شبكة أجهزة الصراف الآلي، وأجهزة الصراف الآلي التفاعلية من خلال نشر أكثر من 50 جهازاً متطوراً، وإطلاق مفهوم الفرع المتنقل " الجوال " الذي يوفر خدمات مصرفية شاملة وخدمات إلكترونية ذاتية. وشهد عام 2025 تنفيذ مبادرة استراتيجية ركزت على استبدال أجهزة الصراف الآلي القديمة وإخراجها من الخدمة، واستبدالها بنماذج من الجيل الجديد المجهزة بمزايا أكشاك الخدمات الذاتية المتكاملة (Kiosks)، بما يتيح للعملاء تنفيذ مجموعة واسعة من العمليات والخدمات المصرفية التي تتجاوز مجرد السحب النقدي التقليدي، ويحسن بشكل جوهري تجربة الخدمات المصرفية ذاتية الخدمة.

50+



جهاز صراف آلي ذكي (ATM) وجهاز صراف تفاعلي (ITM) من الجيل الجديد تم نشرهم خلال عام 2025.

وتطويرها باستخدام منهجية العمل المرنة (Agile)، قدرات تكامل قوية وأتية تتيح المعالجة الآلية للمعاملات، والوصول السلس إلى البيانات. وتشمل المزايا الرئيسية للمنصة تسريع عمليات الدفع، وخفض المصروفات التشغيلية، وتعزيز الرقابة على التدفقات النقدية، وتطبيق بروتوكولات أكثر قوة لإدارة المخاطر. كما تعزز المنصة المرونة المؤسسية بتقديم الحلول المالية المصممة خصيصاً، وتعميق التعاون مع عملاء الشركات وقطاع التأمين، بالإضافة إلى شركات التكنولوجيا المالية وعملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة. وتتضمن الميزات التشغيلية الحالية واجهات برمجة تطبيقات مخصصة للمدفوعات والتحويل، وتاريخ المعاملات، وإعداد التقارير. وفي عام 2025، وسّع البنك الأردني الكويتي خدمات واجهة برمجة التطبيقات لتشمل عملاء قطاع التأمين، مع وجود خطط لتوسيع نطاق هذه العروض مستقبلاً لتشمل حلولاً تمويلية إضافية.

إدراكاً للدور الحيوي الذي تؤديه الشركات الصغيرة والمتوسطة في النسيج الاقتصادي الأردني، طوّر البنك الأردني الكويتي منصة مخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة تعمل على تبسيط عمليات فتح الحسابات، وتقديم طلبات القروض إلكترونياً للعملاء من قطاع الأعمال، ويقدم البنك شروطاً تفضيلية لضمان حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على حلول تمويلية ميسورة التكلفة تعزز نموها واستدامتها. وتؤكد الشراكات الاستراتيجية المُبرمة مع المؤسسات المرموقة، بما في ذلك البنك الأوروبي للاستثمار، التزام البنك الأردني الكويتي الراسخ بتمكين هذه المؤسسات الحيوية، ودفع عجلة تقدم الشمول المالي.

الشمول المالي والثقافة المالية	2023	2024	2025
عدد الحسابات الجديدة التي أنشأها عملاء لأول مرة (عدد)	13,526	26,500	19,311
عدد الحسابات الجديدة التي يملكها حاملو بطاقات الائتمان لأول مرة (عدد)	7,464	3,720	3,350
نسبة القروض إلى الودائع للإقراض المحلي الإجمالي (النسبة المئوية)*	69	72	71
معدلات التخلف عن سداد القروض للإقراض المحلي الإجمالي (النسبة المئوية)	7	9	9
عدد المشاركين في مبادرات الثقافة المالية للعملاء غير المتعاملين مع البنوك، أو الذين يعانون من نقص في الخدمات المصرفية، أو الذين لا تتم خدمتهم بشكل جيد (عدد)	688	5,732	1,200
عدد مبادرات الثقافة المالية للعملاء غير المتعاملين مع البنوك، أو الذين يعانون من نقص في الخدمات المصرفية، أو الذين لا تتم خدمتهم بشكل جيد (عدد)	52	111	16
عدد الفروع في المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة والضعيفة اقتصادياً (عدد)	19	19	19
عدد أجهزة الصراف الآلي في المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة والضعيفة اقتصادياً (عدد)	31	31	31

*أعيد احتساب نسبة القروض إلى الودائع بناءً على البيانات الشاملة بدلاً من الاقتصار على أرقام قطاع التجزئة كما كان معمولاً به في السنوات السابقة.

دراسة حالة



تحديث خدمات الصراف الآلي، وأجهزة الصراف الآلي التفاعلية من خلال مشروع (Teller X)

أطلق البنك الأردني الكويتي مشروع (Teller X) لاستبدال الأنظمة القديمة في أجهزة الخدمة التفاعلية وأجهزة الصراف الآلي، التي كانت تعاني من بطء في الأداء ومحدودية توافر الخدمات، وقد ضم النظام الجديد بهدف تحقيق جاهزية تشغيلية بنسبة 99.9%، وتوحيد الخدمات المقدمة عبر كلا الجهازين، وشمل المشروع تقييم المتطلبات، وتوفير الأجهزة والبرمجيات الجديدة، وتنصيب التطبيقات في بيئة اختبارية، ثم ترحيل البيانات، وتحسين النظام قبل الإطلاق الرسمي. ونتج عن ذلك تحسين كبير في الأداء، وتقليل فترات التوقف، وتعزيز تجربة العملاء، كما أن البنية التحتية المرنة الجديدة تدعم الاحتياجات المستقبلية للأعمال، وتساهم في تسريع التحول الرقمي.

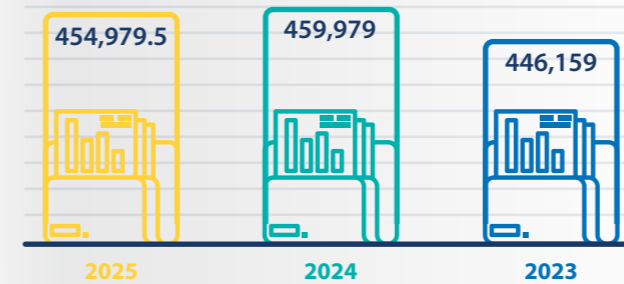
96%



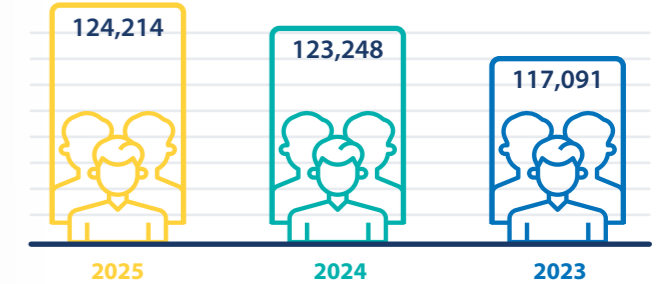
نسبة الزيادة في الحسابات الجديدة التي يملكها حاملو الحسابات لأول مرة

وفي إطار هذا التوجه، وقّع البنك الأردني الكويتي اتفاقية تاريخية مع البنك الأوروبي للاستثمار لدعم عملائه من الشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بتوفير حلول إقراض أخضر مصممة خصيصاً تتضمن هياكل حوافز متميزة، بما يعزز الكفاءة التشغيلية، ويحقق وفورات ملموسة في التكاليف، والجدير بالذكر أن هذه الاتفاقية تمثل أول شراكة من نوعها بين البنك الأوروبي للاستثمار وبنك أردني، وهو ما يعزز المكانة الريادية للبنك الأردني الكويتي في قطاع التمويل المستدام، والإقراض المتوافق مع تحقيق أهداف التمويل الأخضر والصديق للبيئة.

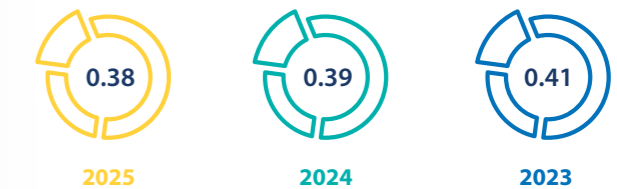
الخدمات المصرفية للأفراد

 إجمالي قيمة محفظة قروض الخدمات المصرفية للأفراد
 - (مليون دينار أردني)


إجمالي عدد عملاء الخدمات المصرفية للأفراد (عدد)



نسبة الخدمات المصرفية للأفراد من إجمالي المحفظة (عدد)



حققت محفظة الشركات الصغيرة والمتوسطة في البنك معدلات نمو إيجابية خلال الفترة ما بين 2024 و2025، فقد ارتفع عدد المشاريع متناهية الصغر من 26 مشروعاً إلى 39 مشروعاً، وتوسعت قاعدة عملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة من 729 مؤسسة إلى 771 مؤسسة، كما نما إجمالي قيمة التمويل المقدم للشركات الصغيرة والمتوسطة من 113.5 مليون دينار أردني إلى 135.3 مليون دينار أردني، الأمر الذي يعكس توطيد العلاقات مع العملاء الحاليين والتواصل الناجح مع المنشآت.

الشركات الصغيرة والمتوسطة - قيمة القروض	2025	2024	2023
عدد المشاريع متناهية الصغر (عدد)	39	26	55
عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة (عدد)	771	729	786
قيمة المشاريع متناهية الصغر - (مليون دينار أردني)	0.19	0.2	2
قيمة الشركات الصغيرة والمتوسطة - (مليون دينار أردني)	135.3	113.5	119

دراسة حالة

دعم التحول الأخضر للشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في الأردن

في عام 2025، عزز البنك الأردني الكويتي التزامه بالتمويل المستدام، من خلال شراكته مع البنك الأوروبي للاستثمار العالمي (EIB Global)؛ لإطلاق أول ضمان لتمويل المشاريع والتسهيلات الائتمانية الخضراء، مما أتاح استثمارات خضراء بقيمة 45 مليون دولار أمريكي للقطاع الخاص في الأردن. وبصفته الشريك المنفذ الأول في المنطقة لدعم التحول الأخضر، يتيح البنك الأردني الكويتي للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والشركات متوسطة الحجم، الوصول إلى التمويل الأخضر والصديق للبيئة، متغلباً بذلك على العوائق التي يواجهها الاستثمار المستدام.

تجمع هذه المبادرة بين التمويل طويل الأجل، وتقاسم المخاطر، والمساعدة الفنية، والحوافز المالية لتمكين ودعم الأنشطة والاستثمارات الخضراء والصديقة للبيئة في مجالات الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، وإدارة المياه، وإدارة المياه العادمة، وقطاع النقل الأخضر، ومشاريع الاقتصاد الدائري. بالتوازي مع برنامج التحول الأخضر، تم إطلاق أداة التحقق من الأهلية الخضراء في الأردن، وهي أداة إلكترونية تساعد البنوك والمؤسسات المالية على إجراء تقييم سريع حول مدى استيفاء المشاريع لمعايير الأهلية الخضراء للبنك الأوروبي للاستثمار، بما يضمن تيسير الوصول إلى التمويل، ويدعم التقييم والمتابعة الشاملة للمشاريع.

ومن خلال هذه المبادرة، لا يقتصر دور البنك الأردني الكويتي على تسهيل الوصول إلى التمويل الأخضر، بل يمتد أيضاً إلى تعزيز القدرات المؤسسية، وترسيخ ممارسات الاستثمار المتوافقة مع الأهداف المناخية، ويجسد هذا البرنامج نموذجاً قابلاً للتطوير في مجال التمويل المستدام للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الأردن، إذ يدعم الاقتصاد الأخضر في المملكة، ويُمكّن نمو القطاع الخاص، بالإضافة إلى إسهامه في تحقيق أهداف بيئية واجتماعية أوسع نطاقاً.

رضا العملاء

حافظ البنك الأردني الكويتي على مؤشر قوي لصافي نقاط الترويج بلغ 64%، كما استقر معدل رضا العملاء عند مستوى 92% خلال عام 2025. وسجل البنك أيضاً انخفاضاً ملحوظاً في شكاوى العملاء مقارنة بالعام السابق، مما يشير إلى تحسن جودة الخدمة المقدمة، وتعزيز ثقة العملاء ورضاهم.

بالإضافة إلى ذلك، وافق البنك على تنفيذ مبادرات إضافية للارتقاء بتجربة العملاء، وهي قيد التطوير في الوقت الحالي.

وبالتوازي مع ذلك، يضمن البنك الأردني الكويتي التواصل الشفاف والمسؤول مع العملاء، من خلال إطار مُنظم لحوكمة التسويق، وتخضع جميع الاتصالات والمراسلات للمراجعة لضمان دقتها وامتثالها التنظيمي، مع ربط الحملات الرقمية مباشرة بمعلومات تفصيلية عن المنتجات على الموقع الإلكتروني للبنك، وذلك لدعم التفاعل المسؤول مع العملاء.

يلتزم البنك الأردني الكويتي بترسيخ ثقافة مؤسسية تضع العميل دائماً في مقدمة أولويات البنك، وتعزز مستويات رضا العملاء بشكل مستمر، من خلال مجموعة شاملة من آليات التقييم والتطوير المتقدمة. وتُجرى إدارة تجربة العملاء بشكل منتظم استطلاعات رضا العملاء لرصد آرائهم وانطباعاتهم حول المنتجات والخدمات التي يقدمها البنك. بالإضافة إلى ذلك، يقوم البنك بزيارات ميدانية منتظمة لفروعه لتقييم الأداء على أرض الواقع وفقاً لمعايير محددة، تتضمن بيئة عمل الفرع، وسلوك الموظفين، وفاعلية التواصل والمبيعات، وجودة الخدمة المقدمة بشكل عام، وتحظى هذه الأنشطة بدعم من برنامج المتسوق الخفي (Mystery Shopper)، الذي يقدم رؤى مستقلة حول مدى التزام الفروع بمعايير تجربة العملاء.

وحرصاً على الحفاظ على مستوى ثابت من جودة الخدمات، يشارك الموظفون في الفروع في برامج تدريبية وتوجيهية مستمرة تركز على تقديم الخدمات للعملاء، وتحليل الملفات التعريفية للعملاء، وتعزيز تجربتهم المصرفية. وفي عام 2025، قدّمت إدارة تجربة العملاء برامج تدريبية متخصصة جمعت بين التأهيل النظري والتطبيق العملي القائم على لعب الأدوار، مما أسهم في تعزيز مهارات الموظفين، وانعكس إيجاباً على جودة التفاعل مع العملاء في بيئة العمل اليومية.

وعلى مدار العام، حققت فروع البنك الأردني الكويتي التزاماً مستمراً بمعايير تجربة العملاء، فقد بلغ متوسط نتائج "المتسوق الخفي" نسبة 81%، كما واصل البنك أيضاً تنفيذ مبادرة "قائد تجربة العملاء في الفروع"، التي تعزز روح التنافس الإيجابي، من خلال تقدير ومكافأة الفروع التي تحقق باستمرار تجربة عملاء متميزة.

رضا العملاء القوي

تم الحفاظ على مستوى رضا العملاء عند 92%.

رضا العملاء	2025	2024	2023
درجة رضا العملاء (نسبة مئوية)	92	92	92
صافي نقاط الترويج (نسبة مئوية)	64	71	68
نسبة العملاء المشاركين في الاستطلاع (نسبة مئوية) ¹	100	100	100
متوسط وقت الاستجابة لشكاوى العملاء (أيام العمل)	8	10	10

ملحوظة: ¹العملاء الذين شملهم الاستطلاع كجزء من حجم العينة المأخوذة.

الملحق (أ) - الاختصارات

البنك المركزي الأردني	CBJ
البنك المركزي العراقي	CBI
الرئيس التنفيذي للمجموعة	GCEO
المسؤولية الاجتماعية للشركات	CSR
مجلس الإدارة	BOD
تجربة العميل	CX
التنوع والإنصاف والشمول	DEI
العناية الاجتماعية والبيئية الواجبة	ESDD
الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات	ESG
الممارسات البيئية والاجتماعية	E&S
نظام الإدارة البيئية والاجتماعية	ESMS
غازات الدفيئة	GHG
المبادرة العالمية لإعداد التقارير	GRI
معايير إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة الأوروبية	ESRS
مجلس معايير الاستدامة الدولية	ISSB
الرابطة الدولية لسوق رأس المال	ICMA
الموارد البشرية	HR
الاتحاد الدولي للنقل الجوي	IATA
مؤسسة التمويل الدولية	IFC
إدارة الامتثال التنظيمي	RCM
المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس	ISO
البنك الأردني الكويتي	JKB
شركة مشاريع الكويت	KIPCO
الشركات الصغيرة والمتوسطة	SME
أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة	UN SDGs
الميثاق العالمي للأمم المتحدة	UNGC
مبادئ تمكين المرأة	WEFs
إنترناشيونال بيزنس ماشينز كورب	IBM
مكافحة غسل الأموال	AML
مكافحة تمويل الإرهاب	CFT
تقنية إزالة البرمجيات الإلكترونية الضارة	CDR
اتفاقية مستوى الخدمة	SLA
تمويل سلسلة التوريد المستدامة	SCF
نسبة كفاية رأس المال	CAR

الملاحق



الملحق (ب) – تعريفات الموضوعات الجوهرية مرتبة ترتيبًا ألفبائيًا

الموضوعات الجوهرية	التعريفات
ابتكار المنتجات المستدامة	جهود البنك في تطوير واختبار وإطلاق منتجات وخدمات رقمية مبتكرة تدعم التمويل المستدام. ويهدف هذا النهج إلى ابتكار حلول مالية تسهم في تحقيق أثر بيئي واجتماعي إيجابي، مع تلبية متطلبات السوق واحتياجات العملاء.
إدارة مخاطر المناخ	المبادئ والممارسات التي يعتمدها البنك للتخفيف من المخاطر المالية التي قد تواجه محفظته نتيجة تغيّر المناخ. ويشمل ذلك دمج اعتبارات الاستدامة في قرارات الاستثمار والتمويل، وتقييم المخاطر البيئية والاجتماعية المرتبطة بالمشروعات والعملاء، إضافة إلى تطبيق استراتيجيات تعزز القدرة على التكيف مع التحديات المناخية المحتملة.
إدارة المياه العادمة	الإدارة الفعّالة لموارد المياه ضمن أنشطة الاستثمار والإقراض في البنك الأردني الكويتي، ويشمل ذلك ترشيد استخدام المياه، وتعزيز ممارسات الحفاظ عليها، وضمان المعالجة والتصريف المسؤول للمياه العادمة، مع التركيز على الحد من المخاطر المرتبطة بالمياه في الأردن والمنطقة.
التمويل الداعم لخفض الكربون	الدور الاستباقي الذي يضطلع به البنك في تمويل وتيسير التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون، من خلال تقديم منتجات وخدمات تُحفّز العملاء على تبني نماذج أعمال مستدامة، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة، وزيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة، بما يعزز الاستدامة البيئية والاقتصادية على المدى الطويل.
تنمية رأس المال البشري	الاستثمار في مهارات الموظفين ومعارفهم، بهدف تطوير كفاءتهم وتعزيز قدراتهم المهنية. وقد يشمل ذلك تقديم برامج تدريبية متنوعة مصمّمة لتطوير المسار المهني، ومبادرات التعلم الرقمي، وشراكات مع المؤسسات التعليمية، بالإضافة إلى برامج الإرشاد والتوجيه المهني. كما يتضمّن اعتماد استراتيجيات لاستقطاب الكفاءات عالية الجودة والاحتفاظ بها داخل البنك.
تعزيز تنمية المجتمع و تحقيق الشموليّة	الجهود التي يبذلها البنك من أجل تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات الأقل حظًا، من خلال تقديم الدعم المالي، والرعايات، وتشجيع تطوع الموظفين، ونشر الثقافة المالية، إلى جانب الإدارة المسؤولة للتأثيرات المحلية، مثل: ممارسات التوريد العادلة والتقييمات المجتمعية الموجهة.
الحوكمة والأخلاقيات	الالتزام بالمعايير القانونية والأخلاقية، وتعزيز المساءلة، والحفاظ على الشفافية، ويتضمن ذلك تطبيق مدونة سلوك أخلاقي، وسياسة الإبلاغ عن المخالفات، إلى جانب اتخاذ تدابير صارمة للوقاية من الرشوة والفساد والاحتيال، وضمان خصوصية البيانات، وذلك بهدف ترسيخ الثقة، وتعزيز ممارسات الأعمال المسؤولة بين الموظفين.
حوكمة الاستدامة	إرساء هيكل حوكمة متين يتيح التعرف بفاعليّة على التحديات والفرص المرتبطة بالاستدامة وإدارتها ومتابعتها. ويشمل ذلك إشرافاً واضحاً على مستوى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والفرق التشغيلية، مدعوماً بسياسات وإجراءات ومؤشرات أداء واضحة، لضمان المساءلة والشفافية في إدارة ملف الاستدامة.
الخدمات المصرفية المسؤولة وتجربة العملاء	التزام البنك بتقديم خدمات مالية عادلة وأخلاقية تتسم بالشفافية، مع التركيز على تعزيز رضا العملاء. ويشمل ذلك تطبيق ممارسات مصرفية مسؤولة، وتعزيز جودة التفاعل مع العملاء، وتقديم حلول مخصصة تلبي احتياجاتهم، بما يعزز الثقة والنزاهة، ويضمن تجربة مصرفية إيجابية.
رفاه الموظفين	النهج الذي يتبعه البنك في ضمان الصحة البدنية والنفسية والسلامة والأمن المالي والشعور بالانتماء بين موظفيه، ويشمل تدابير، مثل: الامتثال لتدابير الصحة والسلامة المهنية، ومبادرات تعزيز مستوى الرفاه العام، وتشجيع مشاركة الموظفين الفعّالة.
الريادة في الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة والتمويل المستدام	الدور الاستباقي الذي يؤديه البنك في دمج الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ضمن ممارساته المالية، وتعزيز التمويل المستدام ووضع معايير رائدة ومرجعية على مستوى القطاع، بما يشمل الريادة من خلال تقديم منتجات مبتكرة في مجال الاستدامة، واعتماد الشفافية في عمليات الإفصاح، وتعزيز الأثر الإيجابي البيئي والاجتماعي، مع الحفاظ على الأداء المالي وتحقيق أهداف النمو.
الشفافية والمساءلة	الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بأداء البنك في مجال الاستدامة وخطته المستقبلية مع الجهات المعنية، بما في ذلك مزودو رأس المال، والجهات التنظيمية، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات المحلية، والأطراف الأخرى ذات العلاقة. ويُسهم هذا النهج في تعزيز التفاعل الفعّال مع الجهات المعنية بشأن القضايا ذات الأهمية لهم، بما يعزز الثقة ويدعم الحوار العادق.
تعزيز مرونة واستمرارية الأعمال	الحفاظ على قوة نموذج أعمال البنك ومرونته، من خلال الإدارة الفعّالة لمخاطر الاستدامة، والاستفادة من الفرص المتاحة، والاستعداد لمواجهة التحديات المستقبلية، بما يضمن تحقيق الاستقرار والنجاح على المدى الطويل.
مكافحة التضليل الأخضر	ضمان دقة وشفافية وتوازن المعلومات التي تقدّمها الشركات ضمن محفظة البنك الأردني الكويتي، بما يُتيح اتخاذ قرارات استثمارية وتمويلية عادلة ومستندة إلى معلومات موثوقة، ويمنع في الوقت ذاته أي مزاعم مضللة تتعلق بممارسات الاستدامة.
الموازنة بين الربحية المالية والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة	دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ضمن عملية اتخاذ القرار المالي، بهدف تحقيق نمو مستدام، ويضمن هذا النهج توافق تحقيق الربحية المالية مع تعزيز الأثر الإيجابي على الصعيدين البيئي والاجتماعي، بما ينسجم مع ممارسات أعمال مسؤولة تعزز القيمة طويلة الأجل، وتعكس التزام المؤسسة بالمواطنة المؤسسية الرشيدة.

ICAAAP	عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلي
DEI	التنوع والإنصاف والشمول
CSR	المسؤولية الاجتماعية للشركات
EMS	نظام الإدارة البيئية
MOU	مذكرة تفاهم
CO ₂	ثاني أكسيد الكربون
GJ	جيجا جول
EV	المركبات الكهربائية
PCAF	الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون
API	واجهة برمجة التطبيقات
AI	الذكاء الاصطناعي
VOC	صوت العميل
CRIF	مركز البحوث في مجال التمويل الدولي
RPA	أتمتة العمليات الروبوتية
ITM	جهاز الصراف الآلي التفاعلي
ATM	جهاز الصراف الآلي
NPS	صافي نقاط الترويج
JOD	دينار أردني
EUR	يورو
USD	دولار أمريكي
IQD	دينار عراقي
MENA	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا



الملحق (ج) - مؤشر محتوى المبادرة العالمية لإعداد التقارير



بيان الاستخدام	أعد البنك الأردني الكويتي التقرير، بما يتوافق مع معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير في الفترة من 1 يناير 2025 إلى 31 ديسمبر 2025.
المبادرة العالمية لإعداد التقارير المستخدمة (1)	المبادرة العالمية لإعداد التقارير (1): الأساسيات لعام 2021
معايير/معايير قطاع المبادرة العالمية لإعداد التقارير القابلة للتطبيق	لا يوجد معايير خاصة بالقطاع

فيما يخص فهرس المحتوى - الخدمة الأساسية، قامت المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) بمراجعة فهرس المحتوى، وتبين أنه أُعدَّ وعرض بما يتسق مع متطلبات الإفصاح المنصوص عليها في معايير (GRI)، وأن المعلومات الواردة فيه قدمت بوضوح ودقة بما يعزز سهولة الاطلاع عليها وفهمها، ويمكن لأصحاب العلاقة الوصول إليها، وقد أُجريت هذه الخدمة على النسخة الإنجليزية من التقرير.

معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير/ مصدر آخر	الإفصاح	رقم الصفحة و/أو الإجابة المباشرة	الهدف
الإفصاحات العامة			
المبادرة العالمية لإعداد التقارير (2): الإفصاحات العامة 2021	1-2 التفاصيل المؤسسية	11-7	تشير الخانة الرمادية إلى أن أسباب الحذف غير مسموح بها لغايات الإفصاح أو أن الرقم المرجعي لمعيار قطاع المبادرة العالمية لإعداد التقارير غير متوافر
	2-2 الكيانات المتضمنة في إعداد تقارير الاستدامة للمؤسسة	6	
	3-2 الفترة المشمولة بالتقرير والوتيرة ونقطة الاتصال	6	
	4-2 إعادة صياغة المعلومات	69, 12	
	5-2 التحقق الخارجي	لم يخضع هذا التقرير لتدقيق خارجي	
	6-2 الأنشطة وسلسلة القيمة وعلاقات العمل الأخرى	8, 7	
	7-2 الموظفون	38-36	
	8-2 العمال غير الموظفين	36	
	9-2 هيكل الحكومة وتكوينها	27, 26	
	10-2 ترشيح واختيار أعلى هيئة حوكمة	يرجى الاطلاع على التقرير السنوي لعام 2025 صفحة 276	
المبادرة العالمية لإعداد التقارير (2): الإفصاحات العامة 2021	11-2 رئيس أعلى هيئة حوكمة	27	
	12-2 دور أعلى هيئة حوكمة في الإشراف على إدارة الأثر	27	
	13-2 تفويض المسؤولية عن إدارة الأثر	يرجى الاطلاع على التقرير السنوي لعام 2025 صفحة 275	
	14-2 دور أعلى هيئة حوكمة في إعداد تقارير الاستدامة	30	
	15-2 تعارض المصالح	يرجى الاطلاع على التقرير السنوي لعام 2025 صفحة 32	
	16-2 التواصل حول المخاوف الحرجة		
	17-2 المعرفة المشتركة لأعلى هيئة حوكمة	يرجى الاطلاع على التقرير السنوي لعام 2025 صفحة 227	
	18-2 تقييم أداء أعلى هيئة حوكمة	يرجى الاطلاع على التقرير السنوي لعام 2025 صفحة 227	
	19-2 سياسات الأجور	يرجى الاطلاع على التقرير السنوي لعام 2025 صفحة 161	

معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير/ مصدر آخر	الإفصاح	رقم الصفحة و/أو الإجابة المباشرة	الهدف	
المبادرة العالمية لإعداد التقارير (2): الإفصاحات العامة 2021	20-2 عملية تحديد الأجور	يرجى الاطلاع على التقرير السنوي لعام 2025 صفحة 161		
	21-2 نسبة إجمالي الأجور السنوية	21, 20, 22, 24, 27, 34, 35, 38, 39, 42, 53	قيود تتعلق بالسرية نظراً للمخاوف المرتبطة بالحساسية التنافسية وخصوصية الموظفين.	
	22-2 بيان استراتيجية التنمية المستدامة	15		
	23-2 الالتزامات الخاصة بالسياسات	20, 21, 22, 24, 27, 34, 35, 38, 39, 42, 53		
	24-2 تضمين الالتزامات الخاصة بالسياسات	20, 21, 22, 24, 27, 34, 35, 38, 39, 42, 53		
	25-2 عمليات مراجعة الأثر السلبية	22, 34		
	26-2 آليات طلب النصيحة والإعراب عن المخاوف	22, 34		
	27-2 الامتثال للقوانين واللوائح	22		
	28-2 عضوية الجمعيات أو الاتحادات المهنية	10		
	29-2 نهج إشراك أصحاب المصلحة	17		
30-2 اتفاقات المفاوضة الجماعية	يلتزم البنك بالقوانين واللوائح المعمول بها في المملكة الأردنية الهاشمية فيما يتعلق باتفاقات المفاوضة الجماعية.			
الموضوعات الجوهرية				
المبادرة العالمية لإعداد التقارير (3): الموضوعات الجوهرية 2021	1-3 عملية تحديد الموضوعات الجوهرية	16	تشير الخانة الرمادية إلى أن أسباب الحذف غير مسموح بها لغايات الإفصاح أو أن الرقم المرجعي لمعيار قطاع المبادرة العالمية لإعداد التقارير غير متوافر	
	2-3 قائمة الموضوعات الجوهرية	16		
الحكومة والأخلاقيات				
المبادرة العالمية لإعداد التقارير (3): الموضوعات الجوهرية 2021	3-3 إدارة الموضوعات الجوهرية	20		
	GRI 205: مكافحة الفساد 2016	2-205 التواصل والتدريب بشأن سياسات وإجراءات مكافحة الفساد	21	
	GRI 417: التسويق والملصقات التعريفية 2016	3-417 حوادث عدم الامتثال المتعلقة بالاتصالات التسويقية	22	
	GRI 418: خصوصية العميل 2016	1-418 الشكاوى الموثقة المتعلقة بانتهاك خصوصية العميل وفقدان بيانات العميل	20	
	الشفافية والمساءلة			
	المبادرة العالمية لإعداد التقارير (3): الموضوعات الجوهرية 2021	3-3 إدارة الموضوعات الجوهرية	26	
		GRI 204: ممارسات الشراء 2016	1-204 نسبة الإنفاق على الموردين المحليين	29
		GRI 308: التقييم البيئي للمورد 2016	1-308 الموردين الجدد الذين خضعوا للتدقيق طبقاً للمعايير البيئية	29
		GRI 414: التقييم الاجتماعي للمورد 2016	1-414 الموردين الجدد الذين تم فحصهم باستخدام المعايير الاجتماعية	29

معدّل المبادرة العالمية لإعداد التقارير/ مصدر آخر	الإفصاح	رقم الصفحة و/أو الإجابة المباشرة	الهدف
إدارة مخاطر المناخ			
المبادرة العالمية للتقارير 3: الموضوعات الجوهرية 2021	3-3	إدارة الموضوعات الجوهرية	52,53
GRI 302: الطاقة 2016	1-302	استهلاك الطاقة داخل المنظمة	55
GRI 305: الانبعاثات 2016	1-305 (نطاق 1)	انبعاثات غازات الدفيئة المباشرة	56
	2-305 (نطاق 2)	انبعاثات غازات الدفيئة غير المباشرة	56
GRI 306: النفايات 2020	2-306	إدارة الآثار المهمة المتعلقة بالنفايات	58
	3-306	النفايات المتولدة	58
	4-306	النفايات المحولة من التخلص	58
تعزيز تنمية المجتمع و تحقيق الشمولية			
المبادرة العالمية للتقارير 3: الموضوعات الجوهرية 2021	3-3	إدارة الموضوعات الجوهرية	45
GRI 413: المجتمعات المحلية 2016	1-413	العمليات التي تنطوي على مشاركة المجتمع المحلي، وتقييمات الأثر، وبرامج التنمية	47-45
إدارة المياه العادمة			
المبادرة العالمية للتقارير 3: الموضوعات الجوهرية 2021	3-3	إدارة الموضوعات الجوهرية	57
GRI 303: المياه والنفايات السائلة 2018	1-303	التعاملات مع المياه كمورد مشترك	57
	5-303	استهلاك المياه	57
الموازنة بين الربحية المالية والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة			
المبادرة العالمية للتقارير 3: الموضوعات الجوهرية 2021	3-3	إدارة الموضوعات الجوهرية	51
GRI 201: الأداء الاقتصادي 2016	1-201	القيمة الاقتصادية المباشرة المنتجة والموزعة	12
	4-201	المساعدات المالية المتلقاة من الحكومة	لم يتم تلقي أي مساعدات مالية من الحكومة
تنمية رأس المال البشري			
المبادرة العالمية للتقارير 3: الموضوعات الجوهرية 2021	3-3	إدارة الموضوعات الجوهرية	34
GRI 202: التواجد في السوق 2016	1-202	نسبة الأجر الأساسي للمستوى المبتدئ حسب الجنس مقارنة بالحد الأدنى المحلي للأجور	36
GRI 401: التوظيف 2016	1-401	تعيين الموظفين الجدد ومعدل ترك الموظفين للعمل	40
GRI 404: التدريب والتعليم 2016	1-404	متوسط ساعات التدريب في السنة لكل موظف	40,39
	2-404	برامج تحسين مهارات الموظفين وبرامج المساعدة على الانتقال	39
	3-404	النسبة المئوية للموظفين الذين يتلقون مراجعات دورية للأداء والتطوير الوظيفي	39

معدّل المبادرة العالمية لإعداد التقارير/ مصدر آخر	الإفصاح	رقم الصفحة و/أو الإجابة المباشرة	الهدف
GRI 405: التنوع وتكافؤ الفرص 2016	1-405	تنوع هيئة الإدارة والموظفين	35,27
	2-405	نسبة الراتب الأساسي والأجور بين النساء والرجال	38
GRI 406: عدم التمييز 2016	1-406	حوادث التمييز والإجراءات التصحيحية المتخذة	38
رفاه الموظفين			
المبادرة العالمية للتقارير 3: الموضوعات الجوهرية 2021	3-3	إدارة الموضوعات الجوهرية	41
GRI 401: التوظيف 2016	2-401	الحوافز المقدمة للموظفين بدوام كامل، التي لا تُقدّم للموظفين المؤقتين أو الموظفين بدوام جزئي	43
	3-401	إجازة رعاية الطفل	43
GRI 403: الصحة والسلامة المهنية 2018	1-403	نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية	42
	2-403	تحديد الأخطار وتقييم المخاطر والتحقيق في الحوادث	42
	3-403	خدمات الصحة المهنية	42
	4-403	مشاركة العمال والتشاور والتواصل معهم بشأن الصحة والسلامة المهنية	42
	5-403	تدريب العمال على الصحة والسلامة المهنية	42
	6-403	تعزيز صحة العمال	42
	8-403	العمال المشمولون بنظام إدارة الصحة والسلامة المهنية	42
الموضوعات في معايير قطاع المبادرة العالمية للتقارير المعمول بها، التي تم تحديدها على أنها غير جوهرية			
الموضوعات			
الريادة في الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة والتمويل المستدام			
المبادرة العالمية للتقارير 3: الموضوعات الجوهرية 2021	3-3	إدارة الموضوعات الجوهرية	60
التمويل الداعم لخفض الكربون			
المبادرة العالمية للتقارير 3: الموضوعات الجوهرية 2021	3-3	إدارة الموضوعات الجوهرية	57
حوكمة الاستدامة			
المبادرة العالمية للتقارير 3: الموضوعات الجوهرية 2021	3-3	إدارة الموضوعات الجوهرية	30,15
ابتكار المنتجات المستدامة			
المبادرة العالمية للتقارير 3: الموضوعات الجوهرية 2021	3-3	إدارة الموضوعات الجوهرية	64
الخدمات المصرفية المسؤولة وتجربة العملاء			
المبادرة العالمية للتقارير 3: الموضوعات الجوهرية 2021	3-3	إدارة الموضوعات الجوهرية	68
تعزيز مرونة واستمرارية الأعمال			
المبادرة العالمية للتقارير 3: الموضوعات الجوهرية 2021	3-3	إدارة الموضوعات الجوهرية	31
مكافحة التلوث الأخر			
المبادرة العالمية للتقارير 3: الموضوعات الجوهرية 2021	3-3	إدارة الموضوعات الجوهرية	32



البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK

"More than just a bank"